الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة جلالي اليابس –سيدي بالعباس-

كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير

مشروع أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم
تخصص العلوم الاقتصادية
فرع تحليل اقتصادي بعنوان:

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000 –2010

إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور :**

بوري محي الديـن. بشوندة رفيق

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د/ بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د/ بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مقررا
أ.د/ صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيـــــدة	عضوا
د/ جميل عبد الجليل	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
د/ طاوش قندوسي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة سعيـــــدة	عضوا
د/ غريسي العربي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة معسكـــــر	عضوا

السنة الجامعية 2018/2017

الإهداء

إلى

الوالدين الكريمين

زوجتي

أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر

أشكر الله العلي القدير على توفيقه لإتمام هذا البحث.

أتقدم بالشكر الخالص إلى:

- المشرف الأستاذ الدكتور بشوند رفيق

الذي كان له الفضل الكبير، و أنا أدين له ذلك.

- الأخ جدي معمر.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
فهرس محتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	01
إشكالية البحث	04
هدف البحث	04
أهمية البحث	05
منهج البحث	05
سبب اختيار الموضوع	06
الدراسات السابقة	06
محتويات البحث	08
القسم الأول: الأسس النظرية للسياسة المالية	09
الفصل الأول :الإطار النظري للسياسة المالية	11
المبحث الأول: السياسة الإقتصادية	13
المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقتصادية .	14
المطلب الثاني: أدوات السياسة الإقتصادية .	16

المطلب الثالث: أنواع السياسة الإقتصادية.	19
المطلب الرابع: إعداد السياسة الإقتصادية.	20
المطلب الخامس: أهداف السياسة الإقتصادية.	21
المطلب السادس : السياسة الإقتصادية و ارتباطها بتدخل الدولة	25
المبحث الثاني :السياسة المالية في الفكر الإقتصادي	28
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	28
المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي	29
المطلب الثالث :ألية عمل السياسة المالية	33
المطلب الرابع: أهداف و محددات السياسة المالية.	37
المبحث الثالث:علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية	40
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	40
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	41
المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية	44
المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية.	46
المطلب الخامس:العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية.	47
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني أدوات السياسة المالية	51
المبحث الأول: النفقات العامة	53
المطلب الأول:التعريف بالنفقة العامة	53
المطلب الثاني: ظاهرة زيادة النفقات العامة	54
المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام	59

المطلب الرابع: أثار الإنفاق العام	60
المطلب الخامس: هدف الإنفاق العام	62
المبحث الثاني:الإيرادات العامة	63
المطلب الأول : تعريف بالإيرادات العامة	63
المطلب الثاني: القروض العامة	65
المطلب الثالث: أملاك الدولة	69
المبحث الثالث:الضريبة	76
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة	76
المطلب الثاني:مبادئ الضريبة	82
المطلب الثالث:مرتكزات السياسة الضريبية	83
المطلب الرابع:أهداف الضريبة	87
المبحث الرابع:الموازنة العامة	90
المطلب الأول: إعداد الميزانية	91
المطلب الثاني: تنفيذ الميزانية	94
المطلب الثالث: الرقابة على الميزانية	95
المطلب الرابع: عجز الميزانية	98
خلاصة الفصل:	102
الفصل الثالث:السياسة المالية و التوازن الاقتصادي	103
المبحث الأول:التوازن عند الكلاسيك	105
المطلب الأول:فرضيات النموذج الكلاسيكي	105
المطلب الثاني:التوازن في القطاع الحقيقي	106

المطلب الثالث:التوازن في القطاع النقدي	108
المطلب الرابع:التوازن الآني للقطاع الحقيقي و النقدي	110
المبحث الثاني:التوازن عند كينز	111
المطلب الأول:فرضيات النموذج الكنزي	112
المطلب الثاني:التوازن في سوق السلع و الخدمات(IS)	113
المطلب الثالث:التوازن في سوق النقد LM	117
المطلب الرابع:التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد: (نموذج ISLM)	119
المطلب الخامس:تأثير السياسة المالية على التوازن IS-LM	120
المطلب السادس:دمج البياني للسياسة النقدية و المالية في أن واحد	122
المبحث الثالث: تحقيق التوازن بالسياسة النقدية و السياسة المالية	124
المطلب الأول: مفهوم و نماذج التوازن	124
المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن	126
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن	128
خلاصة الفصل	131
القسم الثاني:الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1990-2013	132
الفصل الرابع :الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر	134
المبحث الأول:وضعية الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات	136
المطلب الأول: حالة الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال	136
المطلب الثاني: سياسة الإقتصادية في الجزائر بعد 1965	139

المطلب الثالث: مكانة المحروقات في تمويل مخططات التنمية	144
المطلب الرابع: واقع القطاع الخاص قبل الإصلاح	146
المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية موازية لإصلاحات السياسة المالية	148
المطلب الأول: إصلاح السياسة النقدية	148
المطلب الثاني:إصلاح القطاع الإنتاجي العمومي	154
المطلب الثالث: الخوصصة	160
المطلب الرابع: إصلاح مناخ الإستثماري لقطاع الخاص	162
المبحث الثالث:الإصلاحات في السياسة المالية	163
المطلب الأول: الإصلاح الضريبي	164
المطلب الثاني: التسديد المسبق للديون الخارجية	170
المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية	177
المطلب الرابع: السياسة المالية المنتهجة خلال 2013/1990	183
خلاصة الفصل	188
الفصل الخامس:السياسة المالية و التوازنات الكلية في الجزائر دراسة قياسية	190
المبحث الأول: المؤشرات كلية للتوازن الإقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات	192
المطلب الأول: النمو الإقتصادي	193
المطلب الثاني: التوازن ميزان المدفوعات	194
المطلب الثالث:التضخم	199
المطلب الرابع:البطالة في الجزائر	201
المبحث الثاني:أدوات السياسة المالية و المجمعات الكلية دراسة قياسية	208
المطلب الأول: مفاهيم أساسية للتكامل المتزامن	209

المطلب الثاني:تطبيق التكامل المشترك على متغيرات الدراسة	214
خلاصة الفصل	238
الخاتمة العامة	239
قائمة المراجع	243
الملاحق	253
ملخص	

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	بنية الاستثمارات المنجزة (67-79)	143
02	نمو القطاعات في ظل المخططات	143
03	الإنتاج الجزائري من المحروقات	145
04	الجباية البترولية 1980/1970	145
05	تطور سعر الصرف الرسمي 1994/1989	153
06	حجم ضرائب على الدخل, والأرباح, والأرباح الرأسمالية	166
07	تطور الإرادات بشقيها البترولي و الغير بترولية	166
08	تطور الديون الخارجية	174
09	تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994)	179
10	تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة	184
11	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	185
12	تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	193

13	تطور الصادرات من غير المحروقات خلال فترة الدراسة	197
14	نسبة التضخم 2013/1990	199
15	تطور نسب البطالة خلال فترة الدراسة	206
16	اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية الإيرادات العامة	214
17	اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات لسلسلة الإيرادات العامة	215
18	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى	216
19	اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	216
20	اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية النفقات العامة	218
21	اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية من الدرجة الأولى	218
22	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى	219
23	اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	220
24	اختبار ديكي فولر الموسع للبطالة	221
25	اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	222
26	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى	223
27	إختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	223
28	اختبار ديكي فولر الموسع للصادرات خارج المحروقات	224
29	اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	225
30	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى	226
31	اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	226
32	اختبار ديكي فولر الموسع للتضخم	227

33	اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	227
34	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليبس بيرو عند مستوى	229
35	اختبار فيليبس بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	229
36	اختبار ديكي فولر الموسع للنمو الإقتصادي	230
37	اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	231
38	إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليبس بيرو عند المستوى	231
39	اختبار فيليبس بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى	232
40	تحديد فترات الإبطاء	233
41	إختبار التكامل المشترك (جوهانسن)	234
42	علاقة السببية	235

فهرس المنحنيات والأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى IS-LM	48
02	التوازن في سوق العمل	106
03	حجم الإنتاج في التوازن	108
04	التوازن بين القطاعين الحقيقي و النقدي عند الكلاسيك	110
05	منحني دالة الإستثمار	114
06	اشتقاق المنحنى IS	115
07	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على منحنى IS	116
08	التوازن في سوق النقد	118
09	تأثير كل من السوقين على بعضهما	119
10	مجالات منحني LM	120
11	تأثير السياسة المالية على التوازن IS-LM	121
12	دمج السياستين مع تغير سعر الفائدة	122
13	دمج السياستين مع ثبات سعر الفائدة	123
14	تطور الفرق بين الجباية البترولية و الجباية الغير بترولية	168
15	حجم الديون عبر السنوات	175
16	تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة	184
17	تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	198
18	تمثيل بياني لمعدل المضخم	200
19	تطور السلسلة الزمنية للإرادات العامة	214

20	طور السلسلة الزمنية النفقات العامة	217
21	تطور السلسلة الزمنية البطالة	221
22	تطور السلسلة الزمنية للصادرات خارج المحروقات	224
23	تطور السلسلة الزمنية للتضخم	227
24	تطور السلسلة الزمنية للنمو الإقتصادي	230

المقدمة العامـــة

منذ نشوء الدولة الحديثة سعت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و العمل على إيجاد التوازن الاقتصادي , و اختلفت هذه الأساليب باختلاف الرؤية الاقتصادية لدور الدولة و مدى نجاعة سياساتها في تحقيق التنمية و التوازن الاقتصادي على السواء , فقد ساد في الاقتصاد التقليدي فكرة حياد الدولة و عدم تدخلها في الاقتصاد , مما أدى إلى تعطيل سياسة الإقتصادية للدولة و أدواتها و عدم الاستفادة منها, فالسياسة المالية بما تحتويه من تنوع في التدابير و الإجراءات الاقتصادية حيدت تحيدا كاملا .

يعرف البعض السياسة المالية على أنها سياسة تستخدم أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة و الموازنة العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي و العمالة , الاستثمار و الادخار, و ذالك من اجل تحقيق الآثار مرغوب فيها و تجنب الآثار السلبية على كل من الدخل و الناتج القوميين و مستوي العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية.

قد أظهرت أزمة 1929 على العلن أفكارا جديدة أعطت للسياسة المالية للدولة دورا محوريا في التنمية الاقتصادية و ذالك على يد الاقتصادي " جون مينرد كينز" , و الذي أعطي إسهاما كبيرا في احتلال السياسة المالية لمكانها الصحيح و تصحيح الفكر السائد آنذاك و الذي أدى إلى تهميشها .

تكمن أهمية السياسة المالية في مرونتها و تنوعها في معالجة الإختلالات الواقعة في الاقتصاد و التي يصعب التنبأ بها و جوهرها اختلال في العرض و الطلب في مختلف الأسواق.

شهدت حقبة الثمانينات تطورات اقتصادية سلبية أدت إلى إختلال التوازن الإقتصادي و تعطل عجلة التنمية الإقتصادية و النمو بالجزائر, خاصة و أن القطاع العام يعاني من كثرة الديون

المتراكمة و اختلال هياكل التمويل و سوء الإدارة, و بالتالي ضعف قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة من الخارج, وذالك نتيجة عقود من النظام الاشتراكي الذي غّلب الجانب الإجتماعي على مردودية المؤسسات الإقتصادية, كما شهدت هذه الفترة إختلالات في التوازنات الكلية كالبطالة و التضخم, و إرتفاع الدين الخارجي.

جائت الإصلاحات الإقتصادية لتدارك تلك الإختلالات و من بينها إصلاح السياسة المالية و التي أتت أكلها بعد تحقيق تلك الإصلاحات رغم النتائج السلبية في مدى القصير و المتوسط, النتائج المرجوة و المتمثلة أساسا في إرجاع التوازن للمجمعات الإقتصادية الكلية.

اعتمدت الجزائر كسائر الدول النامية و خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها و التي تلاها الارتفاع في الإيرادات المالية للدولة , خصوصا في الفترة الممتدة مابين 1999 و 2013, سياسة اقتصادية اعتمدت أساسا على السياسة المالية بشقيها الجبائى و الإنفاقي بالتزامن مع باقي السياسات الاقتصادية , و من هنا نستطيع أن نظهر أهمية السياسة المالية المعتمدة في الجزائر و مدى قدرتها على معالجة الإختلالات الموجودة على مستوي الاقتصاد الوطني في الفترة التي تمتد مابين 1990 إلى 2013 و هي الفترة محل الدراسة.

إشكالية الدراسة:

لا يمكن في الاقتصاد الحديث الاستغناء عن السياسة المالية و سواءا أكان من الدول المتقدمة أو من الدول النامية وقد استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة 1990 إلى 2013 العديد من أدوات تلك السياسة والتي سعت إلى زيادة معدلات نمو الناتج الوطني لزيادة العرض الكلي مما أدى إلى زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , و السعي للحد من مشكل البطالة و من ثم تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

مما سبق نستطيع أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و إعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين سنة 1990 إلى سنة 2013؟ .

لمعالجة أدق لهذه الإشكالية نسوق فيما يلي مجموعة من التساؤلات الفرعية تهدف هذه الدراسة للإجابة عنها و هي كالأتي:

1- ما هي السياسة المالية و ما هي أهم الآراء الاقتصادية المتعلقة بها ؟

2- ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى ؟

3- ما هي أهم الأدوات المنتهجة من طرف السياسة المالية لمعالجة الإختلالات في الاقتصاد ؟

4- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين أدوات السياسة المالية في الجزائر بالنتائج المحققة و المتمثلة في التوازن في المؤشرات الإقتصادية الكلية ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية :

1- استغلت الجزائر في الفترة الممتد بين 1999 إلى 2013 السياسة المالية توسعية بشكل كبير في التقليل من بعض الإختلالات الموجودة لتحقيق التوازن.

2- وجود علاقة بين المجمعات الكلية و إصلاحات السياسة المالية على المدى الطويل.

هدف البحث:

1- إبراز أهم الخصائص المميز للسياسة المالية و مدى إمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل في معالجة الإختلالات في الاقتصاد .

2- محاولة الإحاطة بأهم نقاط التحول الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الإقتصادية.

3- دراسة علاقة التي تربط بين السياسة المالية المؤشرات الكلية كالنمو و التضخم و البطالة و الصادرات خارج المحروقات.

4- محاولة الإسهام و لو بالقدر اليسير في المجهودات العلمية لتدعيم مبدأ استغلال السياسة المالية , و تكون إضافة إلى ما سبق من بحوث.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في عدة نقاط و مساهمة بسيطة في مجموع البحوث المنجزة, فقد ركزت معظم البحوث في دراسة تأثير الإصلاحات على الجانب الإجتماعي , و يرجع أهمية هذا البحث في دراسة العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة المالية و المجمعات الكلية و مدى تأثير هذه السياسة في ظل عدم ثبات المتغيرات الأخرى على التوازنات الكلية.

منهج البحث:

بهدف الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة, فقد تمّت الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدّراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة, بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي عند عرض مختلف التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى فصول مختلفة من هذه الدراسة.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي عند تصورنا لمحتوى السيّاسة المالية ضمن هذا الموضوع , وقد أعتمد في هذا المنهج على أسلوب البحث الأكاديمي, الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والدوريات والبحوث المقدمة إلى الملتقيات, باعتبار أن هذه الأخيرة هي الأكثر تناولاً للمواضيع المستجدة, أما بالنسبة للأساليب الإحصائية المستخدمة ففي إطار الدراسة القياسية في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على برنامج (Eviews).

و تم ذالك باستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية,
- اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية,
- اختبار جوهانس للكشف عن وجود التكامل المشترك,
- اختبار السببية لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات,

- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM .

سبب اختيار الموضوع:

إن سبب إختيار الموضوع تتجلى في أهميته من خلال عاملين:

- يتمثل العامل الأول في كون السيٌاسة المالية من بين أولوية الأولويات لدى السّلطات العمومية في الدّول المتقدّمة وحتى البلدان النّامية لدورها في حل إشكالية التنمية وتحديد الاختيارات الاقتصادية و لاعتبارها المعبر الأساسي للتوجه الاقتصادي للدولة.
- أما العامل الثاني, فيرتبط بالتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي على الصعيد الداخلي والخارجي والمتمثلة في دفع عملية النمو الاقتصادي, و مواجهة الأزمات الاقتصادية, والتي عجزت عن حلها السياسات المنتهجة حاليا.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات و البحوث في السياسة المالية و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموضوع و نذكر على سبيل المثال لا الحصر :

-السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990 – 2004,للباحث دراوسي مسعود, رسالة دكتوراه ,2006/2005.و من نتائجها إنّ الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين:

الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الإضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف.

الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في إختلال التوازن الاقتصادي العام.

هذا و إن كانت الدراسات المشار إليها سابقا قد سعت إما لتناول الآثار الاجتماعية أو الآثار الاقتصادية على قطاعات محددة أو على مختلف عناصر الاقتصاد الكلي بشكل عام, ولم تربط بين

الإصلاحات المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري, في حين الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين السياسة المالية و المؤشرات الإقتصادية الكلية كانت يسيرة و على شكل مقالات علمية و نذكر منها:

- **أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**, للأستاذ بن عزة محمد كلية العلوم الاقتصادية, التسيير والعلوم التجارية , جامعة تلمسان ,بتاريخ مارس 2013, و التي خلصت إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير و ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة , بينما يظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.
- **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف, دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر** لبن عزة محمد, رسالة دكتوراه, جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان - 2014-2015. و من نتائج هذه الدراسة أن عملية توجيه برامج الانفاق العام و التي أهدافها رفع الإنتاجية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتسم بعدم الرشادة نظرا لكون أن زيادة الانفاق العام يسبب متاعب جمة للإقتصاد بدلا من تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع , من خلال ارتفاع مستوى الأسعار (اتساع الفجوة التضخمية) , وتفاقم العجز الموازني. وهذه الاختلالات تقف وراءها عدة عراقيل ساهمت بدرجة كبيرة في الحد من رشادة تحقيق سياسة الانفاق العام لأهم أهدافها.
- **العلاقة بين التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ**, خربوش مصطفى, كلية العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية , جامعة تلمسان , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 07 -2015, و التي خلصت إلى

إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر, كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما.

ولاشك أننا من خلال هذا البحث و بعد تناول مختلف الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري بالدراسة و التحليل سنركز في الأخير على مدى تحقق الأهداف السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الكلية.

محتويات الدراسة :

اعتمدنا في تقسيم هذه الدراسة على جانبين النظري و أخر التطبيقي أما الجزء النظري قمنا بتجزيئه إلى ثلاثة فصول و هي كالأتي:

الفصل الأول :خصص هذا الفصل لإستعراض المفاهيم الأساسية للسياسة المالية بالإضافة إلى مكانتها في الفكر الاقتصادي دون إهمال العوامل المؤثرة فيها و الأهداف المرجوة منها.

الفصل الثاني: ندرس في هذا الفصل الأدوات التي تتمتع بها السياسة المالية من حيث الإيرادات و النفقات و توازن الميزانية و كذا طرق تمويل العجز الميزانية.

الفصل الثالث:طرحنا في هذا الفصل مفهوم التوازن الاقتصادي و الطرق الكفيلة للوصول إليه عن طريق تحليل التوازن الاقتصادي في مختلف المدارس الاقتصادية.

أما الجانب التطبيقي فخصص لدراسة واقع السياسة المالية في الجزائر ما بين 1990 و 2013 فقد قسمنا هذا القسم إلى فصلين و هما:

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى أهم الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة, و تناولنا هذه الإصلاحات بتقسيم معين بحيث أخذنا كل قطاع و إصلاحاته على حدي.

الفصل الخامس:في هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية بإستعمال التكامل المشترك بين أدوات السياسة المالية و أهم المؤشرات الكلية.

القسم الأول:

الأسّس النّظرية

للسّياسة المالية

من التتبع للسياق التاريخي للأنظمة الإقتصادية و النظريات المفسرة لها يلاحظ التطور الهام لدور الدولة الفعال في الحياة الإقتصادية و تلاشي المبادئ التي كانت سائدة في حقبة من الزمن حجمت دور الدولة و جعلتها بمنئي عن البحث في مشاكل الإقتصادية و التي تعرض أحيانا وجود الدولة ككيان إلى الخطر, و جعلت منها الحامي للحدود و الحارسة لتطبيق القوانين. و الدور المتنامي هذا جعل من السياسات الاقتصادية أكثر تنوعا و أكثر تأثيرا في الحياة الإقتصادية, و أصبحت السياسات الإقتصادية أكثر مرونة في الإستجابة لأي من الإختلالات الممكن الوقوع فيها في الإقتصاد, بل و أصبحت أدوات هذه السياسة أكثر تناسقا في ما بينها.

إن تطور السياسات الإقتصادية ساهم في إيجاد حلول للخروج من حالات اللاتوازن في الإقتصاد و في مختلف الأسواق, و هذا يعتمد إعتمادا كليا على إختيار السياسة الأنجع لكل ظرف إقتصادي, و على إعتبار أن السياسة المالية أداة أساسية من بين أدوات السياسة الأقتصادية الكلية خصصنا هذا القسم لشرح معني هذه السياسة و الأسس التي تعتمد عليها و علاقتها بباقي السياسات الإقتصادية, و الدور المنوط بها لتحقيق التوازن الإقتصادي.

سنتناول في هذا القسم الجانب النظري للسياسة المالية و الجوانب المتعلقة بها و كذالك علاقتها بالسياسات الموازية لها كالسياسة النقدية , بالإضافة إلى مفهوم التوازن الإقتصادي في الأسواق المختلفة و مفهومه في المدارس الإقتصادية, و قسمنا هذا القسم إلى ثلاثة فصول و هي:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية, نبين فيه المفاهيم النظرية للسياسة المالية و علاقتها بالسياسة النقدية.

الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية, و نتناول فيه الأسس النظرية لأدوات هذه السياسة كالإرادات و النفقات و الموازنة العامة.

الفصل الثالث:السياسة المالية و التوازن الإقتصادي, و العلاقة التي تربط إستخدام السياسة المالية بالوضع الإقتصادي السائد.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة المالية

لا يخفي على أحد الأهمية التي تتمتع بها السياسة المالية في الحياة الإقتصادية, و دورها المحوري لعلاج الإختلالات الإقتصادية, و الدفع بالإقتصاد إلى التنمية المستدامة و وضع أسس متينة لهذا الإقتصاد, و ذالك عن طريق السياسات المالية المبنية على أسس من الإحاطة بالمعطيات الإقتصادية السائدة و رؤية واضحة لما يجب إتخاذه من إجراءات و تدابير لعلاج الفجوات المحتملة في الإقتصاد, و على إعتبار أن السياسة المالية جزء أصيل من السياسة الإقتصادية ككل, فإنه من الضروري أن تكون أهداف هذه السياسة تصب في بوتقة أهداف السياسة الكلية للدولة, فالتنسيق بين جميع السياسات حتمية لابد منها للوصول إلى الأهداف المنشودة من طرف الدولة.

و لأهمية الموضوع و المتعلق بالسياسة المالية و دورها الإقتصادي, خصصنا هذا الفصل للإحاطة بالمبادئ الأساسية للسياسة المالية و علاقتها بالمتغيرات الأخرى المؤثرة في السياسة الكلية,و قد قسمنا هذا الفصل إلى أبحاث التالية:

1- المبحث الأول: مفهوم السياسة الإقتصادية و أنواعها و أهم الأهداف التي تسعي الأنظمة الإقتصادية إليها.

2- المبحث الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي و المفاهيم المتعلقة بها.

3- المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية, و مفهوم التكامل بين السياستين في أحوال الإقتصادية السائدة.

المبحث الأول:

السياسة الإقتصادية

إن التغييرات التي طرأت على الدولة الحديثة و المتعلقة أساسا بتعدد وظائفها, فتحت المجال واسعا للإعتماد على وضع سياسات إقتصادية متنوعة بتنوع الأوضاع الإقتصادية التي تمر بها الدولة, و قد أسهم الإقتصاديون من جهة و الإختلالات التي مرت بها إقتصاديات هذه الدول من جهة أخرى بإثراء هذه السياسات.

و على إعتبار أن السياسة المالية و هي محل البحث, جزء من السياسة الإقتصادية, كان لزاما علينا توضيح ما هي السياسة الإقتصادية و ضرورة توضيح الأهداف المنوطة بها, و أنواع هذه السياسات المعمول بها.

تناولنا في هذا المبحث ما يلي:

1- مفهوم السياسة الإقتصادية .

2- أدوات السياسة الإقتصادية .

3- أنواع السياسة الإقتصادية .

4- أهداف السياسة الإقتصادية .

5- السياسة الإقتصادية وارتباطها بتدخل الدولة .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الإقتصادية .

عُرفت السياسة الإقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف الدولة على مختلف المستويات و الهدف منها هو تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية و المتمحورة أساسا في إستغلال الموارد من جهة و أليات التحكم في السوق من جهة أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة.

وتصنف السياسات الاقتصادية وفق هذه المعايير على الشكل التالي:

1- حسب الأهداف :

سياسات ظرفية وسياسات بنيوية, و المقصود بالسياسات الظرفية هي سياسات قصيرة المدى و المعدة خصيصا لعلاج أزمة معية, و بخصوص السياسات البنيوية و هي التي تسعي إلى وضع أسس متينة للإقتصاد و التنمية المستدامة.

2- حسب الوسائل :

سياسات موازناتية و سياسات نقدية, أي حسب الأدوات المنتهجة لتحقيق هذه الأهداف.

3- حسب الاستراتيجيات:

السياسات التي تركز على الطلب والسياسات التي تركز على العرض, وهذا يرجع إلى المسير حيث يبحث عن ما هو الأنجع, هل هو تدعيم الطلب الفعال و ما يترتب عنه من نتائج إقتصادية, أو تدعيم الجانب الإنتاجي لجعله مرن أمام التغيرات في السوق...إلخ.

4- حسب المذاهب الاقتصادية:

السياسات الليبرالية الكلاسيكية التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية, و السياسة الإقتصادية تبرز التوجه الإقتصادي للدولة و تعكس رؤيتها للنهوض و الرقي الإقتصادي و الإجتماعي , و تسعي جميع الدول على إختلاف مذاهبها الإقتصادية إلى

السعي لتكون هذه السياسة عامل حماية للإقتصاد و عامل دفع للنهوض به في ظل عالم تسوده الأزمات و الإختلالات الإقتصادية و التي تأثرا سلبا على إقتصادياتها بحكم الترابط الشديد بين إقتصاديات العالم , و صعوبة النأي عن هذه التقلبات, وفي ظل اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها, وتفاوت القدرات الاقتصادية فيما بينها توالت المشاكل فظهرت مشاكل مختلفة منها البطالة , التضخم , المديونية , العمالة , إختلال أسعار الصرف , ويبرز من جديد جدلية دور الدولة في الاقتصاد والتحكم فيه من عدمه, و تميل معظم السياسات الإقتصادية إلى فتح المجال للقطاع الخاص وفق متطلبات العصر ومفهوم اقتصاد السوق, وبما في ذالك من عمليات الخصخصة والسياسات المشجع للقطاع الخاص ودفع معدلات الاستثمار مع بقاء الأنشطة الرئيسية والإستراتيجية في يد الدولة .

مما لا شك فيه أنه في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم من انفتاح على بعضه البعض كحتمية لا مفر منها, فإن على الدولة دورا هاما وأساسي في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي , وضمان استقرار الأسعار والتحكم في استقرار العملة, و منع الاحتكارات, و تهيئة الاقتصاد للمنافسة, هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن ودفاع ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية, بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلائم مع أهدافها التنموية.

أيضا إن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع و الخدمات, وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح ,وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه .

4-1- نظام النشاط الحر :(الاقتصاد المفتوح) وهو النظام الذي ترفع فيه الدولة القيود على بعض السلع والخدمات ضمن دائرة التعامل بين الأفراد أو المؤسسات داخل البلد الواحد وخارج الحدود.

4-2- نظام النشاط الموجه : وهو النظام الاقتصادي الذي تكون فيه سلطة الدولة هي المسيطرة و الموجهة لسياسة النشاط الاقتصادي في سوق السلع و الخدمات, بحيث تحدد الأسعار للسلع وتدعم الأسعار في حالة وجود فارق بين السعر الحقيقي للسلعة و السعر المعروض في السوق مع وجود تدني لدخول الأفراد.

من ذالك فالسياسة الإقتصادية الناجعة و التي تكون مبنية على رؤية واضحة للواقع الإقتصادي و دراسة إستشرافية لما قد يؤول إليه في المستقبل, هي صمام الأمان للحيلولة دون الإنزلاق نحو أزمات كان من الممكن تجنبها بمثل هذه السياسيات الإقتصادية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الإقتصادية .

إن السياسة الاقتصادية بأدواتها المختلفة في ظل اقتصاد السوق و تغير المفاهيم السائدة حول دور الدولة الحيادي, جعل من تدخل الدولة من الأولويات في الحياة الاقتصادية من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية , إن تعدد مسؤوليات الدولة اتجاه الحياة الإقتصادية يتطلب وجود سياسة اقتصادية قوية و مدروسة مبنية على معطيات علمية اقتصادية من أجل ضمان التوازن للاقتصاد ككل بجميع متغيراته, كل هذه المعطيات لا توحي إلا بشيء واحد أنه يجب أن تتضافر جملة من الأدوات المتعددة لسياسة إقتصادية الكلية تتسم بالإتزان لتحقيق نتائج إيجابية, و من بين هذه الأدوات نذكر مايلى:

1- السياسة النقدية:

و هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة, ويمكن القول بأن السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات

التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية, يعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقود ليوجه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي وللسياسة النقدية مجموعة من الأدوات يتباين بين أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة:

1-1- الأدوات الغير مباشرة :و من أهمها:

1-1-1- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني: تنصب التشريعات الحديثة التي تنظّم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها, وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي, وتمثل الحد الأدنى لما يجب تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها, ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك,كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد.[1]

1-1-2-عمليات السوق المفتوحة: تعتبر هده الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور, وتقوم آلية عمل هده الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية[2].

1-1-3 -تغيير سياسة إعادة الخصم: يعبر عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه, أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية, وعادة ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي ب 2%, حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية, وتحقيق هامش ربح معقول[3], و يقصد به الفائدة التي يخصم بها

1 مجدي عبد الفتاح سليمان, **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2002, ص 110.

2 خالد واصف الوزيني, أحمد حسين الرفاعي, **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**,دار وائل للنشر, عمان, 2000, ص 305.

3 مجدي عبد الفتاح سليمان, **المرجع الأسبق**, ص 107.

البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[1] .

ففي حالة الانكماش يكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة التشغيل وبالتالي يعتمد البنك المركزي سياسة توسعية أي يعمل على التوسع في إصدار النقود, وبالتالي فإنه يخفض سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه ليشجع البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية لديه وعلى زيادة القروض التي تمنحها تلك البنوك التجارية لزبائنها, أما في حالة التضخم فيكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار, وعليه فإن البنك المركزي يعتمد سياسة انكماشية بحيث يعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض فيقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه لتثبيط رغبة البنوك التجارية في إعادة الخصم والحد من قدرتها على الإقراض.

1-2- الأدوات المباشرة :و يتم اللجوء إليها لعدة إعتبارات أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد من الإعتماد على الأدوات العامة وحدها للتأثير على عرض النقود, وكذلك تلجأ الدولة لإستخدامها لهدف إحداث تغيرات هيكلية في هيكل الإئتمان وبالتالي العرض النقدي لخدمة قطاع معين, و سنسوقها في معرض التحدث عن أدوات السياسة النقدية.

2- سياسة العلاقات الاقتصادية الدولية :

كلما تزايد تشابك إقتصاديات الدول يواجه واضعو السياسات الاقتصادية اهتمامات أكبر إلى السياسة الاقتصادية الدولية , و أهم أدوات تلك السياسة تقع على مجموعتين:[2]

2-1- السياسة التجارية :والتي تتكون من التعريفات الجمركية والحصص, وغيرها من الأدوات التي تحد أو تشجع الواردات أو الصادرات.

1 عبد المنعم السيد علي, **اقتصادات النقود والمصارف**, الأكاديمية للنشر, المفرق, الأردن 1999, ص 397.

2 بلخريصات رشيد .بن سعيد محمد مداخلة بعنوان"**فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل** "في ملتقي دولي بورقلة , 09-08 مارس 2005.

2-2- سياسة إدارة سوق الصرف: حيث تتبع الدول نظم مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف فيها, فيسمح البعض لسعر الصرف أن يتحدد عن طريق قوى العرض و الطلب, بينما تحدد بعض الدول أسعار صرف ثابتة لعملاتها.

3- السياسات المالية :

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة(مضافًا إليها الميزانيات المستقلة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية) بقصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية معينة, و سنفرد لهذه السياسة زيادة من التفصيل كونها السياسة محل البحث.

المطلب الثالث: أنواع السياسة الإقتصادية.

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية[1]:

1- سياسة الضبط:

تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم, المحافظة على توازن ميزان المدفوعات, استقرار العملة, البحث عن التوظيف الكامل, هذا بالمفهوم الضيق, أما المفهوم الواسع فتعني مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه تقليص الضغوط الاجتماعية, السياسات المضادة للأزمة.

2- سياسة الانتعاش :

يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية , مستخدمًا العجز الموازني , تحفيز الاستثمار , الأجور, الاستهلاك, تسهيلات القروض....الخ .وهي مستوحاة من الفكر الكينزي و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي :

1 عبد المجيد قدي , **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الثانية 2005, ص31-32.

و تعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع التطور الطلب العالمي , وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة , تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

4- سياسة الانكماش:

و هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل , تجميد الأجور , مراقبة الكتلة النقدية , وتؤدي هده السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الإقتصادي.

5- سياسة التوقف ثم الذهاب:

و هي سياسة ثم اعتمادها في بريطانيا وتتميّز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

المطلب الرابع: إعداد السياسة الإقتصادية.

إن السعي لتحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الإقتصادية, يتطلب إعداد شامل و دراسة مستفيضة لوضعية الإقتصاد, و الواجب لواضع هذه السياسة أن يتبع خطوات معينة لضمان نجاعة سياسته و نذكر منها[1]:

1- تحديد الهدف :

قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها, حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها, فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته و تحليله لغرض معرفة الأسباب و عندئذ تكون قد حددت المشكلة و بعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

1 حودة عبد الخالق, **الاقتصاد الدولي**, دار النهضة, القاهرة, , 1983 ص.15

2- تحديد البدائل :

بهدف تحقيق الهدف المنشود, من الأفضل تحديد أكثر من سياسة, و عند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم, المثال السابق, فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل:

-فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

-خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض المعروض النقدي.

3- اتخاذ قرار :

عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار, بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام, و ما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي, و هنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول و ما عليه إلا أن يختار الحل المناسب.

كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية و السلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي و هنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل و في حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار بتبنى السياسة المختارة الملائمة.

المطلب الخامس: أهداف السياسة الإقتصادية.

تسعى جميع السياسات الإقتصادية على إختلاف مشاربها الفكرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي رسمت لأجلها هذه السياسات, و يعتبر مدى تحقيق الأمثل لهذه السياسات معيار نجاح لهذه الدول و قدرتها على الإستفادة بشكل جيد من الأدوات المختلفة للسياسة الإقتصادية, و من بين هذه الأهداف ما يلي:

1- النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية, وهو لا يتحقق إلا إذا كان للبلد قدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات, وكان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان كلما زاد المستوى المعيشي للأفراد. وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام PIB من سنة إلى أخرى[1] و يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية, و يُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين, مثل الزراعة و التعدين والصناعة, و تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج, والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين, و هذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية, و هي الأرض والعمل و رأس المال و التنظيم, كما يعرف النمو بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[2], و النمو الاقتصادي هو التغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن, و لذلك يعني النمو الاقتصادي و بشكل عام زيادة الدخل لدولة معينة.

و يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي, وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

1-1- النمو الاقتصادي في الفكر الإقتصادي: يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا, وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي, حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم" اليد الخفية" كما

1 بلخريصات رشيد, بن سعيد محمد, **المرجع الأسبق**.

2Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999, p9

نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج و الإنتاجية, وبما يؤدي إلى زيادة الدخل و الادخار, فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

آدم سميث أعطي مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم" , يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار, وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي, و يقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي, تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا, حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح, فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر), فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث يزيد الإنتاج.

ترتبط النظرية الكنزية للنمو بأفكار الاقتصادي جون مايناردر كينز (1883 - 1946), الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929 - 1932), و بموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف, حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الإستثماري, و من خلال الميل الحدي للإستهلاك.

1-2- قياس النمو : يستخدم عادة الناتج المحلي الخام Produit intérieur brut (PIB) كمؤشر لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك الناتج المحلي الخام السوقي الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني زائد الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك, و الناتج المحلي الخام غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية, و ذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه, وعليه فإن الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموع الناتج المحلي الخام السوقي الناتج المحلي الخام غير السوقي خلال فترة زمنية معينة (سنة في الغالب). و بإضافة إنتاج مواطني البلد المعني المقيمين في الخارج إلى الناتج المحلي الخام نحصل على الدخل الوطني الخام أو الناتج الوطني الخام, ويستخدم هذا المؤشر خاصة في المحاسبة الوطنية, وكذا من طرف بعض المؤسسات الدولية, مثل البنك العالمي. يكون مبلغ الناتج

الوطني الخام , في الغالب, قريبا من الناتج المحلي الخام .أما الفرق بينهما, فيتمثل في أن الناتج الوطني الخام يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من الخارج.

2- الاستخدام الكامل:

و يمكن التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية , بمعنى ألا يبقى بعض الموارد معطلا , الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة ,وينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم . كما يقصد به توفير فرص العمل لكل فرد قادر و راغب في العمل و إذا حدث ذلك فإنه بلا شك سيرتفع المستوى المعيشي للإفراد.

3- استقرار الأسعار:

إن ارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي إلى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي , وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤثر أيضاً وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة ,ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي .

4- عدالة توزيع الدخول:

و هو هدف لابد أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع أي سياسة اقتصادية في أي نظام اقتصادي , والمقصود هبا توزيع الدخل الوطني بشكل عادل عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجياتهم , أيضاً يجب ضمان حد أدني من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع (SMIG).

5- التوازن في ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من الصادرات و الواردات و تدفقات رؤوس الأموال , و يتبلور هدف السياسة الاقتصادية في الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات و العائد منها , و تحقيق هيكل معين من الواردات , و تخفيض تكلفتها و ذلك لتفادي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق توازن ميزان المدفوعات مثل مشكلة المديونية و تخفيض قيمة العملة.

المطلب السادس : السياسة الإقتصادية وارتباطها بتدخل الدولة

لفترة طويلة كانت تستعمل عدة مفاهيم لتحليل الظواهر المسيطرة في المجتمعات المعاصرة, و كان يفضل إستعمال مفهوم السلطة, أو النظام, و الدولة كونها مجرد وظيفة للنظام الإجتماعي ظهرت بطريقة تطورية في جميع أنماط المجتمعات, و يعتبر ماكس فيبر الدولة " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي تضطلع إدارته و بنجاح, في تطبيق القوانين, بإحتكار الإلزام الطبيعي والملموس". ومنذ الفترات الأولى لظهور الدولة كانت و لازالت تضطلع بالمهام الأساسية من توفير الأمن والإشراف على القضاء, وحماية الإقليم الجغرافي,...الخ.

تتكون الدولة الحديثة –كنظام كبير– من بشر وأجهزة و قوانين ولوائح ....إلخ, لها حاجة دائمة لقدر معين من الأموال لإتمام دورها, وتحصل على ذلك من المجتمع, لتقوم بإنفاقها من أجل المصلحة العامة, وفق نظام محكم, يتجسد بشكل رئيسي في نظام مالي للدولة بصفة عامة, و موازنة عامة بصفة خاصة, و بذلك في هذا المجال الإقتصادي, تقرر الدولة بعض التدابير الأساسية في مجالات مثل الميزانية و الضرائب, و تدابير من أجل ضبط الأسعار والتضخم, و نظرا لما تخلفه من آثار, يشار إلى هاته التدابير من قبيل إنتمائها إلى السياسة الإقتصادية, التي يتم تطبيقها وفق سياسة ظرفية, أو سياسة إقتصادية هيكلية[1].

و قد مرت الدولة في علاقتها بالنشاط الإقتصادي بمرحلتين و هما:

1- الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي:

لقد كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين عند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوربية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول, مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها, و لذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير, الأمر الذي جعلهم

1 عبد المجيد قدي , **مرجع الأسبق**, ص 26-24.

ينادون بأهمية النشاط التصديري, كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, حيث ساد الظن بأنّ كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته وأنّ المصلحة ليست إلاّ مجموع مصالح الإفراد, الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا . ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية, وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى, غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط للأفراد دون تدخل من الدولة, لقد قامت أفكار الكلاسيك على أنّ هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد, وعليه فإنّ الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية وظيفة الدولة هو القيام بأعمال الأمن و الحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي, و لا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة, هذا و قد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلاّ أنّ حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يتشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعى الكلاسيك .

2- الدولة المتدخلة و الأسباب المؤدية لذالك :

أصبح للدولة دورا متزايدّا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي, بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة, و تشعبت وظائف الدولة مما أدى بها إلى التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة. إنّ هدف السياسة هو إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

مما سبق يتضح أنّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة جدا ومنه أصبحت سياسة الإقتصادية المسطرة ذات أهمية كبيرة.

و من الأسباب المؤدية إلى ذالك[1] :

2-1- الازمات الإقتصادية : لا سيما كساد الثلاثينيات فقد بينت الأزمة الإقتصادية أن الإرادة الفردية غير قادرة على ضمان التوازن الإقتصادي و الإجتماعي, و ظهر أن التدخل المباشر للدولة أصبح هو الحل القادر على تحقيق هذا التوازن.

2-2- التطور السياسي و الإقتصادي : و جاء بسبب التدخل المتزايد للدولة سواء في الظروف العادية او الظروف الإستثنائية, ففي الظروف العادية زاد تدخل الدولة كثيرا عن ذي قبل لتصبح الدولة بمثابة الضامن للحياة و عليها أن تهيئ كل شيئ لأفرادها, و بالطبع كان ذالك بسبب بزوغ الإيديولوجية الإشتراكية و سيادتها بعد ذالك , و كذالك الأمر في الظروف الإستثنائية كالحروب و متطلباتها التي حتمت تدخل الدولة لمواجهتها و إصلاح أثارها و بالتالي لم تعد الدولة محايدة كما كان الحال في المفهوم الكلاسيكي.

2-3- التطور التكنولوجي: فبعض القطاعات التكنولوجية المتقدمة ينبغي أن تقوم بها الدولة لأنها تنطوي على إستثمارات ضخمة و لا تدر عائدا مباشرا, لذالك ينبغي على الدولة أن تنهض بها, مثل إعداد التجهيزات الفنية ,المستشفيات , المدارس و هي جد مكلفة و كذالك الخدمات العامة التي تساعد الدولة على القيام بوظائفها ينبغي تحسينها و المحافظة عليها.

2-4- الثورة الكنزية : و مرجعها إلى أفكار الإقتصادي "جون مينيرد كينز " و ما أحدثه كتابه " النظرية العامة في العمالة والفائدة و النقود " سنة 1936م من تفنيد لأراء الكلاسيك و دعوته إلى هجرها, و ضرورة أن الحكومة عليها أن تؤثر على أسعار السلع و الخدمات, و كمية الإستهلاك , و درجة التوظيف و توزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب, و الإقتراض , وشراء و بيع السلع, و العمالة ...

1 السيد عطية عبد الواحد , **دور السياسة المالية في تحقيق**, دار النهظة العربية ,الطبعة الأولى, ص 60-62.

2-5- الحروب العالمية: الأولى و الثانية و ما أفرزتهما من دمار مس الدول المشاركة في الحرب, دفع الحكومات إلى زيادة التدخل لإعادة إعمار ما هدمته الحرب بشكلجعل القوة الإنتاجية تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن إستعاب منتجاتها[1].

المبحث الثاني :

السياسة المالية في الفكر الإقتصادي

تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الإقتصادية تداولا, و هذا راجع لتعدد أدواتها من جهة و قدرة الدولة على التحكم فيها من جهة أخرى, و قد عرفت السياسة المالية تجاذبات فكرية بين المدارس الإقتصادية, ففي حين حيد الكلاسيك دورها بتحييد الدولة بصفة عامة, أعطي الإقتصادي كينز أهمية كبيرة لها, و سنتطرق في هذا المبحث للسياسية المالية و دورها و موقعها الإقتصادي بين مختلف المدارس, و كذالك الآليات التي تنتهجها هذه السياسة لمعالجة الإختلالات الممكنة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

ازدادت أهمية السياسة المالية بالمقارنة بالسياسات الأخرى بزيادة دور الدولة و كثرت المتغيرات الطارئة في المجتمع و ذالك على جميع الأصعدة, و سنسوق في ما يلى بعض التعاريف السياسة المالية و منها السياسة المالية هي" السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها لإنشاء أثار مرغوبة و تجنب أثار غير المرغوبة على الدخل و الإنتاج و التوظيف , و بعبارة مختصرة إستخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب و نفقات و إدارة الدين و الموازنة العامة في التنمية و الإستقرار الإقتصادي"[2], من الناحية الفنية تعرف السياسة المالية بأنها الإجراءات التي تقوم بها

1 عبد المجيد قدي , **المرجع الأسبق**, ص05.

2 السيد عطية عبد الواحد , **المرجع الأسبق** ,ص 20.

الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام, مستخدمةً بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة, وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية, والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة[1], و تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة[2].

تشمل جُل التعريفات الحرص على ذكر أمرين مهمين و هما بيان أهداف السياسة المالية من جهة و أدوات هذه السياسة من جهة أخرى.

مما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية و تشتمل على مجموعة من السياسات المبرمجة من طرف الدولة ,تعتمد فيها على أدوات مختلفة كالإيرادات العامة و النفقات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة, بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الإقتصادي

مع التطورات المتسارعة للأفكار الإقتصادية لدى مختلف المفكرين, بالإضافة إلى تشعب وظائف الدولة, اتضح أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافيا لمسايرة معطيات ومتطلبات المتغيرات التي طرأت, و الرؤية التي سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929, و المتمثلة في تحجيم دور الدولة, برزت أفكار و نظريات الاقتصادي كينز , والتي جاءت معاكسة لأصحاب النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى أن دور الدولة يقتصر على مجالات محصورة مثل الأمن, الحماية, العدالة و الدفاع و أن النشاط الاقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه, وبعد عجز اقتصاديات الدول على إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون بدأت مجال يتسع أفكار مغايرة تماما, فأوضح الإقتصادي كينز بنظرياته كيف أن الدولة وتدخلها له دور فعال في اقتصاد.

و سنعرض لمحة بسيطة عن أفكار مختلف المدارس الإقتصادية و رؤيتها للسياسة المالية.

1 كنعان علي, **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**, الطبعة الأولى, منشورات دار الحسنين, دمشق, 1998, ص 219

2 وجدي حسين, **المالية الحكومية والاقتصاد العام**, الإسكندرية, , 1988 ص431 .

1- الفكر الكلاسيكي:

ساد هذا الفكر لعدة قرون و كان هو المسيطرة , و الناظر إلى فكر الكلاسيك في ما يتعلق بالسياسة المالية عموما يجد أنهم دافعو و بقوة عن الحرية الإقتصادية و حيادية الدولة في نفقاتها و إيراداتها, و كان من دواعي هذه الأفكار الوضع السياسي آنذاك, و اعتماد الحكام على المنتجين و التجار لتمويل حملاتهم العسكرية و ذالك عن طريق الدين العام, و الذي رأى فيه الكلاسيكيون عبارة عن تقييد لرأس المال الذي مآله الضياع ,و تقييد للإستهلاك العام شأنه شأن تقيد الإستهلاك الخاص و الذي هو مهم لدفع قاطرة الإنتاج, و توفير مبدأ تراكم رأس المال على إعتبار أن تدخل الدولة عن طريق الدين العام هو إهدار لرأس مال كان من الممكن إعادة إنتاجه, و سنعرض بعض المبادئ التي إعتني بها الكلاسيك في المالية المالية على النحو التالي:

1-1- الدولة الحارسة : و هو إقتصار الدولة على مهام محددة ليس لها علاقة بالتدخل في النشاط الإقتصادي,و من بين هذه القطاعات الأمن , المرافق العامة , التعليم ...

1-2- حياد المالية العامة : و هو تعطيل الجانب الإقتصادي للموازنة العامة للدولة , فلا تتدخل الدولة بإيراداتها و لا في نفقاتها في الحياة الإقتصادية.

1-3- توازن الميزانية : و حرص الكلاسيك على توازن في الموازنة العامة راجع إلى أن ذالك أدعى إلى تجنب البلاد للقرض العام و أثاره السلبية على رأس المال, و دليل للإدارة الرشيدة و القدرة على التمويل السليم لنفقات الدولة.

الجدير بالذكر أن رؤية الإقتصاديين الكلاسيك لتوازن الإقتصادي و الذي أسس له الإقتصادي أدم سميث[1] بمبدأ اليد الخفية و الإقتصادي ساي[2] بمبدأ العرض يخلق طلبه, و أن الإقتصاد يؤول إلى التوازن في حالة التشغيل الكامل, كان دافعا قويا لقيام إقتصاد حر بعيدا عن توجيه أو إعادة توجيه من قبل الدولة.

1 آدم سميث:(1790 -1723) فيلسوف أسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي, اشتهر بكتابه التحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم(1776) .

2 جان باتست ساي(1767-1832) اقتصادي فرنسي, من رواد المدرسة الكلاسيكية , صاحب قانون المنافذ, من اشهر كتبه الاقتصاد السياسي, صدر في 1803.

2- الفكر الكنزي:

كانت الأزمة الكساد العالمية التي سادت إبتداءا من سنة 1929 م و فشل التحليل الكلاسيكي في إيجاد حلول لها, و كذالك إعتماد الكلاسيك على جانب العرض و إهمال جانب الطلب, و تغليبهم تخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض الأجر النقدي , أدت كل هذه العوامل لخلق مناخ ملائم لظهور الفكر الكنزي على يد مؤسسه "جون مينيرد كينز"[1] و الذي رفض مبادئ الكلاسيك و تحليلهم للتوازن الكلي.

فيما يتعلق بالسياسة المالية فإن أهم فروض كينز تتمثل فيما يلي:[2]

- إن الإقتصاد الصناعي المتقدم لا يتحقق فيه التوازن عند التوظيف الكامل, ففي أي وقت معين قد يكون حجم الإستثمار الخاص غير كافي للحفاض على مستوى عال من الدخل و التوظيف.
- إن العلاج التقليدي للكساد بخفض الأجور النقدية لخفض تكاليف أصحاب الأعمال ليس كافيا , ففي أحسن الأحوال يكون هذا العلاج حياديا, وفي أسوء حالاته قد يؤدي إلى زيادة حدة الكساد.
- يمكن القيام بالعمل الحكومي للإبقاء على مستوى عال و مستقر للطلب الفعال[3], و في فترات الكساد لا يتوازن الإنفاق الحكومي الإضافي بالخفض المقابل في الإنفاق الخاص, و فيما يتعلق بالإقتصاد ككل, فإن الإنتاج الزائد و مستويات المعيشة العالية يمكن أن تتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي.

1 جون مينيرد كينز :اقتصادي إنجليزي 1883 – 1946, مؤسس النظرية الكنزية, و صاحب كتاب النظرية العامة في الإقتصاد

2 السيد عطية عبد الواحد , **المرجع الأسبق** ,ص 64,63.

3 يعتبر الطلب الفعال الركيزة الأساسية للنظرية الكنزية, و الطلب الفعال هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الذي بدوره يحدد مستوي العمالة , و هو عكس التحليل الكلاسيكي.

3- الفكر الإسلامي:

ظهرت في السنوات الأخير الكثير من البحوث و الدراسات تهتم بالسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي, و المميز في النظام الإسلامي أن له مرجعية دينية في تحديد المبادئ الإقتصاد و أهدافه و النصوص الشرعية كثيرة و واضحة, و الإختلاف المميز له عن الإقتصاد الوضعي في ميدان السياسة المالية في نظري يرجع إلى عنصرين إثنين و هما:

3-1- فيما يتعلق بالأهداف السياسة المالية يختلفان فقط في أولوية تلبية الحاجات, ففي حين أن الإقتصاد الوضعي لا يراعي أولوية قطاعات الإنتاجية بعضها عن بعض فهو ينظر إلى الإقتصاد ككتلة, أما في الإسلام و على سبيل المثال لو أخذنا أداة من أدوات السياسة المالية و هي الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي له ضوابط الواجب تلبيتها و الإهتمام بها و هي كما يلى [1]:

- فالضابط الأول في سياسة الإنفاق العام هو أن تدور هذه السياسة مع المصلحة العامة دائما, فيحدد كل من حجم النفقة أو مقدارها, وجهة الإنفاق بحيث تحقق المصالح العامة للأمة.
- الضابط الثاني الكفاءة في الإنفاق العام والكفاءة تعني أن يُعمل على تحقيق المصلحة بأقل ثمن, فلا يكون إسراف ولا تبذير في الإنفاق العام, ولا توضع النفقة في غير مواضعها الشرعية.
- الضابط الثالث هو عدم التحيز إلى فئة الأغنياء في النفقة , مع جواز التحيز إلى فئة الفقراء حتى يغنوا. وهو أمر تدل عليه نصوص كثيرة في الكتاب والسنة, وفي إجراءات الخلفاء الراشدين.
- الضابط الرابع هو ضابط الالتزام الأحكام الشرعية في الإنفاق فلا تقع النفقات العامة إلا في الواجبات و المباحات, وتجتنب المحرمات.
- الضابط الخامس ضابط الالتزام بالترتيب الشرعي للأولويات, فللأحكام الشرعية درجات, من واحبات, ومندوبات, ومباحات, وغيرها. وهنالك أيضا درجات داخل كل زمرة من الأحكام. فالواجبات على درجات, وكذلك المندوبات و المباحات.

1 منذر قحف , **دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي**,ص 65-66 ,دار النشر لا يوجد.

3-2- الإختلاف الثاني هو في الأدوات السياسة المالية, فتركيبة الأدوات في الإقتصاد الإسلامي مختلفة بحيث نجد موارد مختلفة منها الخراج و الزكاة و يستثني من الموارد الضرائب إلا في حالات إستثنائية و بشروط حددها الفقهاء.

المطلب الثالث:آلية عمل السياسة المالية

إن عمل السياسة المالية و آلية تنفيذها مرتبطة أساسا بالمناخ الإقتصادي العام, و السياسة المالية المنتهجة هي محاولة لعلاج هذا المناخ الإقتصادي, و حالة الإقتصاد تتراوح بين أربعة مواضع هي كما يلي : الركود ,الكساد , الإنتعاش , الرواج.

و سنسوق في ما يلى الحالات التي تستوجب تدخل السياسة المالية بأليااتها للخروج بالإقتصاد من الحالات الإختلال الموجودة.

1- حالة التضخم:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء, غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة, مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان و يعرف التضخم على أنه الإرتفاع العام و المستمر في مستوي العام للأسعار الذي لا يوافقه زيادة في الإنتاج .

1-1- أسباب التضخم: إختلف تفسير التضخم بالإختلاف المدارس المفسرة له, فعند الكلاسيك كانت نظرية كمية النقود المسيطرة أن ذاك حيث كانت هذه النظرية تعنى بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار, حيث ساد اعتقاد خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوجود علاقة وثيقة فيما بين كمية النقود والتضخم, وأن التضخم يعد نتيجة طبيعية للزيادة في كمية النقود[1],أما في الفكر الكنزي إرتبط تفسير التضخم بمستوي العام

1 الروبي نبيل, **نظرية التضخم**, الطبعة الثانية, الإسكندرية, مؤسسة الثقافة الجامعية, 1984 م, ص 49

للأسعار أي أن التضخم وفقًا لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة, وبما يؤدي إلى حدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب, ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية, مما يودي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[1], إلا أن عجز التحليل الكنزي في تفسير التضخم و الذي نجم عن حالة من التضخم و التي خالفت منحني فيلبس المعتمد أساسا على التفسير الكنزي, سمح لعودة نظرية النقدية من جديد على يد النقديين الجدد,حيث الاقتصاديين تبنو من جديد أفكار هذه النظرية, وتعتبر مدرسة شيكاغو والذي يعد ميلتون فريدمان من روادها من أكثر الاتجاهات المعاصرة التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود, وذلك على اعتبار أنها أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم[2].

1-2- قياس التضخم: هناك عدة طرق لحساب التضخم, يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك مؤشر إحصائي لقياس تطور مجموع أسعار التجزئة للسلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات، ومن ثم يستخدم على نطاق واسع كمؤشر لاتجاهات التضخم و الانكماش الاقتصادي, فيتم الاعتماد على هذا الرقم القياسي باعتباره يعكس مقدار التغير في السلع و الخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها, إلى جانب أنه يعتبر المؤشر الأكثر استعمالا لقياس مستوى الأسعار.

1-3- أنواع التضخم: قسم التضخم إلى مجموعة من الأنواع, بناءً على معايير اقتصاديّة متنوعة و هي:

1-3-1- معيار الضغط التضخمي: ويُقسم إلى نوعين هما, التضخم الطلب و هو زيادة الأسعار نتيجةً لارتفاع الطلب عن العرض, ممّا يؤدي إلى عجز العرض عن مواجهة الارتفاع في الطلب, بسبب الاستعمال الكامل للعناصر الإنتاجيّة, أو لعدم مرونة الوسائل المستخدمة في العرض

1 زكي رمزي, **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1980م, ص 58-59.

2 زكي رمزي 1980م, **مرجع الأسبق**, ص67 .

لمواجهة فائض الطلب و تضخم التكاليف الذي هو زيادة التكاليف الخاصة بالعوامل الإنتاجيّة بمعدّلٍ يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج, ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام, ومن أهمّ العوامل الإنتاجيّة أجور العمالة التي يترتب رفع معدلاتها, وزيادة مستويات فوائد الإنتاج المحققة.

1-3-2- معيار انكشاف التضخم: ويُقسم إلى ثلاثة أنواع هي التضخم الظاهر و هو اتخاذ السلطات الحكوميّة والنقديّة موقفاً سلبيّاً نحو هذا التضخم, ممّا يؤدي إلى انتشار ظواهره, وتراكمها, و تسارعها فترتفع مستويات الأسعار العامة بمعدّل أعلى من زيادة تداول النقود للكميات المتداولة و التضخم المكبوت و هو حالة اقتصاديّة تكون فيها الأسعار ثابتة, مع تعرضها لضغط التضخم, بسبب تجميد السلطة العامة الأسعار, في اتخاذ تشريعات أو قرارات إداريّة خاصة بهذا النوع من التضخم بالإضافة إلى التضخم الخفي و هو ظهور ارتفاع ملحوظ بالدخول النقديّة دون وجود طريقة لصرفها, بسبب وجود تدخل من الدولة, فتَحول الإجراءات المتنوعة دون صرف الدخول المتزايدة, ممّا يؤدي إلى بقاء التضخم خفيّاً لا يمكن ظهوره.

1-3-3- معيار انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم: ويُقسم إلى نوعين هما التضخم المحليّ و هو ظهور التضخم نتيجةً للعوامل المحليّة في الدولة, ولا يكون للعوامل الخارجيّة أيّ تأثير كبير في حدوثه, و التضخم المستورد و هو زيادة مستويات الأسعار المحليّة, بسبب تأثير مجموعة من العوامل الخارجيّة بشكلٍ واضح.

1-3-4- معيار شدّة التضخم: ويُقسم إلى نوعين هما التضخم الجامح و هو ظهور ارتفاعات متتالية و شديدة في الأسعار, حيث تؤدي إلى ظهور آثار كبيرة وضارة, من الصعب أنّ تحدّ منها السلطة الحكوميّة أو تستطيع معالجتها, كما يؤدي ذلك إلى فقدان النقود لقيمتها وقوتها الشرائيّة, ممّا يدفع الأفراد إلى التخلص من الأموال التي معهم و التضخم المتوسط الذي هو زيادة معدّلات الأسعار بنسبة أقلّ من التضخم الجامح, مع ظهور اضطراب في الدور الخاص بالنقود بصفتها وسيطا ماليّا, ولكن لا تفقد الثقة بها بشكلٍ تام, حيث تستطيع السلطة الحكوميّة أنّ تعيد التوازن.

1-4- السياسة المالية في علاج التضخم:إن آلية علاج التضخم في السياسة المالية تعتمد أساسا على الأدوات هذه السياسة و المتمحورة أساسا في الإيرادات العامة و النفقات العامة, و بغض النظر عن إختلاف التفسيرات المؤدية للتضخم إلا أنه له نتائج سلبية على الإقتصاد ككل,و التوجه العام لمعاجة الظاهرة تعتمد أساسا على تقليل الإنفاق و زيادة التحصيل في جانب النفقات, هذا على المدى القصير و المتوسط , أما على المدى الطويل فهو دعم القاعدة الإنتاجية لمواكبة فائض الطلب الموجود في السوق.

2- حالة الكساد :

و هي حالة سلبية يمر بها الإقتصاد ككل, و يظهر الكساد في الإقتصاد حينما يعاني من حالة إنخفاض مستوى الطلب الكلي و المقترن بعجز تصريف المنتجات, مما يعني أيضا عدم و جود فرص عمل كافية و وجود بطالة بأنواعها, أي أن النشاط يمر بحالة تباطؤ[1], و تبدو في الاقتصاد المظاهر التالية[2]:

- انخفاض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني,
- انخفاض حجم الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص نتيجة انخفاض مستوى الكفاية الحدية لرأس المال,
- ازدياد معدلات نمو البطالة باستمرار وانخفاض دخول العمل,
- انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية,
- هجرة الرأس المال إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أو استثمار أفضل.

إن هذه المظاهر السابقة تتطلب قيام الحكومة بالبدء بسياسة مالية توسعية تعمل على تلافي تعمق الركود و البدء بحركة توسعية تعمل على رفع مستوى الطلب الكلي.

---

1 خالد واصف الوزني ,أحمد حسين رفاعي ,**مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**,الطبعة الثالثة دار وائل للنشر, سنة 2007,ص 246.

2 هيفاء غدير غدير,**السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري**,مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب,2010, ص81.

2-1- السياسة المالية في علاج الكساد: في حالة الكساد تنتهج الدولة بما يسمي بالسياسة المالية التوسعية, و هذا ما وقع و نادي به الإقتصادي كينز في الأزمة الإقتصادية لسنة 1929م.

و في هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الأتي[1]:

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام, مما يساعد في زيادة مستوي الطلب الكلي,
- تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية, مما يؤدي إلى زيادة الميل نحو الإستثمار, و إرتفاع دخول الأفراد و زيادة القوة الشرائية,
- إستخدام مزيج من زيادة الإنفاق و تخفيض الإيرادات (الضرائب), بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى زيادة مستوى طلب الكلي في الإقتصاد.

المطلب الرابع: أهداف و محددات السياسة المالية.

1- العوامل المحددة للسياسة المالية

يعتمد نجاح السياسة المالية على عدة عوامل إقتصادية و سياسية تكون مواكبة للسياسة المالية في تحقيق الأهداف المسطرة, و من بين هذه العوامل[2]:

1-1- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة, وهي تتناسب تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول, أي من ناحية التحصيل .فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية, حيث هناك إمكانية فرض ضرائب و إمكانية تحصيل ضرائب كبيرة .و تعتمد جميع الضرائب في تحصيلها, فضلا عن الطاقة الضريبية, على درجة الوعي الضريبي من جهة, وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل, بالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد و وجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

---

1 خالد واصف الوزني ,أحمد حسين رفاعي, **المرجع الأسبق**, ص246-247 , بتصرف.

2 حربي محمد, موسى عريقات, **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**, دار وائل للنشر, ط ,1 عمان, , 2006 ص 186-187.

1-2- مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها, كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها و تقسيماتها, و بالتالي فإن لمدى تقدم المؤسسات و كفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة و إلى ما تهدف إليه السياسة المالية, و عندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية, و تقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف و في الأوجه التي حددت له, فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية و العكس.

1-3- وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة, و منه فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية و النقدية في رسم السياسة المالية المناسبة, و هذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين, يؤدي إلى تحديد و وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية, و لا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم, لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي, و يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً و فعالا في وسائل الدفع المتاحة و المتداولة في الاقتصاد, بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع, رأس مال, أصول حقيقية), و من ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)[1], تتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

1-4- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصص و المركزية, تمر السياسات النقدية و المالية من خلال الجهاز المصرفي, و بالتالي فان الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي و كفاءته[2].

1 احمد فريد مصطفى, سهير محمد السيد حسن, **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**, مؤسسة شباب الجامعة,, الإسكندرية, , 2000ص60 .

2 مصطفى سلمان وآخرون, **مبادئ الاقتصاد الكلي**, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط ,1 عمان,2000 , ص278 .

2- أهداف الإقتصادية للسياسة المالية:

كل السياسات الموضوعة من طرف الدولة أو حتى من طرف الأفراد, تكون مسطرة لتجسيد هدف معين أو مجموعة من الأهداف, و على إعتبار أن السياسة المالية هي أحد أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدولة, فالغرض منها تحقيق أهداف معينة سواء أكان ذالك على المدى الطويل أو المتوسط أو حتى على المدى القصير, و يمكننا أن نصنف أهداف هذه السياسة إلى نوعين و هما كما يلى:

2-1- أهداف إقتصادية : و هي عموما تندرج ضمن منظومة أهداف السياسة الإقتصادية الكلية, و مما سبق ذكره عن ألية عمل السياسة المالية في معالجة الإختلالات الموجودة في الإقتصاد من فجوة تضخمية و أخرى إنكماشية, يتبين الهدف الإقتصادي و المتمثل في تحقيق التوازن العام في الإقتصاد و العمل عليه و استقرار الإنتاج والدخل, استقرار المستوى العام للأسعار, رفع معدلات النمو الاقتصادي, فالحكومة تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود و سياسة مالية انكماشية في فترات التضخم, و يندرج ضمن الأهداف الإقتصادية أهداف مالية و المقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلائم و حاجات الخزانة العامة من جهة و مصلحة الممول من جهة أخرى, بالإضافة إلى أنه بإمكان السياسة المالية أن تحقق موارد مالية للخزينة العمومية حيث أن أدوات السياسة المالية و المتمثلة في جانب الإيرادات تلعب دورا مهما في توفير الغطاء المالي للمعاملات التي تقوم بها الدولة, و لتسديد إلتزاماتها الداخلية و الخارجية, فتحصيل الضرائب و الاستدانة و أملاك الدولة تعطي الدولة القدرة على الإستمرارية ككيان سياسي و إقتصادي تكرس له القدرة على تمويل برامجه المسطرة.بالإضافة إلى توجيه التنمية الإقتصادية فالسياسة المالية الآليات الضرورية لإعطاء توازن في التنمية الإقتصادية و ذالك ضمانا للتنمية الشاملة و المستدامة, فتوجيه الأنشطة الإقتصادية من أقاليم أكثر نشاطا إلى الأقاليم التي تعاني نقص من التنمية و بالتالي تعاني من البطالة و النتائج السلبية لانعدام التنمية, يساهم في خلق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة هذا من جهة, و من جهة أخري توجيه المتعاملين الإقتصادين للإستثمار في القطاعات معينة,

تريد الدولة دعمها لخلق تنوع في الإقتصاد, و تشجيع القطاعات الأكثر ضعفا للنهوض بها و جعلها أكثر قدرة على المساهمة في التنمية الإقتصادية الشاملة.

2-2- أهداف إجتماعية : و تقوم السياسة المالية بتحقيق الأهداف الإجتماعية عن طريق إستخدام جانب النفقات و ذالك عن طريق التحويلات للأفراد, أو توفير الخدمات الضرورية للفئات المعنية بالخدمات الإجتماعية, أو عن طريق جانب الإيرادات و يتمثل ذالك بتخفيف العبء الضريبي عن هذه الفئات.

المبحث الثالث:

علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

إن الضمان الحقيقي لنجاح أي سياسة إقتصادية هو مدي التكامل الموجود بين أدواتها, فالسياسة المالية مرتبطة تمام الإرتباط بالعوامل المحيطة بها و السياسات الإقتصادية الأخرى, و خصوصا السياسة النقدية, و التي تعد المكملة للسياسة المالية, و لا يمكن لأي سياسة إقتصادية أن تحقق أهدافها دون أن يكون هنالك تكامل بين هاذين السياستين , و سنعرض في هذا المبحث نبذة عن السياسة النقدية و طرق تكاملها مع السياسة المالية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تحتل السياسة النقدية أهمية كبيرة على مستوى السياسات الإقتصادية, بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية, و تعرف بأنها مجموعة من القرارات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي[1], و تعرف كذالك بأنها إستخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي

1 أحمد الاشقر, **الإقتصاد الكلي** ,دار الثقافة ,2007, ص331.

من خلالها تأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد أو السيطرة و إدارة الحجم الإئتمان الممنوح و شروطه و يأتي ذالك كله في سياق معالجة القضايا الإقتصادية و الإختلالات المالية و النقدية من قبيل التضخم و البطالة و الركود و غيره[1], و يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة و نقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع[2].

مما سبق يمكن أن نعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة متكاملة من الأدوات و الإجراءات منتهجة من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي) بهدف التحكم بالكتلقة النقدية و الائتمان في المجتمع, لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

إن الدور الأساسي الذي تلعبه السياسة النقدية يبين مدى التنوع الأدوات و الوسائل التي تنتهجها هذه السياسة, و ذالك لتحقيق مجموعة من الأهداف هي جزء من الأهداف السياسة الإقتصادية ككل, و تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل:

1- الأدوات المباشرة:

و هي مجموعة من التدابير و الإجراءات تتخذها الإدارة النقدية في الدولة, و الهدف الأساسي منها التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما, و تعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما و نوعا[3], و يمكن إجمالها في ما يلي:

1-1- تأطير القروض: و المقصود به أن الإدارة المعنية بإتخاذ القرار النقدي, و التي تكون جزء من منظومة الحكومة, تعمد إلى تقنين في منح القروض بالنسبة للبنوك التجارية, و ذالك بتحديد

1 خالد واصف الوزني ,أحمد حسين رفاعي, **المرجع الأسبق**, ص233.

2 عبد المنعم راضي, **النقود و البنوك**, مكتبة عين شمس – القاهرة . 1998 ص 290-291.

3 عبد المجيد قدي , **مرجع الأسبق**, ص 80.

سقف معين لمجموع القروض الممنوحة, و تكون هذه القرارات إلزامية لهذه البنوك و المخالف لمثل هذه التعليمات يكون محل عقوبات تفرض عليه من طرف السلطات المعنية, و يكون هذا الإجراء إما لتحديد العرض النقدي في السوق أو لتحويل التمويل من قطاع إلى أخر.

1-2- الودائع إلزامية للإسترداد: و هي حصص مالية تفرضها السلطة النقدية على المستوردين في شكل ودائع, مما يدفع المستوردين إلى طلب قروض من البنوك التجارية, فيصبح بذالك جزء من الأموال البنكية مقيدة, و ذالك بعدم إستخدامها في الأنشطة الإقتصادية الأخرى,و هذه من الطرق التي تنتهجها السلطات النقدية للتحكم في للكتلة النقدية في السوق.

1-3- البنك المركزي كمتعامل إقتصادي: و هو دخول البنك المركزي على خط التمويل في الإقتصاد, لعدة أسباب منها:

- كونه في حالة تقديم قروض في الأنشطة الإقتصادية, فهو في نفس الوقت يجد آلية للتحكم في الكتلة النقدية, و ذالك بضخ حصة زائدة في السوق.

- إن تقديم البنك المركزي لمثل هذه القروض يعد دفعة للتنمية الإقتصادية, حيث أن معضم القروض المقدمة في هذه الحالة تتعلق بالمشاريع التي يعجز عنها باقي البنوك التجارية.

2- الأدوات الغير مباشرة:

إن الأدوات الغير مباشرة تعتمد على السوق في التأثير على الكتلة النقدية و نذكر منها:

2-1- الإحتياط القانوني: و المقصود به أن البنك المركزي على البنوك التجارية نسبة معينة كإحتياط لدى البنك المركزي في شكل ودائع, و يصبح البنك المركزي يتحكم بهذه النسبة زيادة و انخفاضا و ذالك بحسب الوضعية النقدية في السوق, و الهدف كذالك من هذا الإجراء إطلاق يد البنوك التجارية في الإقراض بتخفيض نسبة الاحتياط, في حالة إحتياج السوق لكتلة نقدية إظافية, و العكس في حالة وجود تضخم نقدي في السوق.

2-2- سعر إعادة الخصم : يُعرف سعر إعادة الخصم (ويسمى أيضا سعر البنك) بأنه عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بإعادة خصم ما تقدمه له من

السندات, كما يمثل أيضًا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدِّمها للبنوك التجارية[1].

من معلوم أنَ البنك المركزي يستعمل أداة سعر إعادة الخصم كوسيلة للتحكم في حجم الإئتمان, بحيث يرفعه في حالات التضخُم ليقلل من لجوء البنوك التجاريَّة إلى إعادة خصم أوراقها التجاريَّة لديه أو الإقتراض منه, مما يجعلها ترفع من سعر إقراضها وخصمها للجمهور, و في حالات الكساد و الإنكماش يخفِّضه البنك المركزي طلبا للتأثير العكسي[2].

2-3- سياسة السوق المفتوحة : يدخل البنك المركزي للسوق المالية كبائع و مشتري للأوراق المالية مع جميع الإطراف الفاعلة في السوق , فإذا كانت ترغب في زيادة السيولة تحت ظرف فيه الاقتصاد يعاني من حالة الركود فإن البنك المركزي يدخل كمشتري للأوراق المالية , و تقليل السيولة يعتمد على دخوله كبائع من أجل امتصاص قدر معين من الكتلة النقدية و التي ستنعكس على سعر الفائدة بارتفاعها من طرف البنوك التجارية.

إن عملية الشراء الأوراق المالية من البنوك و الوحدات الاقتصادية يشكل زيادة في كمية النقود المتداولة و احتياطات البنوك و التي بدورها ستساعد البنوك على التوسع في الإقراض , و حالات هذا التدخل تكون خصوصا عندما يعاني الاقتصاد نقص في السيولة.

و في حالته كبائع فإنه يستهدف امتصاص جزء من الكتلة النقدية , فتأخذ احتياطات البنوك التجارية في النقصان و هذا يؤدي إلى نقص في العرض النقدي إلى إضعاف مقدرة البنوك على الإقراض , و كذا ارتفاع تكلفة الإقراض ممثلة بارتفاع سعر الفائدة , و عادة ما تنتهج هذه السياسة في حالة تضخم يصيب الإقتصاد .

---

1 مروان عطون, **أسعار صرف العملات؛ أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية**, دار الهدى, عين مليلة, الجزائر, 1992, ص 43.

2 سليمان الناصر, **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2005 ص 72.

المطلب الثالث: إدارة السياسة النقدية

إن توجيه السياسة النقدية يرجع أساسا إلي البنك المركزي و هو المخول قانونا لإتخاذ الإجراءات اللازمة و المتعلقة بالجانب النقدي و ذالك وفقا للسياسة العامة للحكومة, يعرف دليل الإحصاءات النقدية و المصرفية لسنة 1984م السلطة النقدية على أنها تقوم بمهام عديدة, بوصفها الجهة المسؤولة عن الإصدار العملة تقوم السلطات النقدية بتزويد الإقتصاد بأوراق النقدية و عملات المعدنية, يتم تداولها بحرية كوسيلة دفع معترف بها, و بوصفها الجهة الحائزة للإحتياطات الدولية بالإقتصاد فإن السلطات النقدية مستعدة لقبول أو توفير النقد الأجنبي مقابل عملاتها لأغراض ميزان المدفوعات, و إن تم ذالك أحيانا في ظل قيود, أو لإجراء تعديلات بسعر الصرف العملة الوطنية, ويتطلب الإشراف على النظام المالي قيام السلطات النقدية بتحديد المستويات الملائمة للسيولة الإقتصاد المحلي و لدى البنوك أيضا, وبالتأثير على تطور الأصول و الخصوم للمؤسسات المالية تبعا لذالك, و بوصفها الوكيل المالي الأصلي للحكومة المركزية, تختص السلطات النقدية بدعم معاملات الحكومة بتوفير الإئتمان, بما يتفق و القيود القانونية و بإمتصاص فائض أموال الحكومة[1].

1- البنك المزكزي:

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك, و وكيل مالي للحكومة, و مسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة, و باختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد, و علاوة على ذلك ما عدا بعض الإستثناءات[2] , يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع[3],و يعرف كذالك بأنه تلك المؤسسة

1 عبد المجيد قدي , **مرجع الأسبق**, ص 91-92.

2 المقصود بالإستثناءات بعض الأليات التي ينتهجها البنك المركزي للتحكم في الإئتمان و تفعيل السياسة النقدية المسطرة في الإقتصاد.

3 ضياء مجيد الموسوي, **الاقتصاد النقدي**, دار الفكر, الجزائر, 1993, ص: 244.

التي تقف على قمة النظام المصرفي في الدولة, و تتولى الإصدار أوراق النقد و الرقابة على المصارف الأخرى و الرقابة على الإئتمان و تنظيمه لخدمة المصلحة العامة[1].

2- إستقلالية البنك المركزي:

إن مدى إستقلالية البنك المركزي مؤشر على نجاعة السياسة النقدية, فالتبعية لمؤسسات حكومية أخري يقيد وضع سياسة نقدية أكثر كفاءة و تستجيب لمتطلبات السوق, يعد هذا الموضوع من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما بالنظر للدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي , و الجدير بالذكر بأن الدعوات إستقلالية البنك المركزي حديثة العهد نسبيا, فعلى سبيل المثال ما كان سائدًا في بريطانيا , فمنذ سنة 1997م أسندت مهام إدارة السياسة النقديَّة إلى بنك إنجلترا بشكل مستقل حيث كان بنك إنجلترا يكتفي بوضع الإطار العام للسياسة النقدية السنوية ضمن ما يُعرف بالإستراتيجية المالية متوسطة الأجل التي يتم الإعلان عنها سنويا من قبل وزارة الخزانة في نفس الوقت التي يتم فيه الإعلان عن الموازنة العامة[2].

من بين أهم المعاير التي تدل على إستقلالية البنك المركزي نذكر ما يلى[3]:

- سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية و مدى التدخل,
- مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة, تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية,
- سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظ البنك المركزي و أعضاء مجالس إدارتها و مؤسستها و مدة ولايتهم و معدل استقرارهم في وظائفهم,

1 محمود حسن صوان, **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية 2008, ص56.

2 عبد المجيد قدي ,**مرجع الأسبق**, ص 57-58.

3 خلف محمد حمد الجبوري, **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية** / العدد 23/ المجلد7/ 2011.

- دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي, حيث تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي, فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك في أنه يكون أكثر استقلالا,
- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي),
- تحديد الأهداف , يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف, فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فأن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية.

تعد أهداف السياسة النقدية جزء من الأهداف الكلية للسياسة الإقتصادية , و نذكر من بين أهم أهدافها[1]:

- تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وفي معدلات نموها, وذلك بهدف التأثير في النشاط الاقتصادي, فزيادة معدل نمو العرض النقدي يؤدي إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور وهذا يخلق فائضاً في الطلب على السلع والخدمات بالنسبة للعرض المتاح منها, وتكون النتيجة زيادة الضغوط التضخمية, أما إذا كان معدل نمو العرض النقدي بطيئاً, فيؤدي ذلك إلى هبوط في الدخل النقدي, وبالتالي تقليل الإنفاق على السلع والخدمات أي انخفاض في مستوى الطلب الكلي و بالتالي تراجع مستويات التنمية والتشغيل, وهنا يأتي دور السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود لمعالجة هذه الفجوة التضخمية و الانكماشية,
- كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي, وذلك من خلال تجنب العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً والتي تنشأ عن

1 هيفاء غدير غدير, **المرجع الأسبق**, ص 34-35.

التغيرات في المستوى العام للأسعار, والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة, بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي و نمو الإنتاج المحلي,

- تهدف إلى تطوير المؤسسات المالية والمصرفية, والأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني,
- تساهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية, وذلك بتوفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية,
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات,
- مراقبة توزيع الائتمان,
- الرقابة المصرفية لدعم مسيرة التنمية,
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل و بأقل ارتفاع ممكن في الأسعار, و ذلك من خلال التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في حجم الإئتمان و كلفته بحسب طبيعة الوضع الاقتصادي السائد تضخم أو ركود.

المطلب الخامس:العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية.

إن الخلاف بين الإقتصاديين حول ما هي الأنجع بين السياستين, لم يعد جدلا كبيرا حيث أجمع الإقتصادين على ضرورة التكامل بين السياستين و التنسيق الأمثل بينهما لما ينتج عنه من تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الإقتصادية ككل, فضرورة التفاعل و التكامل بين مختلف السياسات حتمية إقتصادية, و لا يتأتي فعالية كل سياسة على حدي, و الملاحظ إن تطبيق السياسة المالية والنقدية يبقى في كثير من البلاد النامية يعاني من وجود معوقات تحول دون ارتقاءها إلى المستوى المطلوب, هذا بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها هذه الدول على أكثر من صعيد فالسياسة المالية تبقى الأداة الأكثر استخداما لتعبئة الموارد لتمويل التنمية.

1- التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق مستوى التشغيل الكامل[1]:

إن سعي الدولة للوصول إلى الإستخدام الكامل و معالجة الإختلالات في الإقتصاد, يدفع بها إلى البحث عن السياسة الأمثل لتحقيق هذه الأهداف, و الملاحظ أن كلا من السياستين النقدية و المالية تعمل بألية مختلفة عن الأخرى فالسياسة النقدية تعمل عن طريق تخفيض معدل الفائدة و تشجع الإستثمار بصورة عامة, أما السياسة المالية فإنها تشجع التوسع في إنتاج السلع و الخدمات و لاسيما السلع و الخدمات التي تظهر الحكومة طلبا إضافيا عليها, و يكون ذالك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو عن طريق تخفيض الضرائب أو عن طريق زيادة المساعدات للمنتجين

الشكل رقم (01) منحنى IS-LM

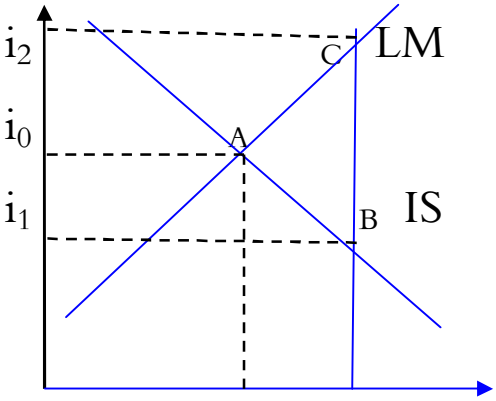

المصدر : من إعداد الباحث

إن السعي إلى السياسة الأكثر نجاعة للوصول من مستوى التشغيل Y_0 كما هو مبين في الشكل رقم (01) إلى مستوى التشغيل الكامل Y^* , و من النقطة التوازنية A إلى النقطة التوازنية C أو B , تظل الإجابة على هذا السؤال ذات طابع سياسي[2], لكن عند إفتراض أن التوازن عند النقطة A و هو دون التشغيل الكامل Y^* , ففي هذه الحالة يكون تأثير السياسة المالية بإستخدام أدواتها عن طرق الرفع من الإنتاج التوازني, و يكون متمثلا في إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين, إما عن طريق زيادة الإنفاق أو عن طريق تخفيض الضرائب, و تؤدي كلا من هذين

1 أحمد الاشقر, **المرجع الأسبق**, ص344.

2 أحمد الاشقر, **المرجع الأسبق**, ص345.

السياستين(GوT) إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي و من تم إنتقال منحنىIS_0 إلى IS_1 , و بذالك ينتقل مستوى الإنتاج التوازني إلى Y_1 , و تتمثل زيادة في الناتج التوازني عند ثبات مستوى العام للأسعارP_0 في إنتقال منحنى الطلب الكلى نحو اليمين .

2- التكامل بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة التضخم فتسعى السلطات المالية والنقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار, فتقوم بإجراءات لمعالجة هذا الإختلال, حيث تقوم بما يلي[1]:

- تقوم السلطات المالية برفع نسبة الضرائب المفروضة على دخول المستهلكين و المنتجين, كما تقوم بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى تراجع حجم الطلب الكلي الاستهلاكي و الاستثماري فتنخفض مستويات الأسعار.

- أما السلطات النقدية فتقوم برفع سعر إعادة الخصم و رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل المعروض النقدي وترتفع أسعار الفائدة , مما يقلل من حجم الطلب الفعلي وتنخفض الأسعار, فإذا لم تكف هذه الإجراءات للحد من ظاهرة التضخم تدخل البنك المركزي باستخدام الأدوات المباشرة لتحقيق ذلك كما سبق .

- أما الإجراءات المشتركة بين السياستين فتتمثل في طلب السلطات المالية من البنك المركزي بيع الأوراق المالية الحكومية التي لديه بهدف سحب جزء من المعروض النقدي , ويؤدي ذلك إلى تخفيض الكتلة النقدية المتداولة بنسبة أكبر نظرا لإضعاف قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع بسبب سحب المبالغ المقابلة لشراء هذه الأوراق المالية.

لذلك لا بد من التأكيد على ضرورة التكامل والتنسيق بين الإجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية والسياسة النقدية للوصول إلى الهدف المطلوب في تحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات.

---

1 جمال بن دعاس , **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**, رسالة دكتوراه, جامعة الحاج لخضر . باتنة .2010م,ص198-199.

خلاصة الفصل:

إن السياسة الاقتصادية بوسائلها المختلفة في ظل اقتصاد السوق وانهيار مفهوم الدولة الحارسة, وكذا قانون " اليد الخفية في تحقيق التوازن " جعل من تدخل الدولة من الأولويات في الحياة الاقتصادية من أجل الحفاظ على المؤشرات الاقتصادية المتعددة سواء كانت خارجية أو داخلية , إن تعدد هذه المؤشرات يتطلب وجود سياسة اقتصادية قوية مدروسة مبنية على معطيات علمية اقتصادية من أجل ضمان التوازن للاقتصاد ككل, أنتاج , استثمار , تضخم , بطالة , صادرات, واردات , سعر الصرف , أجور , ميزان المدفوعات , ميزات تجاري , أسعار فائدة , كتلة نقدية , عمالة , كساد , احتياطات , نمو اقتصادي , كل هذه المؤشرات لا توحي إلا بشيء واحد أنه يجب أن تتضافر جملة من السياسات ممثلة بالسياسة الاقتصادية الكلية من اجل ضمان إتزانها و تحقيق معدلات إيجابية بها, فالإعتماد على سياسة واحدة دون الأخرى لا تؤدي إلى النتائج المرجوة.

الفصل الثاني :

أدوات السياسة المالية

إن التأثير الحقيقي للسياسة المالية يتأتى عن طرق الأدوات التي تستخدمها, و الضمان الحقيقي لنجاح هذه السياسة قدرة الدولة على التحكم بأدواتها, و ذالك بشقيها من جانب الإيرادات أو جانب النفقات, و لم تصبح النفقات العامة مجرد وظيفة للدولة للقيام بمهامها بل أصبحت أداة فعالة للتأثير على الإقتصاد, و بالمقابل أصبحت إيرادات الدولة هي الأخرى وسيلة منتهجة لتحقيق أهداف السياسة المالية, أو عن طريق الموازنة العامة و التي وفي وقت سابق كان العجز المسجل فيها مؤشرا سلبيا في الاقتصاد, و أصبح العجز الموازني أداة في وقتنا الحاضر لتحقيق التوازن في حالات معينة و ذالك في كثير من الدول.

سنتناول في هذا الفصل بشيء من التفصيل كلا من النفقات العامة و الإيرادت العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة و طرق تأثيرهم على الإقتصاد.

المبحث الأول:

النفقات العامة

النفقات العامة من أبرز الأدوات التي يتم إستخدامها في السياسة المالية, و كانت الأزمة الإقتصادية سنة 1929 المنطلق الأساسي للتوسع في الإنفاق لدى الدول, و من أبرز إيجابياتها القدرة على التحكم فيها, فبها تستطيع الدولة أن تساهم في زيادة الطلب الكلي في حالات الكساد و التقليل منها يساهم في الحد من ظاهرة التضخم, و في ما يلي نحاول البسط في هذه الأداة المهمة.

المطلب الأول:التعريف بالنفقة العامة

تُعبر عن حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات, و هو أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي و الإجتماعي[1], و تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة, أو إحدى هيئاتها قصد إشباع حاجة عامة[2], و هي عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة التي أنشئتها, من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة[3].

و يمكن أن نجمل التعريفات على أن النفقة العامة هي استعمال هيئة عامة مبلغاً من النقود لسد حاجات عامة, ومن هذا التعريف يمكن أن نميز مجموعة من الخصائص للنفقة العامة و هي:

- أن يكون هناك استعمال لمبلغ من النقود فلكي توجد نفقة عامة لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمناً لشراء المواد والأدوات والخدمات المراد بها سد الحاجات العامة . وهذا ما يميز النفقات

1 عبد المجيد قدي , **مرجع الأسبق**, ص 179.

2 كماس محمد , دادن عبد الغني , **تحليل تطور النفقات العامة للدولة** , مجلة الباحث العدد 2002/01 , ص 71.

3 محمد حلمي مراد . **مالية الدولة** , دار النشر لا توجد , ص 24.

العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التى كانت تستعمل قديماً كالعمل سخرة أو الحصول على مواد دون ثمن .

- أن يكون الطرف المنفق إحدى مؤسسات الدولة و لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتمم من طرف إحدى مؤسسات الدولة , والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالبلديات والدوائر والأشخاص المعنوية التابعة لها كالمؤسسات العامة وغيرها من المؤسسات .

- أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو سد الحاجات العامة , و ذلك أن مصدر هذا الإنفاق هو الضرائب المحصلة من الأفراد فيجب أن يعود هذا الإنفاق بالنفع علىهم جميعاً, وليس لمصلحة خاصة تحقيقاً للمساواة والعدالة, و ذلك كأن يكون الإنفاق للحاجات الأولية للدولة كالدفاع والأمن.

المطلب الثاني: ظاهرة زيادة النفقات العامة

1- أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في العقود الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول و هي[1]: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلاً عن أسباب حربية.

1-1- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي, والتوسع في المشروعات العامة, وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد), فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها, وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه, و أخيراً

1 عبد المنعم فوزي, **المالية العامة والسياسة المالية**, منشأة المعارف بالإسكندرية, 1965, ص ص66-65.

فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة, سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير, ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية, أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

1-2- الأسباب الاجتماعية: و يرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم, كما أدى انتشار التعلم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة, كتأمين الأفراد ضد البطالة و الفقر و المرض و العجز و الشيخوخة و غيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب, وقد نتج عن منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة و بصفة خاصة النفقات التحويلية.

1-3- الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل, و القيام بكثير من الخدمات الضرورية لها, و كثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين, و إلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره, وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

1-4- الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري, وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي, و الإسراف في عدد الموظفين و زيادتهم على حاجة العمل, و الإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات,... الخ, يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي, وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين, و إن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب علها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.

1-5- الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة, مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق و خاصة على الشؤون الحربية, و هذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه و فوائده, من الزيادة في النفقات العامة, و في حالة وجود فائض في الإيرادات, أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين, فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية, و بذلك تزداد النفقات العامة, و تبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها, و ذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام...

1-6- الأسباب الحربية: و هي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر, بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها و ما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة, و لا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط, بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم, وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافةً, و تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة و مركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي, و من جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات و إعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين و أسر القتلى, فضلاً عن نفقات إعادة البناء و التعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي, إلى جانب دفع أقساط و فوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

2- أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود, وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة, و تغير مساحة إقليم الدولة, و زيادة عدد سكانها في بعض الأحيان, و هي كما يلي:[1]

2-1- تدهور قيمة النقود: و يعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها, أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات, أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة, و يعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2-2- اختلاف الطرق المحاسبية: وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة, فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الطرق المحاسبية , وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية, فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية, وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة, ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجرى مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها, بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها, ومن ثم فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات,مما يقلل من حجم الإيرادات الكلية و النفقات الكلية, و مع ظهور مبدأ الوحدة في الميزانية أصبح من الضروري أن تظهر كافة الإيرادات و النفقات دون عملية المقاصة للهيئات و المؤسسات, مما يؤدي إلي تقدير حقيقي لحجم الإيرادات و النفقات العامة.

2-3- زيادة مساحة الدولة: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين, فإن الزيادة في

1 علي سيف علي المزروعي, **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي** , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28- العدد الأول-2012, ص620.

الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية, و اتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل, و إنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة, أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات و المنافع العامة, مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

3- ترشيد النفقات العامة :

من بين الظواهر التي ارتبطت بدراسة النفقات العامة, ظاهرة تزايد النفقات العامة مع تزايد الدخل الوطني حيث أن العلاقة بين الإثنين طردية, و لأنه كانت أسباب هذه الظاهرة متعددة و متغيرة إلا أن الثابت هو الضرورة المتزايدة لترشيد هذه النفقات من أجل ضمان تحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية, يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الّداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن, لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق و الإسراف[1], كما يمكن أن يعني الإنفاق العام تحقيق نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير, و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

1 بلعاطل عياش, نوي مسيحة, **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**, مؤتمر دولي 12/11/ مارس 2013, جامعة سطيف1.

المطلب الثالث: محددات الإنفاق العام

هناك بعض الآراء الإقتصادية ترى الربط بين الإنفاق العام و الناتج الداخلي الخام إلا أن مسألة تحديد الإنفاق العام بمستوى معين من الناتج الداخلي الخام لا يعتمد على أسس مدروسة أو بيانات ميدانية, لكن يمكن القول أن محددات الإنفاق تتحكم فيها مجموعة من العوامل نذكر منها:

1- نظرية الإقتصادية السائدة لدى الدولة:

إن الفكر الإقتصادي الذي تتبناه الدولة في سياستها الإقتصادية يلعب دورا هاما في تحديد مستوي الإنفاق العام, فتبني الفكر الإشتراكي يلزم الدولة بالتوسع في نشاطها الذي تراه أقدر من الأفراد على تحقيق التنمية و تحقيق الأهداف الإقتصادية المسطرة و تحقيق التعاون فيما بينهم, دون استغلال أحد منهم للآخر أو تمييز طبقة على أخرى, أما النظرية الرأسمالية فالتوسع مدى نشاط الأفراد إلى أقصى الحدود, هو الأنسب لتنمية مستدامة و خلق الثروة, بينما تضيق من مجال النشاط الحكومي و إقتصاره على مجالات غير إقتصادية و محدود[1].

2- القدرة التمويلية للدولة:

يختلف حجم الإنفاق من دولة إلى أخرى, و ذالك بإختلاف مواردها المالية و قدرتها على إيجاد إيرادات تغطي لها حجم الإنفاق المسطر, فالدول المتقدمة إقتصاديا و التي تتمتع بدرجة عالية من الإستجابة إقتصادها لأدني تغير في الإنفاق, وتوفر مصادر تمويل طويلة الأجل و تتسم بالانتظام و الإستقرار, تختلف تماما عن الدول النامية التي تجد صعوبات كبيرة في تحديد الإيرادات اللازمة للإنفاق العام, و التي يكون إقتصادها غالبا ريعي لعنصر وحيد, تكون ميزانياتها معرضة لأدني تقلب في أسعار العالمية لهذا العنصر, فقدرة الدولة على تحديد الموارد التمويلية لإنفاق العام تعد محددا أساسيا لمستوى هذا الإنفاق.

1 يسرى أبو العلا, و أخرون..., **المالية العامة و التشريع الضريبي**, جامعة بنها, دار النشر لا يوجد, نسخة رقمية,ص 05

3- الحالة الإقتصادية السائدة:

لا يمكن إغفال تأثير الوضع الإقتصادي السائد على حجم الإنفاق العام, فكون أن الإقتصاد يعاني من فجوة تضخمية يترتب عنه بالضرورة سياسة إنفاقية مقيدة لتفادي المزيد من الحالة التضخمية, ويصبح الإنفاق العام أداة لمعالجة حالة عدم الإستقرار السائدة, و بالمقابل في حالة الإقتصاد يعني من فجوة إنكماشية يكون للإنفاق العام المجال مفتوح لضخ سيولة تدفع بالإقتصاد إلى الخروج من حالة الإنكماش, و ذالك بزيادة الطلب الفعال.

المطلب الرابع: أثار الإنفاق العام

تعد تأثيرات الإنفاق العام من أنجع الوسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني, فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام بتأثيراتها المختلفة, إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها, و تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية منها :

1- تأثير النفقات على الإستهلاك:

يمكن للنفقات العامة أن تزيد الإستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة, كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا, تذهب إلى الإستهلاك, ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلى (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية), و هو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج, وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال).

2- تأثير الإنفاق العام على الإنتاج:

تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية[1]:

- تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية, التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري, تقاس بمقدار الإستثمارات الجديدة, إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.
- تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعلمية, ونفقات التعلم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية, إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.
- تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها و بالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية .
- تؤدي النفقات العامة على الدفاع و الأمن و العدالة و تحقيق الإستقرار, إلى رفع المقدرة الإنتاجية القومية.
- يؤدي الإنفاق العام على البنية التحتية كالطرق و وسائل النقل و المواصلات, و الطاقة و تلك التي تمول التقدم التكنولوجي و هي تؤدي إلى خفض نفقة الإنتاج, و بالتالي إلى رفع الأرباح, و زيادة الناتج القومي.

3- التأثير على توزيع الدخل:

حيث أن النفقات العامة على خدمات و مشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض, تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول, حيث تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة و يستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة.

1 نعمت عبد اللطيف مشهور, **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة: مطبعة العمرانية, 1988, ص 236.

4- التأثير في مجال مكافحة البطالة:

زيادة النفقات العامة في مجال مشاريع جديدة يؤدي إلى استحداث وظائف, واستيعاب بعض العاطلين عن العمل.

المطلب الخامس:هدف الإنفاق العام

إن الهدف الأساسي للنفقة العامة يتجسد في تحقيق المنفعة العامة, و هو الأساس العام الذي بنيت عليه مشروعية جباية الإيرادات و تحمل الأفراد لأعباء المترتبة على فرض الدولة للضرائب, فتخصيص المنفعة بأفراد معينين دون الآخرين و ذالك دون مراعاة مبدأ العدالة و المساواة يخرج النفقة العامة عن مبدئها الأساسي و هدفها الأسمى, و المقصود هنا بالعدالة هو أن يكون هناك تكافؤ بين مختلف فئات المجتمع في الإستفادة من المنفعة العامة كل حسب حاجته, فالأفراد يتكافؤون في تحمل الأعباء الضريبية كل حسب قدرته و بالتالي للكل الحق في الإستفادة من المنفعة العامة للنفقات, و يبرز هنا مبدأ هام جدا يترتب على تحقيق المنفعة العامة و هو التضامن الإجتماعي بين أفراد و فئات المجتمع المختلفة, فنلاحظ أن مساهمة الفئات الغنية في تحمل العبء الضريبي أكبر من مساهة فئات ذوي الدخل المحدود, و المنفعة العامة للنفقة تبرز هذا المبدأ, و للدولة هيئات خاصة لمراقبة مدى تطبيق هذا المبدأ(تحقيق المنفعة العامة) فالبرلمان له صلاحيات مراقبة صرف النفقات و مدى إستجابتها لحاجات العامة للمجتمع.

المبحث الثاني:

الإيرادات العامة

لم تعد الإيرادات مجرد وسيلة لتوفير الغطاء المالي لنفقات الدولة, بل تعدته إلى إستخدامها للتحكم في الأنشطة الإقتصادية و تشجيعها بما يتناسب و الرؤية التنموية للدولة, و وسيلة لضمان تطبيق برامج التنموية في الإقتصاد, و سنتطرق في هذا المبحث إلى الإيرادات العامة بالتفصيل.

المطلب الأول: تعريف بالإيرادات العامة

إن وصف مجموع الإيرادات بأنها عامة و نسبتها إلى الدولة يعطيها شمولية أكبر عن غيرها من الإيرادات المختلفة, و يمكن أن نشمل مختلف التعريفات للإيرادات العامة على أنها "تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول النقدية التي تحصل علها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة بمختلف أصنافها لتحقيق التوازن على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي.

قد حضت الإيرادات العامة للدولة بالغ الإهتمام من طرف المفكرين الإقتصادين و ذالك سواءا لأهميتها أو لتشعبها و إختلاف تقسيماتها أو لبعدها الفلسفي, حيث أن الأهمية التي تنطوي علها الإيرادات العامة يرجع إلى الدورها في إستمرارية مهام الدولة و الحفاظ على وظائفها المناط بها و ضمان السيادة على قراراتها في شتى الميادين, و لعل أهم هذه الوظائف و الذي يعتبر مقياس لكفاءة عمل الجهاز التنفيذي هو تحقيق التوازن الإقتصادي للدولة و ذلك بالنظر للتعقيدات المرتبطة بإقتصاد الحرَ,و صعوبة ضمان الإستقرار المالي للدولة و خصوصا بالنسبة للدول النامية و التي تعاني أصلا من هشاشة البنية الإقتصادية و ضعف التحصيل في الإيرادات العامة.

و من حتميات تعدد وظائف الدولة لتحقيق الأهداف الكلية لها, توجب بالمقابل خلق منابع مختلفة لتحصيل الإيرادات و عدم الإكتفاء بالإيرادات العادية, مما أدى إلى تشعب مصادر التمويل.

و نظرا لتشعب إيرادات الدولة ظهرت عدت تقسيمات لها و أهمها تقسيم الإيرادات من حيث الدورية (العادي و الغير العادي) و تقسيم على إعتبار الإجبار من عدمه, ومن بين الإيرادات التي تتصف بطابع الإجبار[1]:

- الضرائب التي تمثل أهم شكل من أشكال الإيرادات العامة.
- الغرامات المالية التي تفرضها المحاكم و تذهب إلى خزينة الدولة و التي تفرض لمعاقبة شخص ما يقصد منعه من تكرار القيام العمل بعمل مشابه.
- التعويضات و هي مبالغ واجب دفعا للدولة على سبيل التعويض عن أضرار معينة لحقت بها سواء كانت من أفراد و أو هيئات خاصة في الداخل أو من دولة أجنبية و من أمثلتها التعويضات التي تحصل علها الدولة من أضرار الحرب.
- القروض الإجبارية و في القروض التي تلجأ إليها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة, مع إلتزام الدولة بعد إنتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء إلى الأفراد , وقد تعفي الدولة نفسها- بموجب سلطتها – من دفع أي فائدة على هذا القرض.

و أما بالنسبة للإيرادات التي لا تتصف بصفة الإجبار:

- الإيرادات التي تحصل علها الدولة كمقابل خدمة أو سلعة تقدمها.
- الإيرادات التي تحصل علها الدولة من ملكية الخاصة بها.
- القروض الإختيارية التي لا تقوم على عنصر الإجبار.

ما سبق ذكره هو على سبيل الأجمال لا الحصر, و ذالك لتشعب إيرادات العامة.

1 محرزي محمدعباس , **إقتصاديات المالية العامة** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الخامسة, ص117,116.

المطلب الثاني: القروض العامة

القروض العامة هي أحد مصادر التمويل الغير مرغوب فيها لكثير من الدول, و التي تكون فيها الدول النامية مضطرة إليها و هذا لما يترتب عليه من أثار مالية و عبئ إضافي على عاتق هذه البلدان النامية و مما يتسبب فيه أيضا من رهن لإرادة الدولة من طرف الدائنين, و من فرض شروط مسبقة تكون لها على العموم أثار إجتماعية سلبية, و قد تتسبب هذه الإملاءات الأجنبية في الغالب على تحريك ثورات تعصف بالحكومات القائمة في تلك الدول.

1- تعريف القرض العام:

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من طرف الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض.

مما سبق من التعريف فالقروض العامة هي عبارة عن مبالغ نقدية و حتى و إن كانت القروض الممنوحة للدولة عبارة عن قروض عينية (كعتاد عسكري مثلا) فإنه يقوم بمبلغ مالي, و من خصائصها أيضا أنها تنوع المقرضين فليس بالضرورة أن تكون دولة أخرى بل تتعداه إلى أفراد و هيئات عامة و خاصة و تكتلات إقليمية و دولية, و من خصائصها أيضا شمولها على فوائد مستحقة و المسماة بخدمات الديون و هي عبئ إضافي على المقترض الذي هو في الأصل يعاني من صعوبات في مجال إيجاد إيرادات لتلبية النفقات.

2- أوجه الإختلاف القروض عن الضرائب:

- من بين أوجه الإختلاف بين الضرائب و القروض أن القروض موجه لمجال معين أو قطاع معين, على عكس الضرائب التي تتمتع بخاصية عدم تخصيص النفقات.
- القروض تدرج في تقسيم النفقات الإختيارية على عكس الضرائب التي تتمتع بصفة الإلزامية, غير أنه و في حالات خاصة قد تتسم القروض بصفة الإلزام.

- القروض تعد عبئ على الخزينة سواء بأصل القرض أو بالآثار المالية المترتبة عله (خدمة الدين).
- إختلاف الأثار الإقتصادية الناجمة عن القروض بالنظر إلى أثار الضرائب.
- قد ينجم عن القروض و المتعلقة خصوصا بالمنضمات المالية العالمية فرض لبعض السياسات الإقتصادية و التي لا يكون الإقتصاد الدولة مستعدا لها, على عكس الضرائب التي تكون فيها للدولة كامل الإستقلالية في تسطير السياسات التي تراها ناجعة.

3- تقسيمات القروض:

ينظر في تقسيمات القروض إلى زوايا مختلفة, فبالنظر إلى مصدر القروض نجد قروض داخلية و قروض خارجية و من حيث حرية الإكتتاب نجد قروض إجبارية و أخرى إختيارية و من حيث المدة نجد ديون قصيرة المدى و أخرى طويلة المدى.

3-1- قروض داخلية و قروض خارجية:

3-1-1- القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تلجأ فيها الدولة إلى المقرضين من داخل التراب الوطني سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات, و يعتمد الإقبال المقرضين على الإكتتاب العام على نسبة الفائدة المحدد من طرف الدولة, إلا أنه في حالات يلجأ المقرضين إلى الإكتتاب دون وجود حافز مادي(سعر الفائدة) و يسمي هذا "بالقرض الوطني"[1] و ذالك مساهمة من أفراد المجتمع لإعانة الدولة في الحالات الإستثنائية كالحروب و النفقات الغير عادية.

3-1-2- القروض الخارجية: و هي تلك التي تكون مصدرها خارج حدود الدولة سواء أكانت دولاً أو مؤسسات مالية عالمية أو حتى تكتلات مالية لهيئات معينة أو دولاً و يعد العدول إليه بدلا من القروض الداخلية لسببين هامين هما:

1 محمد حلمي مراد , **المرجع الأسبق** ,ص241.

_ العجز الكبير في التمويل لمشروع معين أو برنامج إقتصادي لا تكفي القروض الداخلية لتلبيته.

_ حاجة الدولة للعملة الأجنبية لسداد مستحقاتها و إلتزاماتها المالية.

3-1-3- سلبيات القروض الخارجية:

- رهن إرادة الدولة و الإملاءات الخارجية لخلق نمط إقتصادي يلائم الجانب الدائن.
- يعتبر القرض الداخلي نوع من إعادة توزيع الدخل بخلاف القرض الخارجي الذي يعتبر تسرب لجزء من موارد الدولة إلى الخارج و المتعلقة بخدمة الدين.
- العجز عن السداد, و ما يترتب عليه من نتائج سلبية على القدرة الإقتصادية للدولة, و ذالك في حال فشل في إستغلال الأمثل لهذه القروض.

3-2- القروض الإختيارية و القروض الإجبارية:

3-2-1- القروض الإختيارية: و هي التي يكون فيها المكتتب حراً في الإكتتاب من عدمه, و تشمل المصادر الإقراض الداخلية و الخارجية.

3-2-2- القروض الإجبارية: و تكون عموما في الحالات الإستثنائة, لتغطية نفقات غير عادية, و تشمل فقط مصادر الإقراض الداخلية.

3-3- القروض الدائمة و المؤقتة:

3-3-1- القروض الدائمة: هي تلك القروض التي لا يتم فيها تحديد موعد لإسترداد الدين فلا يحق للدائن المطالبة به, و للدولة الحق في سداده متى رأت ذالك مناسبا, مع الأخذ بعين الإعتبار خدمة الدين كي لا يتراكم و يشكل تهديد للأستقرار المالي العام.

3-3-2- القروض المؤقتة: هي تلك القروض التي لها حد معين للسداد.

4- أثار الإقتصادية للقروض:

تعتبر القروض أداة من أدوات السياسة المالية, إذا تم تفعيلها بشكل مناسب يمكن أن تكون لها أثار إقتصادية جيدة و يكون لها أثار متعدية, و إذا تم العكس فيترتب علىها أثار سلبية في شتى المجالات, و لتحليل الأثار الإقتصادية للقروض يجب أن نميز هذه القروض من حيث المصدر و من حيث الإستعمال.

4-1- الأثار الإقتصادية للقروض من حيث المصدر: فمصدر القرض يعتبر معيارا في دراسة أثاره و التنبؤ بها, فمصادر تمويل القرض من الخارج تترتب علىها جلب عملة صعبة تسمح للدولة من الوفاء بإلتزاماتها في حالة نقص العملة الصعبة في إحتياطاتها المالية و تفادي الأزمات الإفلاس في أصعب الحالات, إلا أنه بالمقابل يترتب على التمويل الخارجي للقرض الإلتزام بالشروط المفروضة من طرف الدائنين, من تعديل السياسات الإقتصادية بما يتلائم مع مصالح الإقتصادية للدائنين مما يعني رهن الإرادة الإقتصادية للدولة, و من جهة أخرى تأثر المستحقات المالية المترتبة للدين الخارجي (خدمة الدين) على تشكيل عبئ على الإقتصاد قد يتعداه إلى الأجيال القادمة, بالإضافة إلى أن القرض الخارجي يعتبر وسيلة لتسرب لجزء من موارد الدولة إلى الخارج.

أما في ما يتعلق بالمصادر الداخلية للتمويل القروض فيجب التمييز بين ما إذا كانت هذه التمويلات من الأفراد أو من القطاع البنكي أو من البنك المركزي, فالأثار المترتبة من إكتتاب الأفراد في القرض العام تؤدي دورا إجابيا من إدخال هذه الأموال إلى الدورة الإقتصادية, بالإضافة إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية المتواجدة في السوق, و بالنظر إلى التأثيرات الإيجابية من مصادر التمويل الأفراد فإننا قد نجد العكس بالنسبة لتمويل القطاع البنكي فهو عبارة عن تعطيل لقدرة البنوك من تمويل القطاع الإستثماري من خلال رهن الأموال في الإكتتاب العام و من جهة أخرى رفع أسعار الفائدة للمستثمرين مما يؤدي ذالك إلى إحجامهم عن الإستثمار, أما التأثير البنك المركزي في حالة تمويله للإكتتاب هو عبارة عن زيادة للكتلة النقدية في السوق.

4-2- الأثار الإقتصادية للقرض من حيث الأستعمال: إن إستغلال القروض و إستعمالها في تمويل المشاريع القاعدية و المشاريع الإستثمارية يؤدي إلى أثار إقتصادية إيجابية و المتمثلة في زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة العمالة و تخفيض البطالة و زيادة مستويات الدخل الكلي, في حين أن إستخدام القروض لتمويل نفقات إستهلاكية في ظل قطاع إنتاجي غير مرن لزيادة الطلب فيؤدي إلى التضخم بزيادة المعروض النقدي و إرتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: أملاك الدولة

يقصد بأملاك الدولة كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة و سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة, ويمكن تقسيم أملاك الدولة وفقا لمعيار " النفع " إلى ملكية عامة و خاصة[1].

و يعرف القانون[2] الجزائري أملاك الدولة بـ" عملا بالمادتين 17 و 18 من الدستور تشتمل الأملاك الوطنية على مجموعة الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي تحوزها الدولة وجماعاتها الإقليمية في شكل ملكية عمومية أو خاصة. وتتكون هذه الأملاك الوطنية من:

- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة.
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للولاية.
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للبلدية.

1- أملاك الدولة العامة:

يعرف القانون الجزائري الأملاك العمومية بما يلي[3] "تتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق و الأملاك المنقولة و العقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل إما

1 محرزي محمدعباس , **المرجع الأسبق** ,ص 119.

2 **المادة 2** من قانون رقم 90 – 30 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

3 **المادة 12** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

مباشرة و إما بواسطة مرفق عام شريطة أن تكيف في هذه الحالة, بحكم طبيعتها أن تهيئتها الخاصة تكييفا مطلقا أو أساسيا مع الهدف الخاص بهذا المرفق وكذا الأملاك التي تعتبر من قبيل الملكية العمومية".

وتنقسم أملاك الدولة العامة إلى أملاك عمومية طبيعية و أملاك عمومية الإصطناعية.

1-1- أملاك عمومية طبيعية[1]: تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية خصوصا على ما يأتي:

- شواطئ البحر,
- قعر البحر الإقليمي و باطنه,
- المياه البحرية الداخلية,
- طرح البحر و محاسره,
- مجاري المياه و رقاق المجاري الجافة, و كذلك الجزر التي تتكون داخل رقابة المجاري والبحيرات و المساحات المائية الأخرى أو المجالات الموجودة ضمن حدودها كما يعرفها القانون المتضمن قانون المياه,
- المجال الجوي الإقليمي,
- الثروات و الموارد الطبيعية السطحية الجوفية المتمثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها, و المحروقات السائلة منها و الغازية و الثروات المعدنية, الطاقوية و الحديدية و المعادن الأخرى أو المنتوجات المستخرجة من المناجم و المحاجر و الثروات البحرية, و كذلك الثروات الغابية الواقعة في كامل المجالات البرية و البحرية من التراب الوطني في سطحه أو في جوفه و/أو الجرف القاري و المناطق البحرية الخاضعة للسيادة الجزائرية أو لسلطتها القضائية.

1 **المادة 15** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

1-2- أملاك عمومية الإصطناعية: تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الاصطناعية خصوصا على ما يأتي[1]:

- الأراضي المعزولة اصطناعيا عن تأثير الأمواج,
- السكك الحديدية وتوابعها الضرورية لاستغلالها,
- الموانئ المدنية و العسكرية و توابعها لحركة المرور البحرية,
- الموانى الجوية و المطارات المدنية و العسكرية و توابعها المبنية أو غير المبنية المخصصة لفائدة الملاحة الجوية,
- الطرق العادية و السريعة و توابعها,
- المنشآت الفنية الكبرى والمنشآت الأخرى وتوابعها المنجزة لغرض المنفعة العمومية,
- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن الأثرية,
- الحدائق المهيأة,
- البساتين العمومية,
- الأعمال الفنية ومجموعات التحف المصنفة,
- المنشآت الأساسية الثقافية و الرياضية,
- المحفوظات الوطنية,
- حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية الآيلة إلى الأملاك الوطنية العمومية,
- المباني العمومية التي تأوي المؤسسات الوطنية وكذلك العمارات الإدارية المصممة أو المهيأة لإنجاز مرفق عام,
- المنشآت و وسائل الدفاع المخصصة لحماية التراب الوطني برا و بحرا و جوا.

1 **المادة 16** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

2- أملاك وطنية خاصة:

و هي تلك الأملاك التابعة للدولة أساسا و معدة للإستعمال الخاص و يكون للمرخص لهم بإستعمالها الحق في المنفعة.

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة والولاية والبلدية على[1]:

- العقارات والمنقولات المختلفة الأنواع غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تملكها,
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون,
- الأملاك و الحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية التي تؤول إلى الدولة و الولاية و البلدية و إلى مصالحها و مؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري,
- الأملاك التي ألغي تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التي تعود إليها,
- الأملاك المحولة بصفة غير شرعية من الأملاك الوطنية التابعة للدولة و الولاية و البلدية و التي استولى عليها أو شغلت دون حق و من غير سند و استردتها بطرق قانونية,

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة خصوصا على ما يأتي[2]:

- جميع البنيات و الأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي ملكتها الدولة و خصصتها لمرافق عمومية و هيأت إدارية سواء أكانت تتمتع بالاستقلال المالي أم لم تكن كذلك جميع البنيات و الأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي اقتنتها الدولة أو آلت إليها و إلى مصالحها أو هيئاتها الإدارية أو امتلكتها أو أنجزتها و بقيت ملكا لها,
- العقارات ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري و كذلك المحلات التجارية التي بقيت ملكا للدولة,
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي بقيت ملكا للدولة,
- الأملاك المخصصة لوزارة الدفاع الوطني التي تمثل وسائل الدعم,

1 **المادة 17** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

2 **المادة 18** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

- الأمتعة المنقولة و العتاد الذي تستعمله مؤسسات الدولة و إدارتها و مصالحها و المنشآت العمومية ذات الطابع الإداري فيها,
- الأملاك المخصصة أو التي تستعملها بعثات الدبلوماسية و مكاتب القنصليات المعتمدة في الخارج,
- الأملاك التي تعود إلى الدولة عن طريق الهبات و الوصايا و التركات التي لا وارث لها و الأملاك الشاغرة و الأملاك التي لا مالك لها و حطام السفن و الكنوز,
- الأملاك المحجوزة أو المصادرة التي اكتسبتها الخزينة نهائيا,
- الحقوق و القيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة و تمثل مقابل قيمة الحصص أو التزويدات التي تقدمها للمؤسسات العمومية و كذلك الحقوق و القيم المنقولة,
- الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية و الأراضي الرعوية التي تملكها الدولة,
- السندات و القيم المنقولة التي تمثل مقابل قيمة الأملاك و الحقوق المختلفة الأنواع التي تقدمها الدولة بغية المساهمة في تكوين الشركات المختلطة الاقتصاد و فقا للقانون.

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للولاية خصوصا على ما يأتي[1]:

- جميع البنايات و الأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية و التي تملكها الولاية و تخصص للمرافق العمومية و الهيئات الإدارية,
- المحلات ذات الاستعمال السكني و توابعها الباقية ضمن أملاك الوطنية الخاصة التابعة للولاية أو التي اقتنتها أو أنجزتها بأموالها الخاصة,
- الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها أو أنجزتها الولاية.
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها الولاية,
- الأمتعة المنقولة و العتاد الذي تقتنيه الولاية بأموالها الخاصة,

1 **المادة 19** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

- الهبات و الوصايا التي تقدم للولاية و تقبلها حسب الأشكال و الشروط التي ينص عليها القانون,
- الأملاك الناتجة عن الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة أو البلدية التي تتنازل عنها كل منهما للولاية أو تؤول إليها أيلولة الملكية التامة,
- الأملاك التي ألغي تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التابعة للولاية أو العائدة إليها,
- الحقوق و القيم المنقولة المكتسبة أو التي حققتها الولاية و التي تمثل مقابل حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية أو دعمها المالي.

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للبلدية خصوصا على ما يأتي[1]:

- جميع البنايات و الأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تملكها البلدية و تخصص للمرافق العمومية و الهيئات الإدارية,
- المحلات ذات الاستعمال السكني و توابعها الباقية ضمن الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للبلدية التي أنجزتها بأموالها الخاصة,
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية,
- الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة,
- العقارات و المحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي نقلت ملكيتها إلى البلدية كما عرفها القانون,
- المساكن المرتبطة بالعمل أو المساكن الوظيفية التي عرفها القانون و نقلت ملكيتها إلى البلدية,
- الأملاك التي ألغي تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التابعة للبلدية و العائدة إليها,
- الهبات و الوصايا التي تقدم للبلدية و تقبلها حسب الأشكال و الشروط التي ينص عليها القانون.

1 **المادة 20** من قانون رقم 90 – 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية

- الأملاك الناتجة عن الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة أو الولاية التي تتنازل عنها كل منها للبلدية أو آلت إليها أيلولة الملكية التامة,
- الأملاك المنقولة و العتاد الذي اقتنته البلدية أو أنجزته بأموالها الخاصة,
- الحقوق و القيم المنقولة التي اقتنتها البلدية أو حققتها و التي تمثل قيم مقابل حصص مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية و دعمها المالي,

و تأخذ الأملاك الخاصة للدولة (الدومين الخاص) عادة ثلاثة أشكال[1]:

- الدومين العقاري:يتضمن ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراض الفلاحية و الغابات و يطلق عليه الدومين الفلاحي و المناجم و المحاجر و يطلق عليه الدومين الإستخراجي و و تساهم هذه الممتلكات في تحقيق موارد مالية التي يحققها الدومين العقاري في إجماله.
- الدومين الصناعي و التجاري: و هو تملك الدولة لمرافق عامة صناعية و تجارية تمارس من خلاله نشاطا تجاريا أو صناعيا شبيها بنشاط الأفراد او المشاريع الخاصة, و يسمي الإيرادات المترتبة عن هذا النشاط بالثمن العام.
- الدومين المالي:يقصد بالدومين المالي الأسهم و السندات المملوكة للدولة و التي تحصل منها على إراد مالي يتمثل في الأرباح و الفوائد و تمثل إيرادا للخزينة العمومية.

1 محرزي محمدعباس , **المرجع الأسبق** ,ص 124.

المبحث الثالث:

الضريبة

أفردنا للضريبة مبحثا خاصا لما تتميز بها الضريبة من أهمية بالغة في الإقتصاد, فتأثير الضريبة يتعدى كما سبق الذكر تحصيل الإيرادات بل تأثر تأثيرا مباشرا على حجم الإستهلاك و الإستثمار, فإن إدارة الغير حكيمة لهذا العنصر الهام قد يترتب عليه عواقب إقتصادية و خيمة, و عليه يجب التفصيل في هذه الأداة كي يتسنى لنا فهمها فهما صحيحا.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الضريبة

إن الموقع الهام الذي تحتله الضريبة في الحياة الإقتصادية لا يعد وليد الدولة الحديثة أو ضرورة حتمتها تعدد وظائف الدولة , بل هي وسيلة إستخدمها الحكام و أصحاب النفوذ عبر الزمن لتحقيق إيرادات , و كانت بالفعل من أنجع السبل و أسهل الطرق لملأ خزينة الدولة, و عبر المراحل التاريخية شهدت الضريبة تغيرات لا تمس جوهرها بقدر ما مست وضيفتها و دورها في الإقتصاد الحديث, و نتيجة لاعتبارها أهم مصدر لإيرادات الدولة , حيث تطورت مع تطور الأنظمة الاقتصادية و شكلت أهم عنصر في السياسات المالية و الاقتصادية للدولة , للتأثير بها في تحقيق التنمية الاقتصاديـة .

1- تعريف الضريبة:

تنوعت التعريفات الخاصة بالضريبة منها أنها الأداء النقدية الذي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و إجبارية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة[1], و عرفت كذالك بأنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية و التي تقوم عن طريق السلطة,

1 أحمد حمدي العناني , **إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق** , دار المعرفة البنانية 1992 , ص 261.

بتحويل أموال المحصلة و بشكل نهائي و دون مقابل محدد, نحو تحقيق أهداف محدد من طرف السلطة العمومية[1], و هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية, بصورة نهائية, مساهمة منه في الأعباء و التكاليف العامة, دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2], وتجمع جميع التعريفات على عناصر مشتركة تتمتع بها الضريبة و هي كما يلي:

- مبلغ نقدي,
- مفروض من جهة عمومية,
- بصفة إلزامية,
- بدون مقابل,
- لتحقيق منفعة عامة,
- لا يترتب عليه منفعة خاصة,

2- الأساس القانوني للضريبة:

إن من الخصائص المستقاة من تعريف الضريبة هي أنها تكون من دون مقابل, و السؤال الذي يطرح ما الذي يدفع المواطنين إلى دفع هذه المبالغ دون مقابل, هذا ما يسمي بالأساس القانوني للضريبة أو بالتكييف القانوني للضريبة, و قد لجأ الباحثون في المالية العامة للدولة لإيجاد تفسير للعلاقة التي تربط بين دافع الضريبة و بين قابض الضريبة ألا و هو الدولة, و مما سبق أرجع فقهاء المالية هذه العلاقة إلى نظريتين أساسيتين و هما:

- نظرية العقد الإجتماعي,
- نظرية التضامن الإجتماعي.

2-1- نظرية العقد الإجتماعي: تشتمل هذه النظرية على مبدأ متمثل في أن العلاقة التي تربط بين الطرفين متأتية من عقد ضمني بينها و الذى ينص على دفع الضريبة من المكلف مقابل

1 Perre Bel Trame, **La Fiscalite En France**, Hachatte Livre ,6éme Edition, 1998, P12.

2 سوزي عدلي ناشد, **الوجيز في المالية العامة**, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية 2000, ص8.

تعهد الدولة بالإلتزام بمسؤولياتها إتجاهه, من توفير للأمن و مختلف الخدمات الإساسية التي تطلع بها الدولة, و قد إختلفت التسميات لهذا العقد فمنهم من سمى هذا العقد بعقد تأمين لما يتوفر على ضمان الدولة للأمن المكلف بالضريبة و منهم من سماه بعقد شركة بإعتبار أن الدولة عبارة عن شركة كبيرة يقوم العمال فيها و هم المكلفين بالضريبة بأداء عمل معين و المتمثل بدفع الضريبة و يقوم المسؤول عن الشركة و هي الدولة بتوفير الخدمات الأساسية للعمال, و الحاصل مما سبق أن العلاقة المترتبة من هذه النظرية عبارة عن عقد يؤدى فيه كل طرف بواجبه.

2-2- نظرية التضامن الإجتماعي: إن هذه النظرية منبثقة من طبيعة السلوك البشري و الذي يرتكز على كون الإنسان إجتماعي بطبعه مما يولد فيه حس التضامن بين أفراد مجتمعه, مما يدفعه إلى دفع الضريبة لتمكين الدولة من القيام بمهامها و تقديم خدمات لأفراد المجتمع, و ذالك ما يفسره بإمكانية عدم إستفادة بعض دافعي الضرائب من بعض الخدمات التي تقدمها الدولة و إستفادة أخرين من أفراد المجتمع لم يدفعوا الضرائب (ذوى الدخل المحدود) من بعض الخدمات المقدمة من الدولة, فالتضامن بين أفراد المجتمع دافع أساسي حسب هذه النظرية لتفسير دفع الضرائب.

3- الوعاء الضريبي:

3-1- تعريف: يقصد بالوعاء الضريبي المادة أو المال أو الشخص الخاضع للضريبة, و يمكن القول أن وعاء الضريبة هو المصدر الذي تقتطع الدولة منه الضرائب المختلفة, أو بعبارة أخرى هو ما يخضع للضريبة.

معنى هذا أن مبلغ الضريبة هو نسبة من الوعاء الضريبي, و بالتالي فإنه قبل حساب الضريبة لابد من تحديد قيمة الوعاء الخاضع لها, إن قيام مصلحة الضرائب بتقدير الوعاء الضريبي للمكلفين بدقة من الأهمية بمكان, ذلك أن المغالاة أو التقصير في هذا التقدير تكون آثاره سيئة, فالمغالاة في التقدير تؤدي إلى زيادة العبء على أفراد المجتمع بدون مبرر, أو بما يزيد عن قدرتهم على دفع الضرائب مما

يؤدي بهم إلى التهرب والغش الضريبي أو توقيف النشاط, ومن ناحية أخرى, فإن التقصير في هذا التقدير يضيع على مصلحة الضرائب فرصة الحصول على موارد مالية ضخمة لخزينة الدولة باعتبار أن حجم الإيرادات الجبائية مرتبط بوعاء الضريبي.

3-2- تحديد الوعاء الضريبي: و يمكن الإشارة إلى ثلاثة طرق لتحديد الوعاء الضريبي:

3-2-1- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال: و تسمي الضريبة على الأشخاص بضريبة الرؤوس لأنها تفرض على كل فرد بسبب وجوده على أرض الدولة, و لكن عند التفريق بين الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال إنما نقصد التفرقة على أساس ما إذا كان الوعاء الخاضع للضريبة شخصا أو مالا.

3-2-2- الضرائب المباشرة و الغير مباشرة: من ناحية الوعاء الخاضع للضريبة, فالضرائب المباشرة تكون على الملكية أو الاكتساب بينما الضريبة غير المباشرة على الإنفاق أو الاستعمال, فالضرائب على الدخل الشخصي و على الإرباح التجارية و الصناعية و الضرائب على القيم المنقولة هي كلها ضرائب مباشرة, أما الضرائب على المبيعات و القيمة المضافة و الضرائب على الواردات والصادرات و الإنتاج و الاستهلاك جميعها ضرائب غير مباشرة, كما أن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعود لسهولة تحصيلها و عدم إحساس الممول بها لأنها تذوب في السعر و يصعب التملص منها, بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة البنيان السياسي في البلدان النامية الذي يستلزم تفصيل الضرائب غير المباشرة و ذلك محاباة لذوي الدخول الثروات العالية.[1]

3-2-3- الضريبة الوحيدة والمتعددة: يقصد بنظام الضريبة الواحدة أن يقتصر الأمر على فرض ضريبة واحدة فقط على كل مكلف, و أول من نادي بتطبيقها هم الطبيعون الذين فرضوا ضريبة وحيدة على الناتج من الأرض الزراعية, و ذلك لاعتقادهم أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة, و أن باقي الطبقات (التجار والصناع) هي طبقات عقيمة, يعني نظام الضرائب المتعددة

1 السيد عبد المولى, **المالية العامة**, دار النهضة العربية, بيروت, ص 277.

إخضاع المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب على أوعية ضريبية متعددة, كأن تفرض على المؤسسة الواحدة رسوم مختلفة على رقم الأعمال و ضرائب على أرباحها...إلخ.

4- الازدواج الضريبي:

يعرف الإزدواج الضريبي لدى العديد من خبراء المالية العامة, بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها, ففي الإزدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة, لأكثر من إدارة ضريبية, و قد يحدث الإزدواج الضريبي على المستوى الداخلى أو على المستوي الدولي, و يمكن تعريفه بأنه فرض الضريبة على نفس الشخص المكلف بالضريبة , أكثر من مرة, على نفس المادة الخاضعة للضريبة و خلال نفس المدة[1].

الازدواج الضريبي يتطلب توافر شروط أربعة مجتمعة هي:

- وحدة الضريبة,
- وحدة الشخص المكلف بالضريبة, " وحدة الممول" سواء كان شخصاً طبيعياً, أو شخصاً اعتباريا " معنوياً",
- وحدة المال موضوع الضريبة (أي وحدة وعاء الضريبة),
- وحدة المدة المفروض عنها الضريبة,

و تتعدد مظاهر الازدواج الضريبي فتأخذ الأشكال الآتية :

4-1- يكون هذا الازدواج قانونياً: وذلك عند خضوع ذات المال أو الوعاء للضريبة مرتين, كما هو الحال في خضوع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة غير المتصلة بمباشرة المهنة للضريبة.

4-2- يكون هذا الازدواج اقتصادياً: و يتحقق ذلك عند خضوع ذات المال للضريبة مرتين مع اختلاف الأشخاص الخاضعين للضريبة, كما هو الحال عند خضوع الشركات المساهمة للضريبة

1 محرزي محمدعباس , **المرجع الأسبق** ,ص 276.

عن أرباحها قبل توزيعها على المساهمين, ثم يعاد فرض ضريبة أخرى على ذات المال تحت يد المساهم بعد توزيعه.

4-3- يكون الازدواج الضريبي داخلياً: وذلك عن فرض ذات الضريبة أو ضريبة مشابهة مرتين أو أكثر على ذات الإيراد المحقق داخل إقليم الدولة عن ذات الفترة المالية أو الضريبية.

4-4- يكون الازدواج الضريبي دولياً: و يتحقق ذلك عند فرض دولتين أو أكثر ذات الضريبة أو ضريبة مشابهة على ذات الوعاء و في نفس الفترة الضريبية.

5- الفرق بين الرسم و الضريبة:

يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية, مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد[1], و يتمتع الرسم بخصائص مستقاة من التعريف و هي:

- أنه مبلغ نقدي, فلا يكون الرسم بشكل عيني,
- يكون الرسم بمقابل منفعة يتحصل عليها المعني,
- في حالة الإستفادة من الخدمة يكون الدفع الرسم إلزاميا,
- مفروض من جهة عمومية.

و من بين أهم الفروقات التي تميز بين الرسم و الضرائب ما يلي:

- كلا من الرسم و الضريبة يتمتعان بصفة الإلزام, إلا أن الضرائب لا يقابلها منفعة خاصة تعود على المكلف, بل تكون بلا مقابل,
- يقدر الرسم على إعتبار الخدمة المقدمة, دون النظر إلى قدرة المكلف بها سواء أكان قادرا على الدفع أم لا, أما الضريبة فهي مرتبطة بالقدرة المالية للمكلف بها,
- منشأ الرسم هو مجموعة من القرارات الإدارية, أما الضريبة لا يمكن تطبيقها إلا بقرار من السلطة التشريعية.

1 محرزي محمدعباس , **المرجع الأسبق** ,ص 132.

المطلب الثاني:مبادئ الضريبة

تتمتع الضريبة بمجموعة من المبادئ تتحكم في كيفية فرضها و طريقة توزيعها على المكلفين و تحدد حدود هذه الضريبة بما يتناسب مع عدم الإفراط فيها, و تتمثل هذه المبادئ في ما يلى:

1- قاعدة العدالة:

و المقصود بها أن توزيع الضرائب على المكلفين يكون على قدر دخولهم دون الإخلال بالتنوع و الإخلاف بين دخول الأفراد المتنوعة, فالضريبة على ذوي الدخول المرتفعة لا يجب أن تكون مماثلة للضرائب المفروضة على ذوي الدخول المتوسطة و الضعيفة, فالعدالة شيء أساسي للضريبة و الإخلال بها يعرض النظام الضريبي كله للانهيار.

2- قاعدة اليقين:

و هو أن يكون المكلف بالضريبة على بصيرة بالضريبة المفروضة عليه من حيث الحجم و الكيفية فرضها, و أن لا يكون فرض الضريبة يتمتع بصفة العشوائية و عدم الوضوح, لكي لا يشعر المكلف أنه مستغل من طرف الإدارة المعنية.

3- قاعدة الملائمة في الدفع:

فالطرق المتبعة في تحصيل الضرائب تتمتع بنوع من المرونة في تحصيلها من المكلفين, و ذلك بأن تلائم ظروف المكلفين بها, و خصوصا في الأجال الدفع و طريقة التحصيل, كي لا يشعر المكلف بصعوبة الدفع الذي يكون أحد الأسباب المؤدية للتهرب الضريبي.

4- قاعدة الإقتصاد في الضريبة:

إن الحفاظ على فعالية المالية للضرائب, مرهون بالطريقة المثلى لجبيها من حيث سهولة التحصيل و التكلفة المترتبة على تحصيل الضريبة نفسها, فالإقتصاد في تكاليف التحصيل قاعدة هامة في الضرائب و ذالك راجع إلى تعقد الإجراءات الإدارية نتيجة تشعب الإقتصاد, مما يكلف الدولة تكاليف إضافية

قد تتجاوز في بعض الأحيان قيمة الضريبة نفسها, مما يفقد الضريبة فعاليتها كمورد هام للخزينة العمومية.

المطلب الثالث:مرتكزات السياسة الضريبية

1- السياسة الضريبية:

لقد تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهداف الضريبة ذاتها, و إن اتفقت جميع هذه الأهداف على تقييدها للضريبة, و ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات, واتفقت كذلك على ضرورة أن تساير مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع الذي تتضح فيه هذه الأهداف و ظروفه و طبيعة النظام السائد فيه,كما تعددت تعريفات السياسة الضريبية, و إن اكتفى معظم الكتاب الاقتصاديين و الماليين بتعريف الضريبة فقط, و اعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية[1].

و من بين هذه التعاريف نذكر:

السياسة الضريبية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس و تنظيم و تطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية[2].

تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة, و التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[3].

2- مرتكزات السياسة الضريبية:

ترتكز السياسة الضريبية على مجموعة من القواعد تتمثل في[4]:

---

1 بوزيدة حميد, **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**, رسالة دكتوراه,2006/2005,ص 27

2 PIERRE Bel trame, **la fiscalité en France** ,10 aime édition, Hachette supérieur, Paris, 2004, P 163.

3 عبد المجيد قدي , **المرجع الأسبق**, طبعة 2003, ص: 139.

4 أحمد عبد العزيز الشرقاوي ,**السياسة الضريبية والعدالة في مصر** ,معهد التخطيط القومي , جوان 1981, ص 10-11

- تحديد أولويات الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي لدولة معينة و في فترة زمنية محددة, أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي, الاقتصادي و الاجتماعي المحلي و الدولي,

- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية, خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي من حيث أنواع الضرائب المباشرة و غير المباشرة, و أوزانها النسبية في الحصيلة الضريبية, و كذا تحديد أسعار هذه الضرائب, التمييز من حيث الارتفاع و الانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي, و موقعه و الظروف الشخصية للممولين,

- التنسيق والتوليف بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة,

- التقليل بين التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها, و ذلك حسب الأولويات المحددة لها, بحيث التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقا لأهداف اقتصادية و الاجتماعية قد تكونا على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي .

3- محدّدات السّياسة الضريبية (الجبائية):

و المقصود بالمحددات السياسة الضريبية العوامل التي تحدد مدى نجاعتها و قدر الإستفادة من هذه السياسة, و يمكن أن نحددها في ثلاث عناصر أساسية[1]:

3-1- الضّغط الجبائي: نقصد بالضّغط الجبائي نسبة الإقتطاعات الجبائية إلى الدّخل أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبء الجبائي و تكون هذه النسبة كليّة, قطاعية أو فردية حيث تحديدها هو كما يلي:

$$\text{الضّغط الجبائي الكلّي} = \frac{\text{الإقتطاعات الجبائية}}{\text{الدّخل الوطني الخام}}$$

1 فلاّح محمد, **السيّاسة الجبائية- الأهداف و الأدوات-** , رسالة الدّكتوراه, جامعة الجزائر,سنة 2005 /2006,ص 69.

- الضّغط الجبائي القطاعي = الإقتطاعات الجبائية من القطاع / الدّخل القطاعي

- الضّغط الجبائي الفردي = الإقتطاعات الجبائية الفردية الكلّية / دّخل الفرد

3-2- الغش الجبائي: ترتبط ظاهرة الغّش الجبائي بفكرة الهروب من الواجبات الجبائية و تفادي تحمل العبء الجبائي و هي تعتبر أهم محدّد للسّياسة الجبائية مقارنة بالضّغط الجبائي الذي يمكن التحّكم في مستواه إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك.

4- أهداف السياسة الضريبية:

تهدف السياسة الضريبية إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- توجيه قرارات أرباب العمل فيما يتعلق بالكميات التي يرغبون في إنتاجها, ذلك أن الضرائب يمكن استخدامها للتأثير على حجم ساعات و نوعية العمل, حجم المدخرات.

و يمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة,

- توجيه الاستهلاك, ذلك إن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع و الخدمات,

- زيادة تنافسية المؤسسات بحيث تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج, فانخفاض تكلفة الإنتاج يساعد من جهة على زيادة الإنتاج و منه الاستفادة من مزايا

1 عبد المجيد قدي, , **مرجع الأسبق**, ص. 168-172

الحجم الكبير من جهة, ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج. و لهذا نجد الدول سعيا منها لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية, تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية, ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني,

- تصحيح إخفاقات السوق, تعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد, إلا أن هذا السوق مثلما تصوره الكتب المدرسية غير موجود على أرض الواقع.

و لهذا نجد الأسواق غير التنافسية عاجزة عن تخصيص كفء للموارد, و ذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على تخفيض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك, إنتاج) مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل, ذلك أن هناك ميلا نحو انخفاض التكاليف الخاصة, في حين أن التكاليف الاجتماعية ما فتئت تزداد, و تتمثل قي تكاليف التلوث الصناعي, الضجيج, تدهور البيئة و التربة, التصحر انكماش طبقة الأوزون...الخ.

و في هذا تستخدم السياسة الضريبية لتصحيح هذه الآثار الخارجية, و هذا برفع التكاليف الخاصة بعد فرض الضريبة إلى مستوى التكاليف الاجتماعية, أو الاقتراب منها,

- السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي, و هذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال نفس المدونة من الضرائب, تنسيق المعدلات, الإعفاءات و التخفيضات الممنوحة, أنماط الاهتلاك المعتمدة, تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي, بل نجد دولا كدول الاتحاد الأوروبي تعمل على توحيد أنظمتها الضريبية بشكل كامل لأنه من غير هذا التوحيد لا يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي,
- إعادة توزيع الدخل,
- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي و الثابت للضريبة.

المطلب الرابع:أهداف الضريبة

لقد كان تعدد وظائف الدولة العامل الرئيسي في جعل الضريبة يراد بها أهداف متعددة, دون المساس بهدفها الأساسي و المتمثل توفير مصادر مالية للدولة لتغطية نفقاتها, و لعل الدول النامية أكثر الدول في حاجة إلى الأهداف المتعددة للضرائب, و ذالك لتوجيه القطاعات الإقتصادية الأكثر مردودية و دعمها.

و يمكن أن نجمل الأهداف العامة للضريبة في ما يلي:

1- الأهداف المالية:

إن الهدف الرئيسي الذي وجدت له الضريبة هو تغطية نفقات الدولة و إيجاد تمويل للخزينة العمومية, لكن بعض النظريات الإقتصادية كالنظرية الكلاسيكية حصرت هدف الضريبة في هذا العنصر,و هذا راجع إلى لرأيتها لدور الدولة و هي الدولة الحارسة.

2- الأهداف الاقتصادية:

إن الضريبة وفقا للفكر المالي المعاصر يمكن أن تكون ضريبة هادفة ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية في التخصيص و التوزيع و الاستقرار و النمو و ذلك من خلال التأثير على الدخل و الادخار و الاستثمار و الإنتاج و هكذا نرى أن الضريبة كأداة مالية يمكن أن تلعب دور هاما في :

2-1 إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية: من خلال تشجيع الدولة لبعض فروع النشاط الاقتصادي فإذا استهدفت الدولة مثلا القطاع الصناعي أو بعض فروعه و قامت بإعفاء تلك النشاطات من الضرائب كليا أو جزئيا أو تخفيفها, فهذا يؤدي إلى نمو و تطور ذلك الفرع من النشاط الاقتصادي و يترتب على هذا إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية و تحقيق إنتاج أعلى.

كما يمكن أن تستعمل الضريبة كذلك لمنع حصول تكتل و تمركز و اندماج الشركات لأن لذلك سيقود إلى الاحتكار الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد إلى البطالة, حيث تقوم الدولة في هذه الحالة بفرض الضريبة على مراحل الإنتاج بهدف رفع التكلفة و منع قيام الاحتكارات.

2-2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالتي الركود و التضخم: ففي حالة الركود و الكسار يمكن استخدام السياسة المالية التوسعية للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل, و أن هذا يمكن أن يتحقق بتخفيف الضريبة و زيادة الإعفاءات من الضرائب, أما في حالة التضخم فإن السياسة المالية المطلوبة هي سياسة مقيدة و يمكن في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب و تقليل الإعفاءات الضريبية , وهذه تنعكس في الحد من الاستهلاك القومي, و ترتب على هذا في نهاية المطاف توازن الطلب الكلي مع العرض عند مستوى التشغيل الكامل.

2-3 تحقيق هدف النمو الاقتصادي: أي الزيادة المؤوية في الإنتاج, ولما كانت مصادر النمو الاقتصادي تتأتى من الزيادة في الموارد الاقتصادية و التغيرات التكنولوجية, وأن تأثير الضريبة على نمو الموارد الاقتصادية و على التغيرات التكنولوجية سينعكس في نمو الإنتاج, و عليه يمكن تكون الضريبة وسيلة لزيادة معدلات النمو السكاني, و ذلك من خلال تشجيع النسل و هذا يعني زيادة القوة العاملة مستقبلا و كما هو الحال في البلدان الاسكندينافية و معظم الدول أوروبا, التي تتميز بمعدلات نمو سكاني منخفض جدا, و من الأنماط الضريبة المستخدمة هناك على سبيل المثال: إعفاء بعض الدخول بنسبة تتضاعف مع تصاعد عدد الأولاد في العائلة,

و كما استخدمت الضريبة كوسيلة لزيادة عنصر رأس المال العمل يمكن أن تستخدم كوسيلة لزيادة عناصر رأس المال, فتخفيض الضرائب على الودائع في صناديق الادخار أو الضريبة على الاستثمارات أو الإعفاءات.

الضريبية على العوائد من السندات التنمية, سيؤدي إلى زيادة الادخار القومي ومن ثم الاستثمار القومي أي زيادة في رأس المال القومي.

3- الأهداف الاجتماعية:

يرجع ذلك إلى قدرة الضرائب على تحسين المستوى المعيشي لطبقات المجتمع أصحاب الدخل المحدود و الضعيف و تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع قصد

الحد من الفجوة الموجودة بين الفقراء و الأغنياء و يتم ذلك بفرض ضرائب تصاعدية على دخول و ثروات الأغنياء و تخصيص تلك الموارد الضريبية لزيادة و تدعيم دخول الطبقات الفقيرة ليقل التفاوت بين الدخول لأن الموارد الضريبية تستخدم في قطاعات ذات نفع كالمساهمة في بناء المرافق العامة و تقديم الإعانات للمرضى و المعوقين و لذلك يتجه الدخل و الثروة نحو المساواة, في المحافظة على الصحة العمومية عن طريق فرض الضرائب المرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار صحية مثل المشروبات الكحولية و التبغ في حين تفرض الضرائب المتحفظة على السلع الضرورية و يمكن أن ينجم عن تلك الضرائب التصاعدية آثار سلبية كأحجام أصحاب هذه الدخول عن الاستثمار و انتشار التهرب و الغش الضريبي و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تحسين المستوى المعيشي لطبقات المجتمع أصحاب الدخل المحدود و الضعيف.

تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع قصد الحد من الفجوة الموجودة بين الفقراء و الأغنياء و ذلك بفرض ضرائب تصاعدية على دخول و ثروات الأغنياء.

المساهمة في بناء المرافق العامة و تقديم الإعانات للمرضى و المعوقين و ذلك بغرض أحداث نوع من المساواة في الدخل.

المبحث الرابع:

الموازنة العامة

إنّ فكرة الميزانية لم تأت مرة واحدة وإنما تمّ ذلك على مراحل متتالية, ففي انجلترا هي أول دولة استنبطت القواعد و المبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة تم ذلك بعد ثلاث مراحل و هي:

- ففي المرحلة الأولى تقرر حق ممثلي الشعب بالإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب(الملك شارل الأول سنة 1628).
- ثم تأتي المرحلة عندما كان يطلب من نواب الشعب الموافقة على فرض الضرائب, فكانوا يتعرضون لمناقشة الأوجه التي تنفق فيها حصيلة الضرائب.
- أما المرحلة الثالثة أين أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة والنفقات العامة بالإضافة إلى الاعتماد الدوري, ومن هنا ظهر الشكل العلمي و الأكاديمي للموازنة العامة المطبقة في وقتنا الحالي.

فالموازنة العامة للدولة هي بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة و مصروفاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة. و هذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة و يعرف القانون[1] الجزائري الميزانية العامة للدولة بأنها " تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة, المحدد سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها", من التعريف يتضح عنصرين هامين و هما:

1 **المادة 6**,القانون 17/84, المتعلق بقوانين المالية .

- تتكون الميزانية من إيرادات و نفقات نهائية: و هي مجموعة من المبالغ المالية المقدرة للنفقات السنة المعنية بالميزانية.
- محددة بموجب قانون المالية: أي أن الميزانية العام عبارة عن قانون واجب التنفيذ بعد إقراره من السلطة التشريعية.

المطلب الأول: إعداد الميزانية

توكل مهام إعداد الميزانية للسلطة التنفيذية, التي تلتزم بدورها بالمبادئ العامة المعمول بها في علم المالية العامة, و تتلخص المبادئ العامة للميزانية في أربعة مبادئ و هي:

1- مبدأ سنوية الميزانية:

المراد من مبدأ سنوية الميزانية أن تكون مجموع الإيرادات و النفقات مقدرة بحدود سنة, بالإضافة إلى أن الإعتماد النفقات و الإيرادات من السلطة التشريعية تكون سنوية, فاعتبار سنة واحدة في تقدير الميزانية يكون أكثر واقعية, على إعتبار أن هناك بعض الإيرادات الموسمية و الصعوبة في تقدير النفقات لأكثر من سنة من طرف السلطة التنفيذية بالإضافة إلى سهولة المراقبة و المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية.

2- مبدأ وحدة الميزانية :

ويعني هذا المبدأ أن تجمع نفقات الدولة و إيراداتها في وثيقة واحدة, و الهدف من ذلك هو معرفة مركز الدولة المالي و ذلك بمقارنة مجموع الإيرادات بمجموع النفقات من جهة, ومن جهة أخرى ينفذ في تحقيق رقابة فعالية من الهيئة النيابية و ترد على هذا المبدأ عدة استثناءات تأخذ بشكل بعض الميزانيات إلى جانب ميزانية الدولة و منها:

2-1- الميزانية الغير العادية: وهي التي تواجه بها الدولة ظروف طارئة كالحروب و الكوارث الطبيعية , أو القيام بمشاريع ضخمة, و تستعمل الدولة لتغطية النفقات غير العادية إيرادات غير عادية مثل القروض.

2-2- الميزانية الملحقــة: تسمح المادة 44 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية أن تكون موضوع الميزانيات الملحقة, العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية و التي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تقديم بعض الخدمات مدفوعة الثمن, و تمنـح لبعض المؤسسـات التي تتمتع بنوع من الاستقلال المـالي, وذلك نظرا لطبيعـة نشاطهـا الاقتصادي الذي لا يتفق مع هذه القواعد و كذلك لتغطية نفقات هذه المرافق من إيرادات الذاتية دون الاستعانة بميزانية الدولة , و لكنها تبقى دائما مرتبطـة بميزانية الدولة في حالة العجز تقوم الدولة بسده كما أن فائضها يحول إلى ميزانية الدولة.

2-3- الميزانيات المستقلـة: وهـي ميزانيـة المرافق ذات الشخصيـة المعنويـة المستقلـة, و تتميـز بعـدم خضـوعـها للقواعد الخاصة بميزانية الدول إلا بنص (كالولاية, و البلديـة) فهـي التي تقـوم بسـد العجـز إن وجـد و أن قدمتـه الدولة فإنـه يكـون على شكـل إعـانة.

2-4- الحسـابات الخاصـة بالخزينـة: وهـي المبالغ المـاليـة التي لا تعـد إيـرادات ولا نفقـات بالمعنـى الحقيـقي مثـلا: المبـالغ التي يضعـها المقـاولـون في الخزيـنة العـامة لضمـان تنفيذ التزاماتهم عـلى أن ترجـع لهـم بعـد تنفيذ العقـد إلا وهـو الإلزام حسـب الشـروط المتفق عليها و القروض التي تقـدمها الدولة لإحدى الفئـات كالمزارعيـن و الصنـاع ثـم تستردهـا منهم فهـذه المبالغ لا تدخـل في الميزانية سـواء كـانت إيرادات أو نفقة .

ولا تشمـل هذه الحسـابـات الخـاصة سـوى الأصنـاف التاليـة[1] :

- الحسـابات التجـاريـة,
- حسـابات التخصيـص الخـاص,
- حسـابات التسبيقـات,
- حسـابات القــروض,
- حسـابات التسويـة مع الحكومـات الأجنبيـة,

1 **المادة 44** من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

- حسابات المساهمات.

3- مبدأ عمومية الميزانية:

حسب هذا المبدأ يجب أن تكون ميزانية الدولة شاملة لجميع نفقاتها و إيراداتها دون أية زيادة أو اقتطاع و القصد من ذلك أن تأتي إنجازه الجاري و الإنفاق مطابقة للواقع, فيجب أن يقيد في حق كل الأموال التي سننفقها و ستعرف من الخزينة العامة مهما كان نوع الإنفاق و في نفس الوقت يجب أن يقيد في حق الإيرادات كافة الأموال التي ستدخل للخزينة العامة مهما كان مصدرها أو نوعها, و يرتبط بهذه القاعدة مبدآن هما مبدأ عدم تخصيص الإيرادات[1] و قاعدة تخصيص الإعتمادات.

و عليه فالمبدأ ينص على ظهور في كافة التقديرات الخاصة بالنفقات و الإيرادات دون أي مقاصة بينهما, و هذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية.

4- مبدأ توازن الميزانية:

و المقصود به التوازن المحاسبي حيث يتساوى جانب الإيرادات مع جانب النفقات, و ذالك تفاديا لأي عجز قد يحصل في الميزانية العامة, ففي الفكر التقليدي يعد عجز الميزانية مؤشر سلبي في الإقتصاد, فسد هذا العجز عن طريق الإقتراض يؤدي إلى تعطيل هذه الأموال فبدلا من توجهها نحو الإستثمار توجه في سد العجز الموازني, إلا أنه في الفكر الحديث لا يعد عجز الميزانية معضلة إقتصادية كبيرة, و ذالك يرجع إلى الرؤية الإقتصادية للدولة التي تفضل الوصول إلى التوازن الإقتصادي و لو عن طريق العجز الموازني على العجز المالي المسجل في الميزانية العامة, فقد تلجأ الدولة أحيانا و بشكل متعمد إلى تسجيل عجز في الموازنة, و ذالك في حالة الإقتصاد الذي يسجل ركودا إقتصاديا فتعمد الدولة إلى زيادة الإنفاق لتشجيع الطلب الإستهلاكي و العمل على تمويل مشاريع إقتصادية يعجز عنها الأفراد في حالات الركود, هذا من جهة بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على الأفراد للسماح لهم بزيادة الاستهلاك.

1 **المادة 08** من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

المطلب الثاني: تنفيذ الميزانية

بعد المصادقة على الميزانية يتبع ذلك دخولها في مرحلة التنفيذ ويقصد بتنفيذ الميزانية العامة إنفاق المبالغ و تحصيل الإيرادات التي أدرجت فيها بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية, فتنتقل الميزانية من مرحلة الوثيقة إلى مرحلة التنفيذ و هي من أصعب المراحل, و يتولى سلطة تنفيذ الميزانية السلطة التنفيذية.

1- تنفيذ عملية النفقات:

كيفية تنفيذ عملية النفقات العامة المقررة في الميزانية لا تعني إجازة السلطة التشريعية لاعتماد النفقات العامة الواردة بالميزانية العامة التزام الحكومة بإنفاق العام في حدود هذه المبالغ على الأوجه و التقسيمات المعتمدة من أجلها وعدم تجاوزها لهذه الأرصدة المخصصة, و يمكن للحكومة عدم إنفاق هذه المبالغ كلها أو جزء منها ما لم تكن هناك حاجة تدعو إلى ذلك و في هذا الإطار نجد مجموعة من الإيرادات و التي تتمثل في مجموعة من الخطوات تمر بها عملية النفقات, حيث تستهدف هذه الخطوات الحفاظ على أموال الدولة و منع أية إساءة في استخدامها و ذلك يوضع رقابة على تنفيذ الميزانية و تبدأ هذه الخطوات بالارتباط بالنفقة و من ثم تحديدها فالأمر بدفعها وأخيرا صرف مبلغها.

1-1- الإرتباط بالنفقة: ففي الخطوة الأولى المتعلقة بالارتباط بالنفقة حيث بموجبه تتعهد و تلتزم هيئة عمومية بتحصيل عبء معين, تصبح بموجبه الدولة مدنية للغير كإبرام صفقة أو تعيين موظف... الخ.

و تمنح صلاحية التعهد للأمر بالصرف المكلف بتسيير الفصل الذي يحتوي على الاعتمادات الخاصة بذلك بعد تأشير الالتزام من طرف المراقب المالي في بعض الحالات.

1-2- الأمر بالصرف: و هو القرار الذي يصدر عن الهيأة المختصة يتضمن أمرا بدفع مبلغ النفقة التي ارتبطت بها الإدارة و التي سبق تحديدها و غالبا ما يصدر هذا الأمر في وقت واحد مع

القرار الصادر بتحديد النفقة أي الأمر و هو بمثابة طلب دفع المبلغ المحدد على شكل أمر موجه من الأمر بالصرف إلى المحاسب من أجل دفع المبلغ المستحق.

1-3- الدفع : و يقصد به الصرف الفعلى للمبلغ إلى صاحب الحق فيه أي دائن الدولة وهي المرحلة المحاسبية, يراقب بصددها المحاسب العمليات الإدارية السابقة ليتأكد من توفر الاعتمادات المالية الكافية و سلامة إدراج النفقة في الفصل المعني و كذلك إنجاز العمل المقصود بالدفع (عن طريق التأشيرات الخاصة) بعد ذلك يحرر المحاسب حوالة الدفع ليصب المبلغ في الحساب البنكي أو البريدي الجاري أو بواسطة حوالة بريدية أو في شكل مبلغ نقدي لصاحب الحق.

2- كيفية تنفيذ عمليات الإيرادات:

تختلف القيمة القانونية لإجازة السلطة التشريعية للاعتمادات الواردة في ميزانية عن قيمتها فيما يتعلق بإجازة النفقات, فبينما تعني إجازتها للنفقات الترخيص للحكومة بالإنفاق في حدود مبالغ الاعتمادات المحدودة, فإن إجازتها للإيرادات تنشئ التزاما على عاتق الحكومة (بمرافقتها وهيئاتها العامة) بتحصيل كافة الإيرادات الواردة في الميزانية بحيث هذه لا تملك عدم تحصيل جزء منها و إلا تكون قد ارتكبت خطأ تحاسب عليه أمام ممثلي الشعب.

المطلب الثالث: الرقابة على الميزانية

يمكن تعريف مراقبة تنفيذ الموازنة بأنها الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا و تحصيلا, و من هنا يتضح أن المراقبة هنا تشمل كل من النفقات و الإيرادات.

فبالنسبة للإيرادات يكون الهدف هو التأكد من تحصيل كل أنواع الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة العامة مع إزالة كل العراقيل التي تعيق عملية التحصيل, أما مراقبة تنفيذ النفقات يكون الهدف هو التأكد من أن الإنفاق يتم بالشكل الذي ارتضاه البرلمان لكونه الممثل للشعب باعتباره الممول الأصلي للدولة, و ما يدفعه من ضرائب هو جزء من دخول أفراد الشعب, و لما كانت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية, اجتماعية و سياسية, لذلك يمكن القول أن مراقبة تنفيذ الموازنة هي

الضمان الحقيقي لتحقيق هذه الأهداف, و من ثم ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة و في نفس الوقت التعرف على نقاط الضعف و تلافيها.

إن مراقبة تنفيذ الموازنة تستمر بعد انتهاء السنة المالية و ذلك من خلال دراسة الحسابات الختامية و مقارنتها بالتقديرات الواردة في الموازنة.

1- أنواع مراقبة تنفيذ الموازنة :

يمكن تجميع الأنواع المختلفة لمراقبة تنفيذ الموازنة في ثلاث مجموعات رئيسية, نحاول عرضها بإيجاز فيما يلي:

1-1- من حيث نوعية المراقبة: حيث تنقسم المراقبة إلى شكلية وأخرى موضوعية.

1-1-1- المراقبة الشكلية: يطلق عليها كذلك اسم المراقبة الحسابية و تتضمن مراقبة الدفاتر الحسابية بالإضافة إلى كل المستندات الثبوتية المتعلقة بالصرف و التحصيل, كما تهدف هذه المراقبة إلى التأكد من صحة تطبيق القوانين و اللوائح المالية كالتحقق من تطابق الصرف للإعتمادات الممنوحة لكل من بنود الموازنة, و في حالة التجاوز لابد من التأكد من الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة.

1-1-2- المراقبة الموضوعية: يقصد بالمراقبة الموضوعية أو كما تسمى بالمراقبة التقييمية بتقييم النشاط الحكومي للتعرف على مدى تحقيق أهداف الموازنة و من ثم مدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة.

1-2- من حيث التوقيت الزمني للمراقبة:

يطلق على هذا النوع من الرقابة اسم الرقابة الإدارية, يمكن تقسيمها إلى رقابة لاحقة و رقابة سابقة على الصرف.

1-2-1- الرقابة السابقة على الصرف: و هي رقابة وقائية تمنع وقوع الخطأ المالي, و تعالجه قبل حدوثه, و تمثل الجزء الأكبر الأهم من الرقابة الإدارية, وتكمن مهمتها في عدم صرف أي مبلغ إلا

إذا كان مطابقا لقواعد المالية المعمول بها سواء كانت قواعد الميزانية أو القواعد المقررة في اللوائح الإدارية المختلفة, و تقوم بها وزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن المال العام و ذلك بواسطة المراقبين الماليين, و من مزايا هذا النوع من الرقابة تقليل فرص ارتكاب الأخطاء المالية مع المحافظة على المال العام.

1-2-2- المراقبة اللاحقة على الصرف: تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية و قفل الحسابات و إعداد الحسابات الختامية للدولة و يلاحظ أن هذه الرقابة لا تقتصر على النفقات العامة فقط و لكنها تمتد لتشمل الإيرادات العامة كذلك, فهي ترتكز على اكتشاف الانحرافات والأخطاء والمشكلات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمواجهتها و تجنب حصولها مستقبلا و عدم تفاقمها عند اكتشافها, فهي إذن وسيلة للمحاسبة والوقاية, و لهذا تعرف باسم الرقابة العلاجية.

يتولى هذه الرقابة جهاز يتمتع بالاستقلال التام أي أنه لا يخضع للسلطة التنفيذية,

و الجدير بالذكر أن الرقابة الإدارية أيا كان نوعها لا تعد و أن تكون رقابة من الإدارة على نفسها, أي أنها رقابة ذاتية أو داخلية, طبقا للقواعد التي تضعها السلطة التنفيذية, و لذا فإنها لا تعد كافية للتأكد من حسن التصرف في الأموال العامة.

1-3- من حيث الجهة لتي تتولى المراقبة:

حيث تنقسم إلى مراقبة داخلية ومراقبة خارجية.

1-3-1- رقابة داخلية: تتم من داخل الوزارات و المصالح الحكومية ذاتها, حيث يتولى بعض موظفي الحكومة مراقبة موظفي الحكومة الآخرين, و مضمون هذه الرقابة أن توكل إلى وحدة متخصصة ترتبط بالجهات الإدارية العليا (مصلحة التدقيق والمراقبة) و تعرف بالرقابة الإشرافية التوجيهية, و من أهم أنواع الرقابة الداخلية هي المراقبة الشخصية و الذاتية لكونها نابعة من داخل الفرد و شخصيته و معتقداته.

1-3-2- رقابة خارجية: يقصد بها تلك الرقابة التي تقوم بها جهة (هيئة) مستقلة و غير خاضعة

للسلطة التنفيذية و تنقسم المراقبة الخارجية إلى مراقبة خاصة و مراقبة تشريعية:

– **مراقبة خاصة:** تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية و تتولى هذه الرقابة هيئة فنية مستقلة عن كل من الإدارة و السلطة التشريعي, و تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية و التأكد من أن عمليات النفقات و الإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية و طبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة و ذلك عن طريق مراجعة حسابات الحكومة و مستندات التحصيل و الصرف و محاولة كشف ما تتضمنه من مخالفات و وضع تقرير شامل عن ذلك.

و الهيئة التي تقوم بالرقابة الخاصة (المستقلة) تختلف من دولة إلى أخرى, ففي فرنسا مثلا تتولى هذه الرقابة هيئة قضائية مستقلة(محكمة الحسابات) و في الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبة.

–رقابة تشريعية: تتمثل هذه الرقابة في حق السلطة التشريعية (البرلمان) في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية للحكومة و تتمثل تلك الرقابة, التي يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية في مطالبة المجالس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات و المعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات و الإيرادات العامة, سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجواب, و على هذا فإن الرقابة التشريعية على الموازنة العامة تتمثل في مرحلتين, المرحلة المعاصرة لتنفيذ الميزانية والمرحلة اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

المطلب الرابع: عجز الميزانية

تعتبر مشكلة عجز الميزانية من المسائل و القضايا الجوهرية التي أثارت اهتمام الباحثين في دول العالم, فهي من المشكلات المالية المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية, السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص الموارد, و اتساع الحاجات.

قد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول النامية, بل و حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الميزانية العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا و توجيها كبيرا.

1- مفهوم عجز الميزانية:

يمثل العجز في الميزانية العامة الفارق السلبي لموازنة توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في الإيرادات.

2- أسباب عجز الميزانية العامة:

و يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية فيما يلي:

- تبني الدولة عجز الميزانية كسياسة إقتصادية تستعملها لعلاج حالات معينة من التوازن في الإقتصاد,
- حالات الركود الاقتصادي, وضعف معدلات التنمية الاقتصادية المستلزم لانخفاض مستويات الدخل العام, وعدم كفاءة الدولة في جمع المال العام و تحصيله,
- التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام, وذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين,
- ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مدا خيل الدولة,
- نمو الوعي العمال من خلال النقابات العمالية و المطالبة برفع الأجور, و تحسين المستوي المعيشي,
- سوء تقدير النفقات السنوية من جهة, و ظهور نفقات استثنائية كالحروب و الكوارث الطبيعية.

و بصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسيين:

- زيادة الإنفاق الحكومي,
- تقلص الموارد العامة.

3- معالجة عجز الميزانية العامة:

لقد تطرقت دراسات عديدة لموضوع عجز الميزانية العامة, و كيفية مواجهتها, بإيجاد الطرق المثلى

لتمويله و التعامل معه, و سنحاول أن نستعرض في هذا الجانب التوجيهات الاقتصادية الحالية المعالجة لمشكلة عجز الموازنة العامة حسب الأسس الدولية و التطبيقات الحديثة, فمن دول العالم من تنتهج برامج الإصلاح الذاتي لمعالجة المشكلة, و منها من تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل عجزها و خاصة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي, و مختلف المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

3-1- برامج الإصلاح و التنمية الذاتية: تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية تختلف حسب نظامها المالي و تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة, و زيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة و التخطيط المحكم, و في إطار برامج الإصلاح الذاتي, و بغية علاج الجزء المتعلق بالميزانية العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع و أخذ السياسات التمويلية التالية:

3-1-1- تخفيض الإنفاق العام: و هو عبارة عن قيام الدولة بتحديد القطاعات الثانوية و تجميد النفقات المتعلقة بها, أو حتى إلغائها, دون أن يمس هذا الإلغاء الدور الأساسي للدولة و المتمثل في تقديم خدمات الأساسية للمجتمع, فهذه الوسيلة ناجعة في توفير المال العام, إلا أنه في حالة سوء استخدامها بشكل مفرط تؤثر سلبا على القطاعات المعنية من ناحية بالإضافة الآثار الاقتصادية الجانبية و المتمثلة في تجميد الأنشطة الاستثمارية و بالتالي التأثير على التشغيل و الانخفاض في الطلب الكلي.

3-1-2- سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة العامة: تلجأ الدولة النامية إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب القروض من الأسواق العالمية في سبيل ذلك تصدر تلك الدول سندات الخزينة لتمويل العجز في الميزانية العامة, غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

3-1-3- ترشيد النفقات العامة: هو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد, فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

3-2- سياسة التمويل الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة: يهدف هذا الإجراء إلى التأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض, أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الميزانية العامة, نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية, و من الملاحظ أن مثل هذا الإجراء لسياسة التمويل الخارجي, تنتهجه الدول الصناعية و لا يمكن في كثير من الأحيان أن يستخدم بنجاح في الدول النامية, لأن العبء الذي تتحمله هذه الدول في سداد تلك القروض على المدى البعيد, سيفوق حجم العائدات من هذه القروض.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بشرح مستفيض للسياسة المالية وبينا أدواتها المعتمد, و المبادئ الأساسية لهذه السياسة, نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية نتيجة عجز هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية و نقص في وضع سياسات إقتصادية تدفع بهذه الدول نحو الرقي الإقتصادي و التنمية الفعلية, و تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى في إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة و القضاء على البطالة تدريجيا و من ثم الانطلاق في طريق التنمية, و مما سبق يتبين لنا مدى فعالية السياسة المالية و ذالك لتنوع أدواتها المستخدمة و مرونتها بالنظر لباقي السياسات الأخرى.

الفصل الثالث:

السياسة المالية و

التوازن الاقتصادي

لقد تغيرت النظرة الإقتصادية للحكومات حيث أنها بدلا من أن كانت تسعى إلى أن تضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل, و تبين لتلك الحكومات بعد مدة قصيرة بأن الاستخدام الكامل لا يمكن أن يكون وحده هدفا لسياسة اقتصادية, و أن التوصل إلى الاستخدام الكامل ينبغي أن يتم في إطار سياسة تتيح تحقيق التوازن في الأسواق و من بينها سوق العمالة و أسواق السلع و الخدمات و نسب نمو عالية للاقتصاد في جو من الاستقرار في الأسعار الداخلية , فالسياسات الاقتصادية المعاصرة لا تقترح تحقيق نمو اقتصادي بأي ثمن كان و لا تحقيق استخدام كامل بأي ثمن كان بل يراعي التوازن الإقتصادي في الأسواق.

قد تنوعت نظرة الإقتصاديين لآليات تحقيق التوازن المنشود في الإقتصاد, فمنهم من يرى أن التوازن مسألة تلقائية في حين يرى البعض أن للدولة القدرة على تحقيق هذا الهدف و ذالك بأدواتها المتاحة, و لا يمكن إغفال السياسة المالية كأداة مهمة في السعي لخلق التوازنات الإقتصادية.

سنتناول في هذا الفصل مفهوم التوازن عند أهم مدرستين اقتصاديتين و هما المدرسة الكلاسيكية و الكنزية على التوالي, و ما هي الآلية المعتمدة للسياسة المالية في تحقيق التوازن في مختلف الحالات السائدة في الإقتصاد.

المبحث الأول:

التوازن عند الكلاسيك

تعود جذور النموذج الكلاسيكي إلى القرن الثامن عشرة على يد مجموعة من الإقتصاديين نادوا بالحرية الإقتصادية, و كان من أهم دوافعهم للحرية الإقتصادية هي إعتقادهم أن التوازن الإقتصادي يكون تلقائي دون تدخل في الأسواق, و أن أي إختلال يسود الإقتصاد هو أنى ما يلبث إلى أن يعود الإستقرار من جديد, و من رواد هذه المدرسة آدم سميث (1723-1790) دافيد ريكاردو (1772-1823), و قد أسهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية توماس مالتس(1766-1843) و جان باتيست ساي (1767-1832),

المطلب الأول:فرضيات النمودج الكلاسيكي

إنّ النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي الكلي مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية أي أنه يعمد إلى تحليل الأسواق, و ينطلق هذا التحليل من سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم العمل الذي بدوره يحدد حجم الإنتاج, ثم ينتقل بعد ذلك إلى سوق السلع والخدمات الذي يتحدد فيه حجما الادخار والاستثمار, و من أهم مبادئ الكلاسيك:

- كل الأسواق (سوق السلع و العمل) يسودها المنافسة الكاملة, حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي,
- يفترض الكلاسيك أن الدولة غير موجودة(لا تتدخل في الإقتصاد).
- المرونة الكاملة لكل من الأجور النقدية و أسعار السلع سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان,
- قانون ساي للأسواق مضمونه أن كل عرض يخلق الطلب عليه , فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة و يعرضها ليتمكن من شراء سلعة أخرى , إذن العرض يمثل القوة الشرائية للسلعة و عليه يعني

حدوث توازن بين حاجات الأفراد , و بالتالي تحقيق الإشباع الذي عندما نصل إليه يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل أي كل الطاقات و الموارد و عوامل الإنتاج موظفة توظيفا تاما,

- يعتمد التحليل الكلاسيكي على تحقيق المصلحة الخاصة التي تعد من بين اللبنات الأساسية المكونة للمصلحة العامة, كما يرى آدم سميث بأن اليد الخفية التي تعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة و الخاصة إذ على أساسها يتحقق التكامل الإقتصادي.

إنّ التحليل الكلاسيكي يشمل دراسة ثلاثة أسواق:

- سوق العمل,
- سوق السلع و الخدمات,
- سوق النقد.

يرى الفكر الكلاسيكي بأن البطالة هي إرادية من طرف عارضي العمل, لأن الإقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل, و عليه يتحمل العمال مسؤولياتهم إزاء الإنتقال من وظيفة لأخرى التي يطلق عليها بالبطالة المؤقتة.

المطلب الثاني:التوازن في القطاع الحقيقي

ينطلق توازن القطاع الحقيقي عند الكلاسيك, من التوازن المتزامن في سوقي العمل و السلع و الخدمات.

1- توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوي الطلب على العمل مع عرض العمل[1]:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو

الشكل رقم (02) توازن سوق العمل

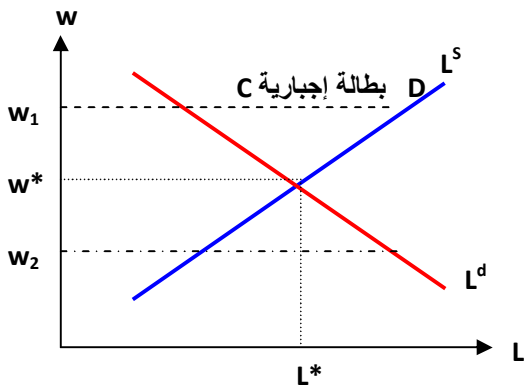

المصدر : من إعداد الباحث

1 عمر صخري , **تحليل إقتصاد كلي** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الخامسة 2005, ص45.

موضح في الشكل رقم (02) نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي الطلب على العمل أكبر من العرض , و هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل و يقدر هذا العجز بالمقدار "A-B" و هنا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية و هذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض أن الأسعار تبقي ثابتة), أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد w/p فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه و هذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار "C-D" و من أجل القضاء على هذه البطالة لا بد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائما أن الأسعار تبقى ثابتة) و بذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي, و هكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض على العمل و تسمي هذه النقطة بنقطة التوازن.

2- التوازن في سوق السلع و الخدمات:

حيث يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج, و التي تتمثل في إنتاج هذه الكمية و يمكن كتابتها كما يلي : $y = f(N,K \dots)$ حيث:

y: يمثل الإنتاج

$N-K$: هي عوامل الإنتاج (العمل + رأس المال)

وبما أنه في الأجل القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط و بالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي :$y = f(N)$

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل و هذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة و ذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

و يمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما في الشكل رقم (03)

إيجاد حجم الإنتاج في التوازن

الشكل رقم (03)

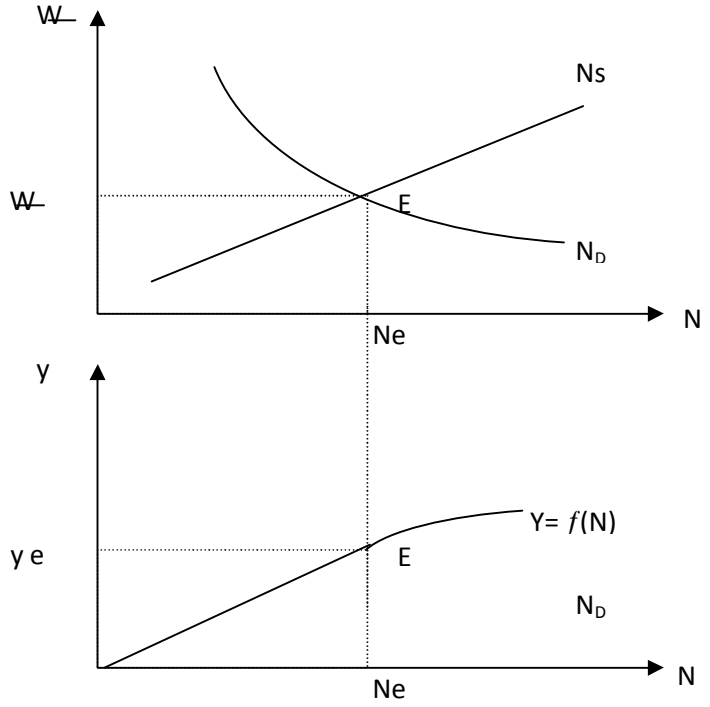

المصدر :من إعداد الباحث

يلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل و هو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_e " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

المطلب الثالث:التوازن في القطاع النقدي

من خلال توازنات أسواق كل من العمل , السلع والخدمات, أن النقود عند الكلاسيكية لا تقوم سوى بوظيفتين فقط من أصل أربعة وظائف, وظيفة مقياس للقيمة, وظيفة وسيط في المبادلات حيث لا يعترفون للنقد بالوظائف الأخرى و المتمثلة في وظيفة مخزن للقيمة و وظيفة وسيلة لتسديد المعاملات الآجلة, فالنقود لا تطلب لذاتها لأنها ليست مخزنا للقيمة بل تطلب إما لشراء السلع والخدمات أو اقتناء السلع الاستثمارية بعد انتقالها من المدخر إلى المقترض في سوق رأس المال, و بالتالي فهي مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي إطلاقا خاصة بعد اقتناع رواد المدرسة الكلاسيكية بقانون المنافذ لـ J.B.SAY العرض يخلق الطلب الخاص به و منه يعتبرون النقود حيادية لا تأثير لها على النشاط الاقتصادي, و يتحقق التوازن سوق النقد عند $M_D=M_S$

1- عرض النقد :

إن عرض النقد بالنسبة للكلاسيك يعد متغيرة خارجية حيث تتحدد خارج النموذج الاقتصادي و هذا بسبب أن الزيادة أو النقصان في النقد إما قد تحدث نتيجة دخول العملة أو اكتشاف للمعادن النفيسة أو إصدار جديد من طرف البنك المركزي أي أن هذه الزيادة لم تكن ناتجة عن زيادة أو انخفاض في النشاط الاقتصادي.

2- الطلب على النقد:

من خلال ما سبق ذكره حول دور النقد في النشاط الاقتصادي فالكلاسيك لا يرون ضرورة في طلب النقد إلا من خلال ما تقوم به كأداة لقياس قيمة السلع و وسيط في التداول و منه ستستخدم لشراء المنتجات المتدفقة من الإنتاج و تحديد الأسعار .

و لفهم أكثر للطلب على النقود عند الكلاسيك نتعرض لمعادلة كامبردج المتمثلة في:

$$M_d=KY$$

Y: الدخل القومي الإسمي

K: معامل التناسب

و بما أن معادلة فيشر تكتب على الشكل الاتي :

$$MV=PY$$

$$M_d=\frac{1}{V}.PY$$

فإن $K=\frac{1}{V}$ أي أنه لو كان معدل دوران النقود في السنة هو أربعة مرات (V) فهذا يعني أن كل واحدة من هذه النقود يتم إبقاء عليها في يد الأفراد – بدلا من إنفاقها مباشرة – لمدة ثلاثة شهور, وبعبارة أخرى أن K عبارة عن تلك النسبة المتوسطة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقود سائلة , كما أن KY تمثل طلب المجتمع على النقود[1].

1 ضياء مجيد موسوي, **النظرية الإقتصادية** ,ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الرابعة, ص 64.

أما في ما يخص دور أسعار الفائدة في التأثير على الطلب على النقود, فيرى اقتصاديو مدرسة كامبردج من أمثال مارشال و بيجو, أن أسعار الفائدة تأثر على قرارات الأفراد في الطلب على النقود, إلا أنه في المدى القصير تكاد تكون ثابتة.

المطلب الرابع:التوازن الآني للقطاع الحقيقي و النقدي

بعد دراستنا للتوازن في القطاع النقدي والمعدلات الخاصة به, نقوم بإضافتها إلى المعادلات الخاصة سوق العمل وسوق السلع والخدمات المكونين للقطاع الحقيقي لنصل إلى التوازن الكلي,فالإنطلاق من توازن سوق العمل يحدد لدى الكلاسيك باقي التوازنات في الأسواق .

الشكل رقم (04) التوازن بين القطاعين الحقيقي و النقدي عند الكلاسيك

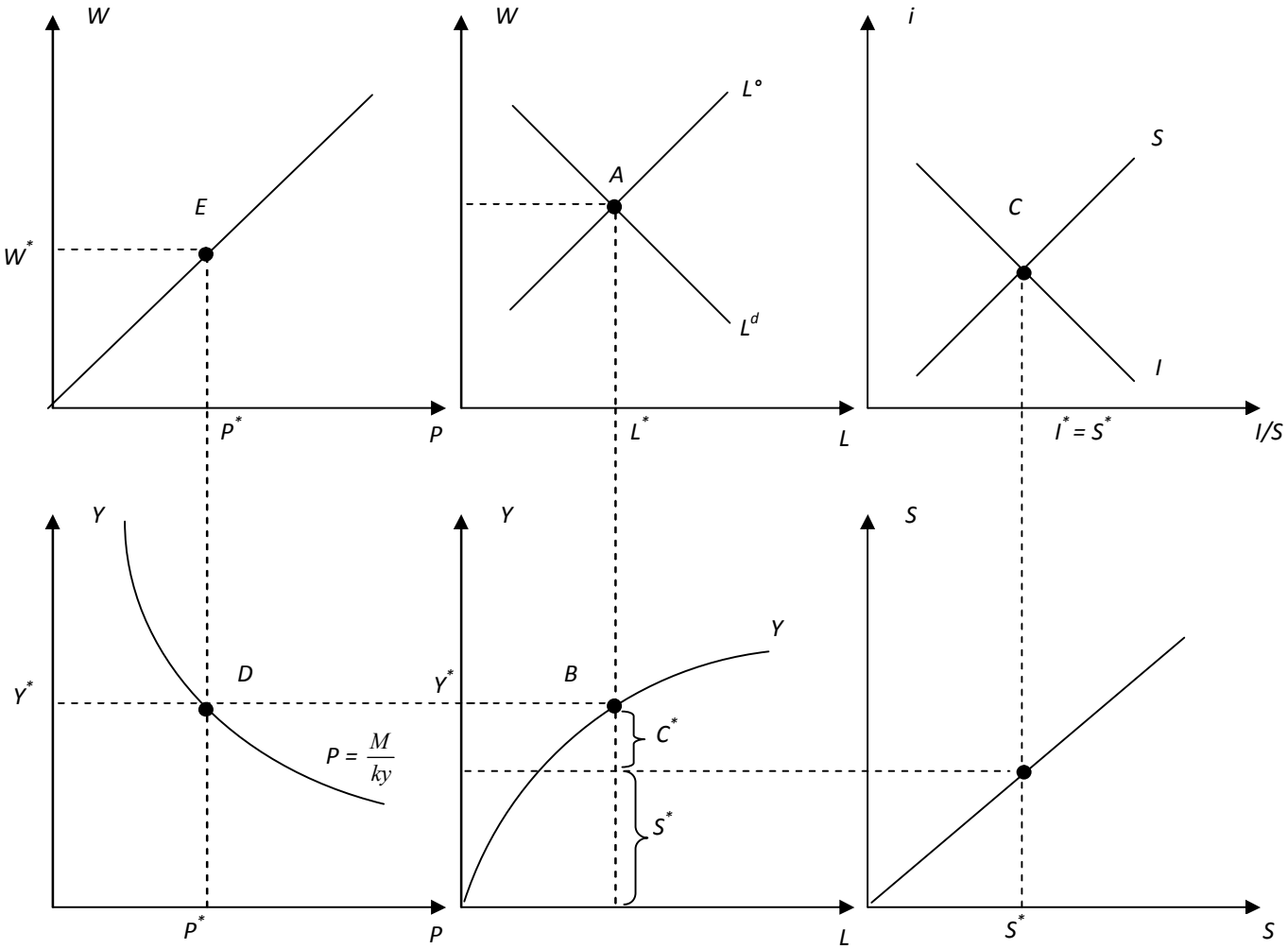

المصدر:بلخريصات رشيد , سلسلة محاضرات غير منشورة

المبحث الثاني:

التوازن عند كينز

مع حدوث الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين تعرضت الإقتصاديات القومية للدورات الإقتصادية من بطالة و التضخم , و التي نتج عنها ظروف جديدة أثبتت أن تلقائية التوازن في الإقتصاديات القومية ليس بالأمر الواقع مما أدى إلى إعادة النظر في مبادئ النظرية الكلاسيكية من حياد الدولة و حياد السياسة المالية , " توازن الموازنة العامة" , أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني كينز , و تركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام و الخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات.

في نظريته يعتقد أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي, و هو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وأن لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي , حيث يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة و الكساد, خصوصا إبان الكساد الكبير.

يعتقد أن الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين, وقد كان كثيرا يكتفي بشكر الاقتصادي سميث على كتاباته

تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل و أن الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد, فحالة التوظيف الكامل و

المصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية و ليست دائمة التحقق.

يعتبر التحليل الكينزي أن التوازن الكلي يتم عندما يتحقق توازن سوقي السلع و الخدمات و النقد في آن واحد أي بشكل متزامن, مرد ذلك أن كينز على عكس الكلاسيك, أعتبر النقود متغير هاما أي أنّها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية, و بالتالي لا يمكن إهمال شروط توازن سوق النقد لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلّي, و مما سبق يمكن تلخيص الفرضيات كنزية كما يلي:

المطلب الأول:فرضيات النموذج الكنزي

يمكن تلخيص فرضيات هذا النموذج ي ما يلي[1]:

- عدم حتمية التوازن في الاقتصاد بل يجب على الحكومات أن تلعب دورا في القضاء على الأزمات , و بالتالي رأي كيتر أن التدخل لن يكون دائما بل هو مجرد يد للمساعدة باعتباره علاجا لا مفر منه و ليس حلا,
- يلعب سعر الفائدة دورا مهماً في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و ذلك من خلال تأثيره على الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الإنتاج ,
- انتقد كيتر فكرة أن للنقود دور حيادي (وسيط للتبادل) أما كيتر فيعتقد أن النقود تلعب دورا حيويا في تسيير الاقتصاد(مخزن للقيمة) لأنه من غير الممكن فصل الاقتصاد العيني (الحقيقي) عن الاقتصاد النقدي و اعتبارهما وجهان لعملة واحدة و عليه تطلب النقود لأغراض التبادل و المضاربة و الاحتياط بسبب سيادة حالة اللايقين بالنسبة للمستقبل,
- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج و أكد كيتر على وجود عراقيل يمكن أن تقف في وجه التغيرات المحتملة لأسعار عوامل الإنتاج خاصة منها الأجور لأنها تعتبر من أهم المحددات الأساسية لعوامل الإنتاج ,

1 محمد خطيب النمر, مسعودي صديقي, **مجموعة محاضرات النظرية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق**, جامعة ورقلة.

- كيتر لا ينفي دور الأسواق بل يريد الجمع بين دور السوق و دور الدولة حيث يعتبر أن الطلب الفعال هو مجموع الإنفاقات , و منه التأكيد على العلاقة الموجودة بين كل من مستوى الدخل و الإنتاج و مستوى العمالة من جهة وبين الطلب الكلي في السوق من جهة أخرى,
- انتقد كيتر فكرة أن التوازن الكلي يتحقق من خلال التوازن الجزئي بينما كيتر يرى أن التوازن الكلي يحدث بتحقيق بعض النظريات الاقتصادية ,
- انتقد كيتر فكرة قانون ساي الذي ينص أن العرض يخلق الطلب, و هو ما نتج عنه الكساد في الأزمة , فكيتر يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك و بالتالي يكون هناك طلب فحتما سيكون هناك عرض و هو ما يجنب الكساد, و هو ما جعله يدعو لتحقيق الطلب الفعال (الطلب الفعال = الطلب الكلي,
- انتقد كيتر فكرة التشغيل التام و التي أثبتت عدم صلاحيتها من خلال أزمة 1929 , التي نتج عنها بطالة كبيرة و عليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستخدام التام .

المطلب الثاني:التوازن في سوق السلع و الخدمات(IS)

ينطلق التوازن في هذا السوق من متغيرين أساسيين و هما الاستثمار و الادخار.

1- أهمية وأسباب دراسة الطلب الاستثماري:

هناك عدة أسباب تجعل لدراسة الاستثمار أهمية كبيرة منها على الخصوص ما يلي:

- أهمية الاستثمار كمحدد أساسي في دالة الطلب الكلي,
- الاستثمار كمحرك أساسي في الدورات الاقتصادية,
- الاستثمار عنصر أساسي بالنسبة للنمو و التنمية الاقتصادية,
- استقرار الاستهلاك و تقلب (تذبذب) الاستثمار.

و تكتب دالة الاستثمار على النحو التالي: $\mathbf{I = I_0\ (i)}$

و العلاقة بينها عكسية, حيث تتعلق العملية الاستثمارية بالمردود المستقبلي أو ما يسمى بالكفاية الحدّية لرأس المال, و بالتالي فإنّ ارتفاع معدل الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار والعكس صحيح, لأنّ الاستثمار يشبه أية دالة طلب على سلعة أو خدمة بدلالة سعرها[1].

الشكل رقم (05) منحني دالة الإستثمار

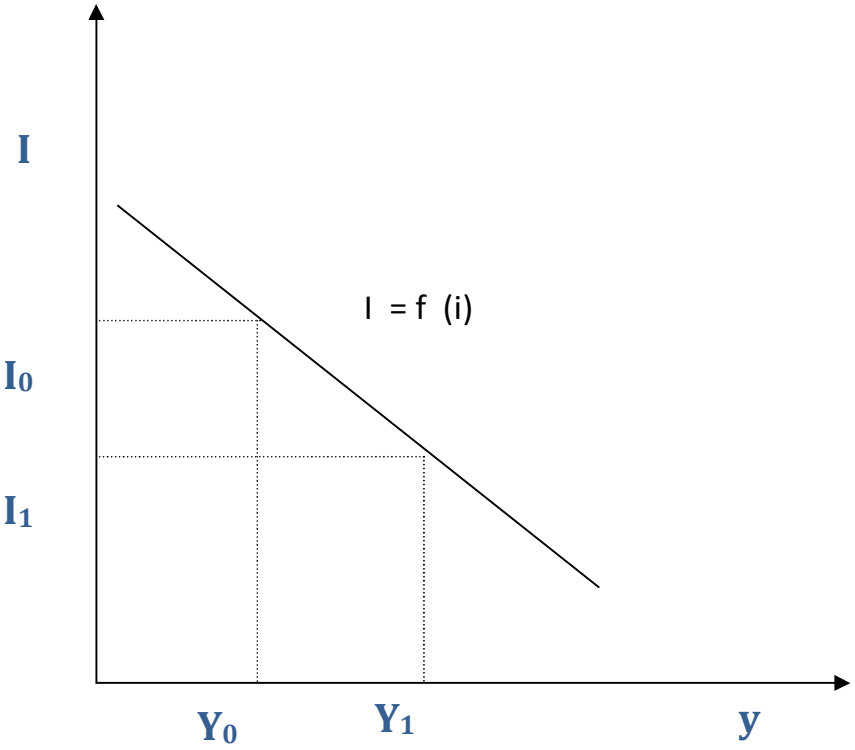

المصدر : من إعداد الباحث

2- اشتقاق المنحنى IS:

للحصول على دالة منحنى فإننا نستخدم شرط التوازن الخاص بسوق السلع والخدمات و الذي يمثل إقتصاد يشمل على أربعة قطاعات الخاصة بنموذج كينزي, نقوم فيما يلي باستخدام الصيغة المستخدمة للدخل التوازني الخاص بسوق السلع:

$$Y = \frac{C_0 - bT_0 + I_0 - di + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + bt + m}$$

يمكن اشتقاق منحنى IS بيانيا بأربع علاقات أساسية هي:

- علاقة سعر الفائدة بالاستثمار,

1 بالخرصات رشيد, **المرجع الأسبق** ,ص 165.

- علاقة الاستثمار بالادخار,
- علاقة الادخار بالدخل,
- علاقة الدخل بسعر الفائدة.

الشكل الموالى يبين العلاقات الأربع السابقة في الأجزاء1,2,3,4 على التوالي, ليتكون لدينا الجزء 4 والموضح لمنحنىIS, يمثل المنحنى IS العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة, حيث كل نقطة عليه تمثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة تحقق التوازن في السوق السلعي.

كل تغير في سعر الفائدة يمثل انتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أما إذا تغير الإنفاق الحكومي, أو الاستثمار, أو مدفوعات التحويلات فإن المنحنى ينتقل بأكمله جهة اليمين أو جهة اليسار.

الشكل رقم (06) إشتقاق منحني IS

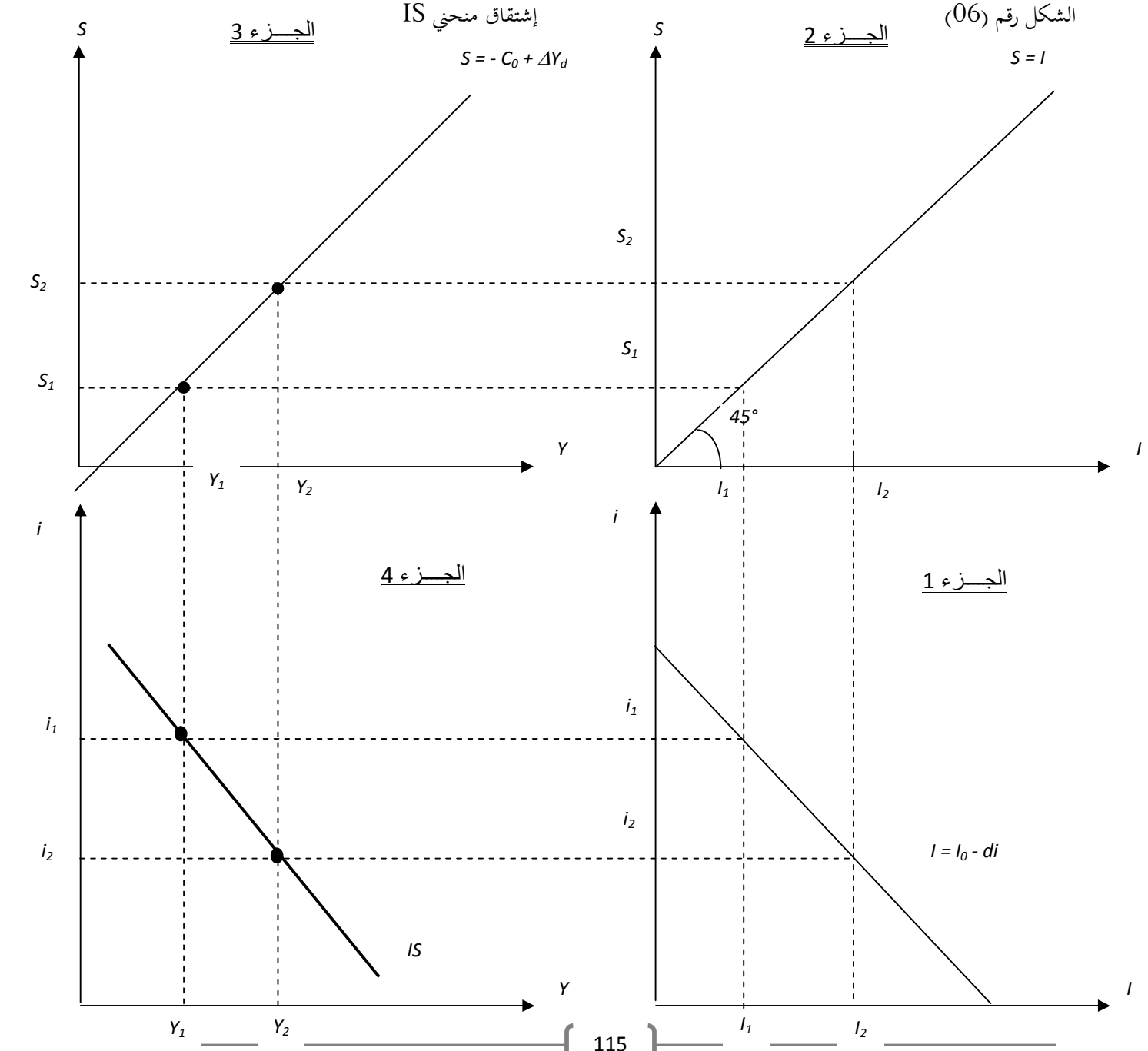

المصدر:بلخريصات رشيد , سلسلة محاضرات غير منشور.

منحنىIS يبيّن التركيبة الممكنة من سعر الفائدة والدخل الذي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار, ويلاحظ أن منحنى IS ميله سالب وهذا راجع إلى العلاقة العكسية بين معدل الفائدة و المستوى الدخل التوازني[1].

3- أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي:

في حالة أن الحكومة قررت إستخدام أداة من أدوات السياسة المالية و هي رفع مستوى الإنفاق الحكومي, فيؤدي ذالك إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين, فيصبح الدخل التوازني أكبر في سوق السلع والخدمات عند أي مستوى لسعر الفائدة أي انتقال منحنى IS بمقدار $\Delta Y = k_e \Delta G$ ومع ذلك فالتغير في المستوى التوازني للدخل أقل من $k_e \Delta G$, و هذا راجع إلى الأثر الجانبي في زيادة الإنفاق.

الشكل رقم (07) أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على منحنى IS

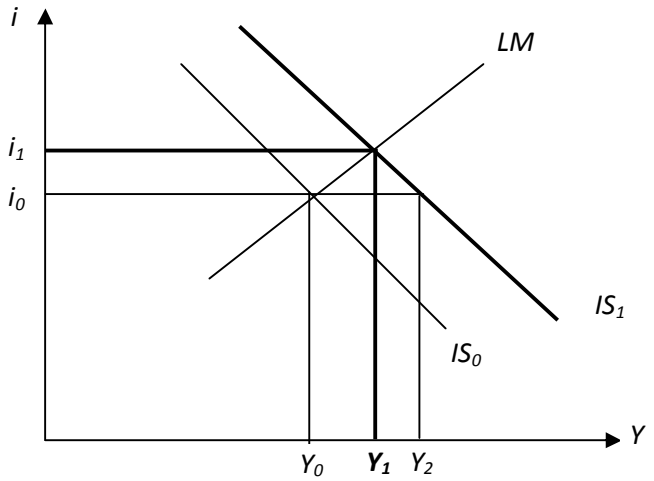

المصدر:بلخريصات رشيد , سلسلة محاضرات غير منشورة

مع زيادة مستوى الدخل يزيد حجم النقود المطلوبة من أجل المعاملات تاركا أرصدة أقل من أجل المضاربة, وهكذا يرتفع معدل الفائدة الذي يتسبب في خفض حجم الاستثمار.

1 بالخرصات رشيد, **المرجع السابق**,ص 169.

إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات و من ثم الحصول فائض طلب في سوق النقد متسببا في رفع معدل الفائدة i.

من خلال هذه العملية, و ظهور حالة عدم التوازن في سوق واحد ينعكس أثرها على السوق الآخر ألا و هو سوق النقد, و بالنهاية نصل إلى مستوى توازني جديد عن i_1, y_1[1]

المطلب الثالث:التوازن في سوق النقد LM

يعتبر الاحتفاظ بالنقود تصرفا غير عقلاني, نظرا لأن مثل هذا السلوك يفوت على صاحبه إمكانية الاستفادة من هذه النقود عن طريق الاستثمار المباشر, و بالتالي الحصول على عائد أو فائدة أي أن الاحتفاظ بالنقود يتضمن تكلفة الفرصة البديلة, لكن هنالك عدة أسباب تدفع للاحتفاظ بالنقد[2], يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود M_S مع الطلب عليها M_D , و يعبر عن هذا التوازن بمنحنى LM حيث يشير الحرف L إلى الطلب على النقود , و الحرف M إلى عرض النقود[3].

1- عرض النقود:

إن عرض النقود يفترض بأنه متغير خارجي تتحكم فيه السلطات النقدية, فإنه يعد عديم التأثر بسعر الفائدة طالما كنا نتعامل مع العرض الحقيقي للنقود أي عرض النقود منسوبا للأسعار.

2- الطلب على النقود:

يكون الطلب على النقود عند كينز من طرف الأفراد أو ما سماه بتفضيل السيولة على ثلاثة دوافع[4]:

1 بالخرصات رشيد, **المرجع السابق**,ص 196.

2 عمر صخري, **مرجع الأسبق**, ص 223.

3 ضياء مجيد موسوي, **المرجع الأسبق**, ص 270.

4 بالخرصات رشيد, **المرجع الأسبق**,ص 182.

2-1 دافع المعاملات: و يرمز له بـ M_t^d , يفضل الأفراد و الشركات و الحكومة الاحتفاظ بأرصدة نقدية خاملة بسبب وجود فجوة زمنية بين الحصول على الدخل النقدي و إنفاقه لأداء المعاملات الشخصية, أو العائلية أو المعاملات التجارية, و يتوقف حجم الطلب على النقد من أجل المعاملات عن طريق الدخل Y .

2-2 دافع الاحتياط: يحتفظ بالأرصدة النقدية احتياطا بسبب عدم اليقين حول تسلم الدخل و إنفاقه في المستقبل, يجب الإشارة هنا إلى أن (*KEYNES*) لم يعطي أهمية كبيرة لهذا الدافع و عليه لن يؤخذ بعين الاعتبار في الطلب الكلي, كما سوف نعتبر الطلب على النقد من اجل المعاملات سواء كانت للمعاملات العادية أو الطارئة.

2-3 دافع المضاربة: يرمز له بالرمز M_S^d , يعتبر هذا الدافع كسب إضافي رشيد للاحتفاظ بالنقود, و يكمن منطقه أنّ النقود قد تكون مخزنا للقيمة أفضل من السندات مع توقف ذلك على العلاقة بين أسعار الفائدة الجارية و المستقبلية, يرى (*KEYNES*) بأنّ حجم كمية النقد المحتفظ بها من اجل المضاربة ترتبط عكسيا بمعدّل الفائدة السائد في السوق.

3- التوازن في سوق النقد:

بحصولنا على كل من الطلب على النقود و المعروض منها يمكننا تحقيق التوازن بتساوي الجانبين رياضيا و بيانيا, بمساواة معادلتي العرض والطلب للسوق النقدي يكون مستوى الدخل التوازني على النحو التالي:

$$M^s = M^d$$

معادلة LM $\quad M_s^d + M_t^d = \overline{M}$

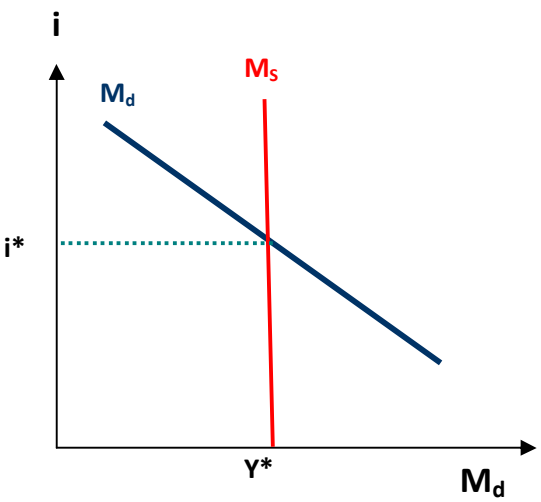

الشكل رقم (08) التوازن في سوق النقد

المصدر: من إعداد الباحث

المطلب الرابع:التوازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق النقد: (نموذج ISLM)

لقد تم الحصول عند التوازن في سوق السلع والخدمات على تركيبات (ثنائيات) من Y وi ممثلة لمنحنى IS, و كذلك في سوق النقد المتمثل في المنحنى LM, رغم وجود عدة مستويات من الدخل و معدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق السلع و الخدمات و سوق النقد, فهناك مستوى واحد يحقق التوازن في السوقين أي يتحقق التوازن المتزامن في كلا السوقين حيث يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM.

الشكل رقم (09) تأثير كل من السوقين على بعضهما

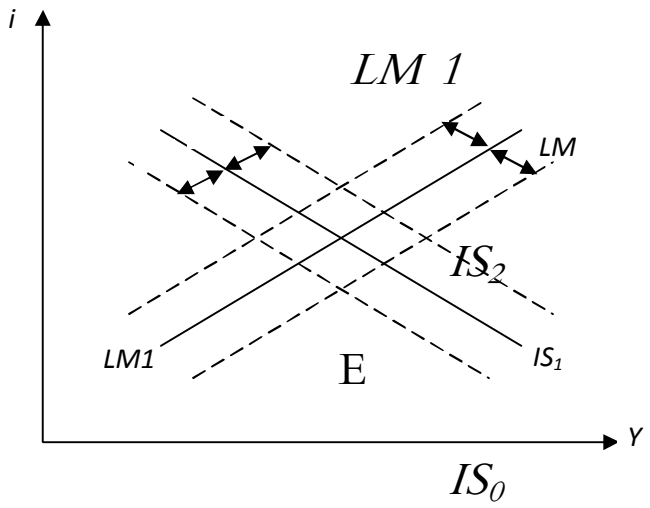

المصدر:من إعداد الباحث

إن دراسة الأثر المتبادل بين السياسة المالية و النقدية في أن واحد, يظهر لنا مدى تأثير كلا منهما في الأخر, ففي حالة إنتهاج سياسة مالية توسعية تؤدي إنتقال منحنى من IS_1 إلى IS_2, و تؤدي هذه السياسة التوسعية إلى تأثير على حجم الكتلة النقدية و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة, و إنتقال منحنى سوق النقد من LM_1 إلى LM_2, و بذالك تكون نقطة التوازن الجديدة E_2.

و في المقابل في حالة إنتهاج سياسة مالية انكماشية تؤدى إلى إنتقال منحنى السلعة الخدمات من IS_1 إلى IS_0, و تأثر هذه السياسة على الكتلة النقدية في السوق و بالتالي إنخفاض أسعار الفائدة و إنتقال منحنى سوق النقد من LM_1 إلى LM_0,و إنتقال نقطة التوازن إلى E_0.

المطلب الخامس:تأثير السياسة المالية على التوازن IS–LM

1- مرونة منحنى LM:

حين يكون منحنى LM خطا أفقيا يكتسب المنحنى مرونة تامة و حين يكون خطا عموديا يصبح المنحني غير مرن بشكل تام, و ما عدا ذالك فإن المنحنى يظهر إستجابة ما للتغير في الفائدة, لقد جرت العادة تسمية المجالات السابقة كما يلى:

- **المجال الكنزي**: حين يمون المنحنى LM خطا أفقيا, ففي هذا المجال فإن منحنى LM يصبح تام المرونة بالنسبة للفائدة و هذا المجال يمثل مصيدة السيولة حيث يكون هناك حد أدني معين من الفائدة مما يشجع الأفراد على الإحتفاظ بالنقود بدلا من الإحتفاظ بالسندات.
- **المجال الكلاسيكي**: حين يكون المنحنى LM خطا عموديا, فإن مرونة المنحني LM بالنسبة للفائدة تصبح مقتربة من الصفر و ينعدم الطلب على النقود لأجل المضاربة و بالتالي تستخدم كل النقود لأجل الصفقات و الحيطة.
- **المجال الأوسط**: و هو ما تبقي من المنحنى, فإن المنحي LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود طلب على النقود لأجل الصفقات و الحيطة و المضاربة.

و الشكل الموالي يبين هذه الحالات :

الشكل رقم (10)

مجالات منحني LM

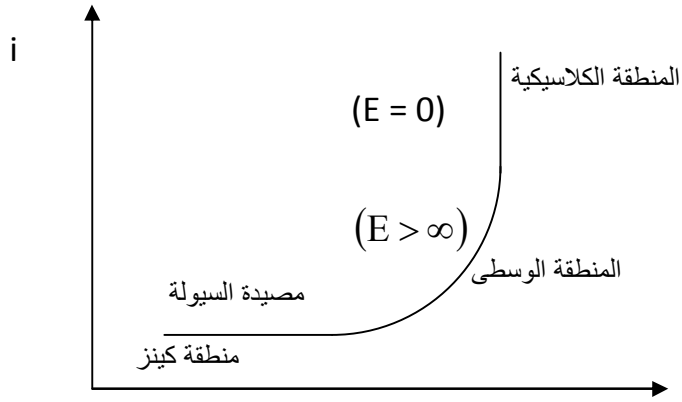

المصدر:بلخريصات رشيد , سلسلة محاضرات غير منشورة

إذا تقاطع منحنيIS مع منحني LM في منطقة الكينزية فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي لن تأثر نهائيا على معدل الفائدة, و بالتالي فإن الإستثمار يبقى بدون تغيير.

أما إذا تقاطع منحنيIS مع منحني LM في المنطقة الوسطى فإن السياسة المالية تصبح فعالة في زيادة الدخل, فإذا زاد الإنفاق الحكومي انتقل منحني IS من IS_2 إلى IS_3 و يترتب على ذالك زيادة في الدخل القومي من Y_2 إلى Y_3 و تنتقل الفائدة من i_2 إلى i_3 , و بالتالي ينخفض الإستثمار قليلا.

أما في المجال الكلاسيكي السياسة المالية لا تكون فعالة إطلاقا, حيث أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى إنتقال منحني IS من IS_5 إلى IS_6 و لا تأثر بتاتا على مستوي الدخل بل يبقي ثابتا عند Y_4 كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (11) تأثير السياسة المالية على التوازن IS-LM

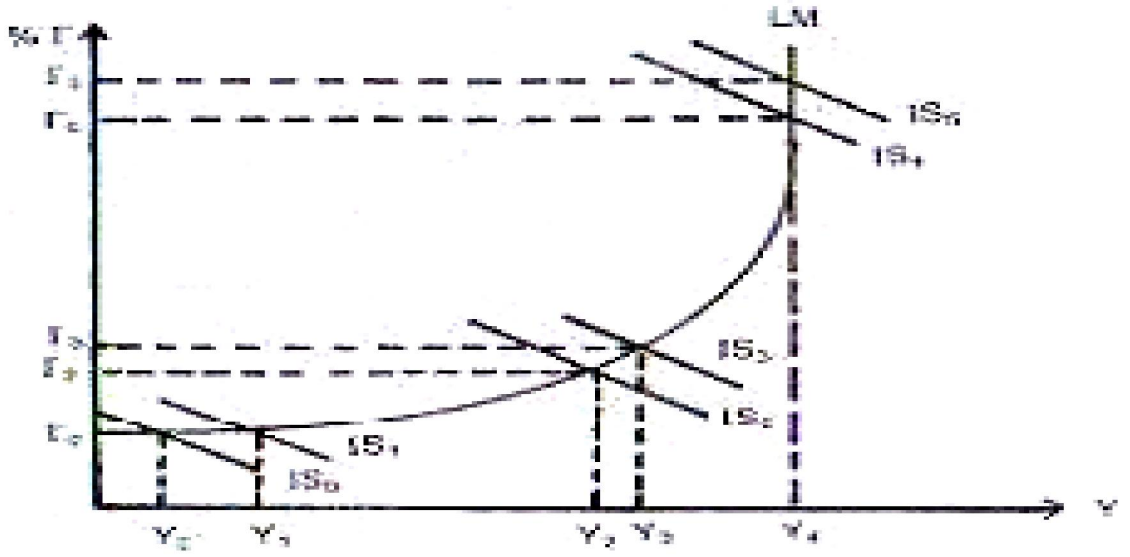

المصدر: عمر صخري, ص 263.

المطلب السادس:دمج البياني للسياسة النقدية و المالية في أن واحد.

إن من أثار السياسة المالية و النقدية أنه من الممكن إستخدامها لإجراء تغيرات في أسعار الفائدة و تركيبة الإنتاج دون تغيير مستوي توازن الدخل , و في مثل هذه الحالة يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة إنتقال منحنى IS إلى اليسار , إلا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود ومن ثمة إنتقال منحنى LM إلى اليمين و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (12) دمج السياستين مع تغير سعر الفائدة

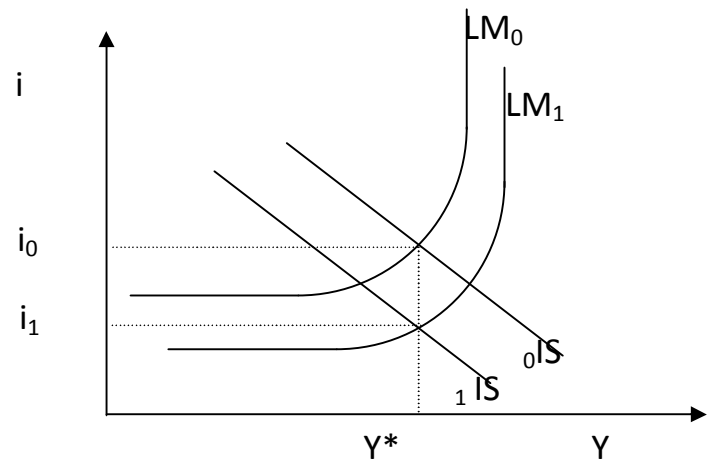

المصدر:من إعداد الباحث

يؤدى التغير في دمج السياستين معا إلى إنخفاض أسعار الفائدة (إرتفاع مستوى الإستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت[1].

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغير في المستوى التوازني للدخل دون تغير مستوى سعر الفائدة .

في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل التالي:

1 ضياء مجيد موسوي, **المرجع الأسبق**, ص 310.

الشكل رقم (13) دمج السياستين مع ثبات سعر الفائدة

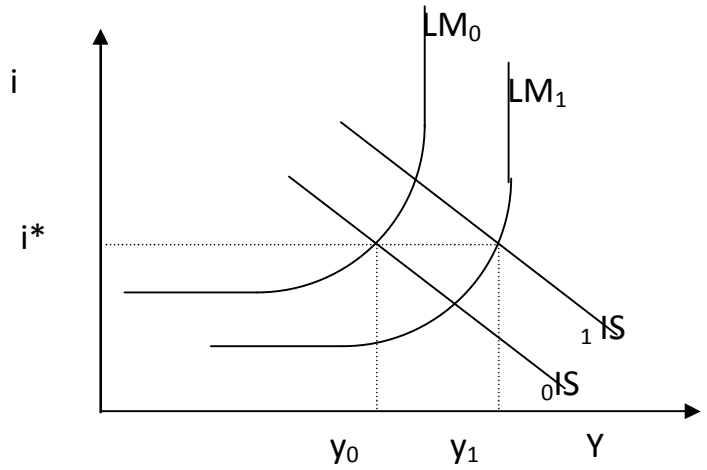

طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي إنتقال LM إلى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الإنفاق الحكومي , و بالتالي إنتقال IS إلى اليمين.

المبحث الثالث:

تحقيق التوازن بالسياسة النقدية و السياسة المالية

إن التوازن الإقتصادي هدف مهم تسعي السياسات الإقتصادية لتحقيقه, و العامل المهم في تحقيق هذا الهدف هو التكامل بين مختلف السياسات الإقتصادية, فالإنفراد بأحد هذه السياسات و تهميش الباقي يأثر سلبا على نتائج السياسة الإقتصادية الكلية, و من هنا سنتطرق في هذا المبحث لدور السياسات الإقتصادية المختلفة في تحقيق التوازن الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم و نماذج التوازن

1- مفهوم التوازن:

يمتد مفهوم التوازن, في أبعاده التاريخية إلى إختلاف المدارس الإقتصادية في كيفية تحديده و الوصول إليه, فالمدرسة الكلاسيكية ترى أن التوازن هو نتيجة طبيعية حيث يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي, و الفكرة الأساسية المنبثقة من هذا التحليل هو قانون "ساي" حيث أن كل إنتاج يخلق طلبه الخاص به, فيكون التوازن أوتوماتيكي, و قد لقيت هذه الأفكار معارضة من باقي المدارس.

يمكن التعبير عن التوازن الإقتصادي في النماذج الإقتصادية يجب أن يتوفر شرط و هو توازن القوى المتعارضة أو العلاقات المتعارضة في نقطة معينة[1], كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك و من ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي[2].

1 بالخرصات رشيد, **المرجع الأسبق** ,ص 12.

2 نعمت الله نجيب إبراهيم, **أسس علم الاقتصاد, للتحليل الجمعي** – جامعة الإسكندرية–, 2000, ص22.

التوازن الاقتصادي في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظاهرات الاقتصادية, فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية, فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادةً أو نقصاناً غيرها تلقائياً أو عمداً تأثراً بعلاقة السببية أو تأثيراً فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها[1], كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها[2].

يمكن تعريف التوازن الاقتصادي على أنه وضعية تكون فيها المتغيرات المترابطة المختارة متوائمة مع بعضها البعض بحيث لا يوجد ثمة ميل داخلي لتغيير هذه الوضعية, أي أن التوازن يعبر عن وضع استقرار تام يتحقق حينما لا تظهر أي من المتغيرات الاقتصادية التي أدت إليه اتجاها للتغير.

2- نماذج التوازن:

إن مفهوم التوازن يأخذ عدة أشكال و ذالك بتنوع القطاعات الإقتصادية, و لا يمكن فهم التوازن العام إلا بفهم التوازنات الجزئية المكونة له, فالإقتصاد عبارة عن مجموعة من العلاقات المتداخلة و أي إختلال في جزء من أجزائه يؤدي إلى خلل في التوازن الكلي و من بين هذه التوازنات:

2-1- توازن المستهلك: يبحث المستهلك عن حل لمشكلة كيفية الوصول إلى أعظم منفعة في حدود دخله المحدود و ضمن الأسعار السائدة في السوق و هكذا فإن توازن المستهلك ينحصر في ذلك التصرف العقلاني و الرشيد للحصول على أعظم منفعة من إنفاق دخله و يقال أن هذا المستهلك في وضع توازني عندما ينفق دخله بطريقة تتساوى معها المنفعة أو الإشباع الذي يعود عليه من آخر دينار منفق على السلع المختلفة, و يتم تحديد هذه المنفعة بعدة نظريات مفسرة لها, و منها نظرية المنفعة الحدية و نظرية منحنيات السواء.

2-2- توازن المنتج: هو عبارة عن تحقيق أقصى أرباح ممكنة, أي يجب معرفة كمية (حجم) الإنتاج الذى يحقق أكبر ربح ممكن, أو تدنية الخسارة إلى أدنى حد ممكن.

---

1 الموقع الإلكتروني **الموسوعة العربية** , تاريخ دخول الموقع 2016/02/28 على ساعة 15:20.

2 دانيال أرلوند, **تحليل الأزمات الإقتصادية**, ترجمة عبد الأمير شمس الدين, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1992, ص141.

2-3- توازن السوق: يكون السوق في حالة توازن عندما يتقاطع منحني العرض مع منحي الطلب, أي تتساوى الكميات التي يريد المستهلكين شرائها مع الكميات التي يريد المنتجين بيعها و ذالك عند سعر توازني.

2-4- توازن الميزانية: هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أخر هو تساوي الإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم و إيرادات أملاك الدولة مع النفقات العامة الجارية و الاستثمارية دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدولة.

2-5- التوازن الإقتصادي العام: يقصد بالتوازن الإقتصادي العام عدم و جود إختلال بين حجم الموارد الإقتصادية المتاحة بالمجتمع و بين حجم الإحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع و ينحصر التوازن العام في مجالين رئيسيين : التوازن الإقتصادي الداخلي و التوازن الإقتصادي الخارجي[1].

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن

مما سبق ذكره عن أدوات السياسة النقدية فإنه يتم تفعيلها في الحالات نذكر منها عند حدوث الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي ($AD > AS$), بفعل زيادة كتلة النقدية في السوق, و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي, و في هذه الحالة يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية" كما تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي ($AD < AS$), و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز و زيادة الطلب الكلي, أي يتم إتباع "السياسة النقدية التوسعية" كما يلي:

1- عمليات السوق المفتوحة:

و تتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة, حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد, مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد و تقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم

1 مسعود دراوسي, **مفهوم التوازن و الإستقرار**....., مجلة علوم الإقتصادية و التسيير و التجارة, جامعة الجزائر, ص 143.

به قطاع الإنتاج, و بالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C), و الإنفاق الاستثماري (I), مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.أما في حالة السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة, حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد, مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد و زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال, و بالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C), والإنفاق الاستثماري (I), مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2- سعر الخصم:

يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية, و التي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع و القروض, مما يعنى ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق), و انخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض), و يؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C), و الإنفاق الاستثماري (I), مما يعني انخفاض الطلب الكلي, و تستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

في حين يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم, في حالة إنتهاج السياسة النقدية التوسعية, مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض و بكميات أكبر من البنك المركزي, وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع و القروض مما يعنى انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق), و ارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). وتكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I), مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

3- الاحتياطي القانوني:

يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان, و نتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C), و الاتفاق الاستثماري (I), إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي, و في حالة إنتهاج السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني, مما يعني إرتفاع قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن

إن استخدام السياسة المالية في علاج الفجوات الاقتصادية يكون بالشكل الموالي:

1- الفجوة التضخمية:

1-1- تعريف التضخم: تعتبر مشكلة التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم, المتقدمة منها و النامية على حد السواء, فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة و غير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية و كذلك يؤثر على الموازنات الداخلية و الخارجية, و يعرف كينز التضخم الحقيقي بأنه طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج[1], و المقصود من زيادة الطلب الكلي هو زيادة الطلب الإستهلاكي و الطلب الإستثماري في الإقتصاد لا ينبني عليه زيادة في حجم الإنتاج, و كذالك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول[2], و يمكن أن نجمل تعريف التضخم بأنه الارتفاع العام و المستمر في الأسعار الذي لا يواكبه زيادة في الإنتاج.

1-2- علاج الفجوة التضخمية:ليكن لدينا إقتصاد يعاني من فجوة تضخمية , بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي, أو (AS<AD). حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد ففي حالة الاقتصاد لم يصل إلى وضع التوظف الكامل, فإن النقص في المعروض يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى

1 مصطفى سلمان و آخرون, **المرجع الأسبق**, ص225.

2 نبيل الروبي, **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**, مصر, مؤسسة الثقافة العربية, دون تاريخ نشر, ص 13.

الإنتاج, ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي), إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. و في حالة الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل, فإن الاقتصاد قد استنفذ جميع عناصر الإنتاج الموجودة فيه و هي موظفة بشكل كامل, و بالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة, إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة, وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم .

لمواجهة هذه المشكلة, تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي و هو مواجهة الفجوة التضخمية, وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي, و ذلك عند مستوى التوظف الكامل, و بالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد, وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي و في نفس الوقت أداة فعالة في التأثير على الطلب الكلي, فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي.

من جانب آخر, تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية و هي الضرائب, فعند فرض ضريبة على الدخل, فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار, فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية و التي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي, أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية, في محاولة لإمتصاص الفائض النقدي في السوق.

2- فجوة إنكماشية:

2-1- تعريف الإنكماش: إن الإنكماش ظاهرة إقتصادية يترتب عليها ظواهر إقتصادية من بينها الكساد, و بمفهوم المخالفة للتضخم فإن الإنكماش هو كل نقصان في التداول النقدي يترتب عليه نقص في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية و تؤدي إلى نقص المستوى العام للأسعار.

2-2- علاج الفجوة الإنكماشية: في حالة مغايرة قد تواجه الاقتصاد, بحيث يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي, أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد, و تسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية, فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل, فإن الزيادة في المخزون أي الفائض من السلع والخدمات, ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج, ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي, و في هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة, و ذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

تقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية, من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية, و تتمثل هذه السياسة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي, الذي هو الأخر جزء من السياسة المالية, و الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي.

استخدام الحكومة للأداة الثانية من أدوات السياسة المالية التوسعية و هي الضرائب, فإن مواجهة الفجوة الانكماشية يتم عن طريق تقليل حجم ضريبة على الدخل, حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة, و من ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك و مستوى الادخار, فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية و ذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم التوازن الإقصادي في المجمعات الكلية بالغ الأهمية و تسعي إليه جميع الدول بلا إستثناء و على إختلاف توجهاتهم الإقتصادية, و يعتبر التوازن الكلى عامل ثقة للإقتصاد للمضي قدما نحو التنمية.

إلا أنه لا يمكن إغفال دور السياسات الإقتصادية التي توكل إليها مهمة تحقيق التوازن الكلى في الإقتصاد, و ضرورة أن تكون هذه السياسات متكاملة فيما بينها, و بعد أن تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف العناصر المهمة الخاصة بالتوازن الإقتصادي بصفة عامة و التي فصلنا فيه مختلف الجوانب وقد توصلنا إلى شرح مفهوم التوازن في المدارس الإقتصادية حيث يعتبر التحليل الكينزي أن التوازن الكلي يتم عندما يتحقق توازن سوقي السلع والخدمات والنقد في آن واحد أي بشكل متزامن, و قد خلصنا إلى أن السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي, و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات, غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني, بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى.

القسم الثاني:

الإصلاحات الاقتصادية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

دراسة قياسية على

الجزائر خلال الفترة

2013-1990

إن المرحلة التي مرت بها الجزائر في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي, غيرت الدفة الإقتصادية للجزائر جذريا, من النظام الموجه إلى نظام إقتصاد السوق, و لكن هذا التحول لم يكن بالأمر الهين بل إستدعي إرادة تغيير حقيقية لما نجم عن هذا التحول من أثار سلبية على الصعيد الإجتماعي, و كان من ضروريات التحول الإقتصادي إجراء إصلاحات على جميع الأصعدة الإقتصادية و على كافة المستويات, و سوءاً أكانت هذه الإصلاحات إنتقال تلقائي من مرحلة إلى أخرى أو مفروضة على الحكومة آنذاك, لقد كانت هذه الإصلاحات خطا محوريا للخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها الجزائر.

لقد تناولنا في هذا القسم من جانبه النظري هذه الإصلاحات التي إتخذتها الجزائر بنوع من الإستقلالية في طرحها, حيث عرضنا الإصلاحات كل قطاع على حدا, و تناولنا أهم القطاعات التي مسها الإصلاح و خصوصا في السياسة المالية, بالإضافة إلى الإصلاحات في القطاعات الموازية لها.

أما في الجانب التطبيقي فقد إرتأينا أن نقوم بدراسة قياسية لمدى العلاقة التي تربط أدوات السياسة المالية و المتمثلة في الإيرادات و الأنفاق و بين المؤشرات الإقتصادية الكلية المحققة كالنمو و التضخم و البطالة و الصادرات خارج المحروقات في الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2013.

الفصل الرابع :

الإصلاحات

الإقتصادية في الجزائر

إن التحول الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق لم يكن بسهولة, بل لزم من ذالك إرادة سياسية حقيقية لتغير هذا المسار و القيام بإصلاحات إقتصادية شملت جميع السياسات الإقتصادية و القطاعات المكونة للإقتصاد الجزائري, فالتحول من نظام ساد الجزائر لما يقارب الربع قرن تطلب قرارات صعبة على جميع الأصعدة و منها الصعيد الإجتماعي.

إلا أن وطأة هذه الإصلاحات تزامن مع أزمة إقتصادية و سياسية هزت الجزائر, و لم يكن للحكومة الجزائرية من سبيل إلا الإستعانة بالمؤسسات المالية الدولية و التي طالب بتسريع الإصلاحات, و في ظل ندرة التمويل اللازم قامت الجزائر بالتخلي عن دورها الإقصادي في مجموعة من الإجراءات الإقتصادية كتحرير الأسعار و الخوصصة المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من مشاكل عديدة. و أنتهجت الجزائر في ظل الأزمة سياسة مالية تقشفية تميزت بأثرها السلبي على الجانب الأجتماعي, في ظل إنخفاض أسعار المحروقات.

سنتناول في هذا الفصل أهم الإصلاحات التي أنجزتها الجزائر و ذالك حسب كل قطاع, مع إبراز لمحة عن واقع الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات, ففي المبحث الأول سنسلط الضوء على الخلفية التاريخية للإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال و السياسة التنموية التي إنتهجتها, و بالنسبة للمبحث الثاني بيان الإصلاحات التي كانت موازية لإصلاحات السياسة المالية و التي تتكامل معها بهدف تحقيق الأهداف السياسة الإقتصادية الكلية, أما في الفصل الثالث فقد خصصناه لإصلاحات التي مست السياسة المالية فقد تناولنا فيه إصلاحات النظام الضريبي و تحرير التجارة الخارجية ...إلخ, بالإضافة إلى كيفية إستخدام الدولة السياسة المالية لعلاج حالة اللاتوازن التي كانت سائدة في فترة الدراسة.

المبحث الأول:

وضعية الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات

لم تكن الإصلاحات الإقتصادية وليدة الصدفة في الجزائر بل جاءت لظروف إقتصادية قاهرة و السبب في ذالك يعود إلى السياسة الإقتصادية المتبناة بُعيْد الإستقلال, و تبني رؤية إجتماعية طغت على الجانب الإقتصادي, مما تسبب في عرقلة القطاع الإنتاجي عن أداء المهمة الأساسية المنوط به و هي قيادة قاطرة الإقتصاد, و تكريس تبعيته للمحروقات في الوقت التي كانت الجزائر تبحث عن بديل لها.

في معرض هذا البحث سنحاول بيان واقع الإقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الإقتصادية و خلفيته التاريخية منذ الإستقلال, و النهج الإقتصادي المنتهج و الذي إعتمدت فيه الجزائر على سياسة الصناعات المصنعة في الوقت الذي خرجت منه الجزائر من حرب طاحنة و هي حرب الإستقلال, و خروج بإقتصاد أقل ما يقال عنه أنه معدوم, و إنتهاج نظام الإشتراكي بآلية المخططات الإقتصادية.

المطلب الأول: حالة الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال

بعد الحرب المريرة التي مرت بها الجزائر لنيل الحرية من المستعمر الفرنسي, لا يختلف إثنان على الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية المزرية بعد الإستقلال, و هذا راجع إلى سياسة الإستعمارية خلال الحرب و المتمثلة أساسا في سياسة الأرض المحروقة, و ما ترتب عليها من تدمير للبنى التحتية و تخريب ما وجد من المنشئات هذا من جهة, من جهة أخرى إستنزاف الثروات الوطنية من المستعمر و إستأثاره بها و تهميش الشعب الجزائري من أدنى حقوقه الإقتصادية و الإجتماعية, هذه العوامل ليست وحدها من ساهم في خروج الجزائر محطمة إقتصاديا بعد الإستقلال, و من العوامل المساهمة في ذالك:

– غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم و وظائفهم (50000 إطار سامي, 35000 إطار متوسط, 100000 عامل مهني), و قد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل و إمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % منهم أميون [1],

– إنجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية و الإدارة العمومية و توقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي, فما بين سنتي 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية, كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة, و بموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين سنتي 63/60 بنسبة 35 % و في نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55 %[2].

– لم يكن هنالك تسيير حسن لانتقال المهام و المسؤوليات ما بين المعمرين و الجزائريين مما خلف فراغا في التسيير المنشئات مما أدى إلى غلقها و هذا راجع إلى:

_ لم تمن أولوية السياسيين حيث أنه كان البحث عن الإستقلال هدفا رئيسيا,

_ عدم توافر اليد العاملة المؤهلة و الخبيرة في تسيير المؤسسات و هذا راجع إلى سياسة التهميش و الإقصاء للشعب الجزائري,

– السياسة الإقتصادية المنتهجة بعد الإستقلال مباشرة و التي عرفت بفترة الإنتظار, ساهمت بقاء الأوضاع الإقتصادية على حالها بل إزدادت سوءاً,

– الظروف الإقتصادية عشية الإستقلال و بعده أدت إلى حملة هجرة واسعة النطاق لليد العاملة إلى فرنسا بحثا عن تحسين الأوضاع الإقتصادية لأصحابها,

---

1 أحمد هني, **اقتصاد الجزائر المستقلة**, الجزائر: د.م.ج, 1993, ص. 22

2 عبد الله بلوناس, **الاقتصاد الجزائري, الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر,2005/2004

– نمط الإقتصاد الجزائري قبل و بعد الإستقلال و الذي كان مرتبطا أساسا بالسياسة الإقتصادية للمستعمر الفرنسي الذي جعل الجزائر مجرد مصدر للمواد الأولية و إهماله خلال سنوات الإستعمار في الحفاظ على البنية الإقتصادية للجزائر.

1– فترة الانتظار1962–1965 :

و هي فترة غابت فيها الرؤية الإقتصادية و هناك على الأقل ثلاثة أسباب لهذه السيرورة, و هي نقص اليد العاملة الماهرة والتقنيين القادرين على تشغيل التجهيزات الاستعمارية التي هجرها الأوروبيون, و قِدم التجهيزات التي لم يطرأ عليها أي تجديد حتى اقتراب الاستقلال, وصغر السوق المحلية غير القادرة على تصريف المنتجات مخصصة آنفا بشكل واسع لتلبية الطلب الأوروبي عليها, يضاف إلى ذلك أزمة صادرات خطيرة بسبب محدودية الأسواق بالنسبة للإنتاج المحلي[1], حيث أن غالب الإنتاج الجزائري إبان الاستعمار كان موجها للتصدير(السوق الأروبية).

نظرا للفراغ الذي خلفه خروج المعمرين في الجانب الإقتصادي و إستلام الجزائر للمؤسسات و المستثمرات الفلاحية شاغرة, إتخذت الجزائر سياسة أنية بالنظر للمقومات المتاحة و المتمثلة في التسيير الذاتي للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر و التي بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964, و تخص الصناعات الغذائية, مواد البناء, المحاجر وصناعة الخشب و عدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).[2]

و من بين مجريات هذه الفترة من الجانب الإقتصادي:

– الإصلاحات الزراعية التي تجسدت في تأميم أراضي المعمرين و توزيعها على المسير ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963,

1 بن جامين ستورا, **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال**, ترجمة صباح ممدوح كعدان, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب,دمشق 2012, ص 32.

2 Mohamed Liassine, **les stratégies de développement de l'Algérie**, in revue , informations et Commentaires, paris, 2001, p.24

– تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري و إلغاء العملة الفرنسية و استبدالها بالدينار الجزائري في جانفي 1963,

– البدء في إسترجاع الثروات الطبيعية و الإشتراك مع الشركات الأجنبية بنسب ضئيلة لا تتعدى 40 %,

– ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963 و مهمتها نقل وتسويق المحروقات.

المطلب الثاني: سياسة الإقتصادية في الجزائر بعد 1965

لعب الدور التحرري من الدول الإستعمارية و التي كانت معضمها دولا رأسمالية دورا هاما في تحديد التوجه الإقتصادي للكثير من البلدان حديثة عهد بالإستقلال, و الجزائر ليست بمنئى عن ذالك, فبعد مرحلة الإنتظار 1962-1965 إنطلقت الجزائر في تحديد خياراتها الإقتصادية و السياسية, و المتحكم في ذالك الظروف الدولية السائدة أنذاك و المتمثلة في الصراع الإيدولوجي بين الدول الرأسمالية من جهة و الدول الإشتراكية و المتمثلة في الإتحاد السوفياتي و الذي ظهر بمظهر المساند لحركات التحرر و معادي للسياسات الرأسمالية الإستعمارية.

على هذا الأساس تبنت الجزائر الأشتراكية كنموذج إقتصادي عادل في نظرها, و هذه النظرة كانت مبررة في ظل الأوضاع الإقتصادية الداخلية للجزائر و العلاقات الدولية المحيطة بها.

يقوم النموذج الجزائري للتنمية على ركائز يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الركيزة الأولى تتمثل في إستمرار الحركة التحررية و ذالك بإنتهاج سياسة استرجاع الثروات الوطنية وهو ما ظهر جليا في سلسلة التأميمات التي قامت بها الجزائر,

– الركيزة الثانية تتعلق بإعتماد الجزائر على التخطيط المركزي, و هذا راجع إلى إنعدام البنية الإقتصادية الملائمة و متمثلة في غياب الشبه التام للقطاع الخاص الذي يعتمد عليه في النهوض بالإقتصاد, و قلة الكفاءات الإقتصادية المسيرة , و من ذالك المخطط الثلاثي 1967-1969 ثم

مخططين رباعيين 1970-1973 و 1974-1977 ,

- الركيزة الثالثة تتمحور حول التصنيع, بمعنى الإعتماد على إقامة صناعة قوية, السياسة الجزائرية ارتكزت على نموذج الصناعات المصنعة.

1- التنمية عن طريق المخططات:

فأي مخططات اقتصادية تقوم على أربعة مقومات ضرورية هي:

- تشخيص الواقع الاقتصادي للبلاد: و يقصد به تحديد القدرات الحقيقية التي تمتلكها الدولة, و المتمثلة في الموارد الاقتصادية و البشرية, على اعتبار أنها القاعدة والأساس التي ينطلق منها أي مخطط تنموي.

- تحديد الأهداف من المخطط التنموي : بعد الانتهاء من تحديد الإمكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الدولة, تنطلق عملية تحديد الأهداف المراد الوصول إليها من خلال تطبيق هذا المخطط التنموي, كأن يتم تحديد مثلا بناء مليون سكن, أو بناء 1000 منطقة صناعية في غضون 5 سنوات, وفي هذا السياق ينبغي أن تكون الأهداف المرسومة تتلاءم مع إمكانات الدولة.

- تحديد وسائل الوصول إلى الأهداف : في هذا البند تلجأ إلى تحديد جميع الوسائل التي تمكننا من بلوغ أهداف المخطط التنموي.

- عملية التقييم : هذه المرحلة جد مهمة في أي مخطط تنموي, حيث يعتبروه علماء التخطيط الاقتصادي حلقة وصل ضرورية إذا أردنا إنجاح أي خطة تنموية, فهي عبارة في نظرهم عن محطات ينبغي الوقوف عندها لتقييم ما تم التوصل إليه, و كذا تحديد المسؤوليات في حالة الإخفاق.

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي 1969/1967 الذي يرتكز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى, حيث خصصت حوالي 56% لقطاع الصناعة و 28% لقطاع المحروقات و حضي قطاع المحروقات بالإهتمام لأنه الدافع الأساسي للتمويلات المعول عليها للتنمية.

يظهر المخطط الرباعي الأول 1973/1970 قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية, و الوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية و اختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط, إن الهدف المرجو من ذلك المخطط, هو أنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[1].

لقد حدد المخطط رباعي أهدافا طموحة تتركز أهمها حول[2]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 9% ,
- تعميق الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة,
- تنويع التعامل مع الخارج و التخلص من الإعتماد على فرنسا, و كذلك الإعتماد على المصادر المحلية في التموين و التمويل بصورة أساسية,
- خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية, بالإضافة إلى فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الإستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية,
- توفير أدوات الضبط للإقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الإقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات, و لذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا لمواد الأولية و وسائل الإنتاج(استراتيجية نمو لا متوازن) و تمدها بالمواد الأولية و وسائل الإنتاج,
- تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الإستهلاك و مراقبتها و توجيه الإستهلاك العام و الخاص,

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني1977/1974 تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة, و خاصة الحديد, و المحروقات, و مواد البناء, و الميكانيك, و

1 كربالي بغداد, **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**, مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن.

2 Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, **le capitalisme de l'état algérien**, François Maspéro, Paris, 1977, p 92.

الكهرباء, و الإلكترونيك, و كذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية, نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات, إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات, بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل, إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام, حيث حقق % 65.42 سنة 1978 مقابل % 30.07 سنة 1969 .

و تتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات[1].

لقد حدد المخطط رباعي أهدافا طموحة تتركز أهمها حول[2]:

- تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الخام يبلغ % 11.5 وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة,
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل, لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100000 منصب عمل سنوي,
- تنمية و توسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل لمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات,
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الإندماج و التكامل الإقتصادي (إنتاج الفولاذ, أدوات البناء...),
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج, الصناعات الكهربائية و الالكترونية..).

و الجدول الموالي يبين لنا توزيع و بنية القطاعات الموجه لها مجموع الإستثمارات.

1 كربالي بغداد, **المرجع الأسبق**.

2 -Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, Op cit, p 204.

جدول رقم (01) بنية الاستثمارات المنجزة (67-79)

السنوات / القطاعات	(69-67)		(73-70)		(77-74)		79/78	
	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%	القيمة مليار دج	%
مجموع الصناعة	5.4	56	20.8	57	74.2	61	66	62
منها: المحروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	--	--
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	3.2	3
هياكل قاعدية	2.7	28	11.3	30	40.8	34	36.8	35
م/الاستثمارات	9.7	100	36.7	100	120.8	100	106	100

المصدر: Benachenhou.A [1]

و قد حققت مجموعة من القطاعات نمو ملحوظ نتج عن برامج التخطيط المسطرة, و الجدول الموالي يبين نسبة النمو في القيمة المضافة:

الجدول رقم (02) نمو القطاعات في ظل المخططات

المخططات / القطاعات	مخطط الثلاثي الأول	مخطط الرباعي الاول	مخطط الرباعي الثاني
المحروقات	%8.5	%2.5	%5.5
منشئات القاعدية	%25	%5.5	%17
صناعة السلع الإستهلاكية	%9.5	%10.5	%4

المصدر: Hamid TEMMAR [2]

1 A.Benachenhou, **l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982)**, Algérie: opu, 1982, p.49

2 Hamid A.TEMMAR, **l'économie De L'ALGERIE, Stratégies De Développement**, OPU, 2015.

المطلب الثالث: مكانة المحروقات في تمويل مخططات التنمية

إن السياسة الطموحة التي سطرتها الجزائر عن طريق المخططات التنموية كانت تهدف إلى بناء قاعدة إقتصادية قوية خصوصا في القطاعات الأساسية و الصناعات الثقيلة التي كان يعول عليها للنهوض بباقي القطاعات الثانوية, إلا أن هذه الطموحات كان من الواجب إيجاد التمويل الضخم لها, و بحكم حداثة الإقتصاد الجزائري بعد الإستقلال لم يكن هنالك خيار سوى إعتماد الجزائر على الثروات الباطنية و المتمثلة أساسا في المحروقات.

لذا كان على الحكومة تكثيف إنتاج وتصدير البترول و الغاز لكونهما يشكلان مصدرا أساسيا لتمويل التنمية , فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من ½ من إيرادات الميزانية العمومية خاصة خلال الفترة 1974 /1980, كما أن قطاع المحروقات ضل يمثل نسبة تتجاوز 90٪ من إجمالي الصادرات , حيث أن عوائد هذا الأخيرة و بالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية مهمة كانت تعتبر ضمان ضمنيا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية , ذلك أن الحكومة كان تلجأ بين الحين و الأخر إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز المخصصات الاستثمارية لتلبية الاحتياجات التمويلية , كما شكل الإنتاج البترولي مصدرا أساسيا للعديد من المواد الأولية, حيث ينتج حوالي 300000 منتجا كيميائي أولي و التي من أهمها المواد الصيدلانية, البلاستيك... , و هو ما دفع بالجزائر إلى وضع مخطط تثمين المحروقات خلال فترة سبعينات القرن الماضي[1].

و لأهمية هذا القطاع الحساس و دوره الكبير في تمويل التنمية, حضي هذا القطاع بالإهتمام الكبير من خلال العمل على تطويره و الجدول الموالى يبين حجم تصاعدي للزيادة في للإنتاج.

1 عيه عبد الرحمان, **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية**,مجلة دفاتر سياسة و قانون, العدد 5, جوان 2011

الجدول رقم (03) الإنتاج الجزائري من المحروقات بالألف طن.

المنتجات / السنوات	البترول الخام	الغاز الطبيعي	منتوجات مختلفة
1962	22800	300	-
1969	50000	2600	2200
1974	52000	5500	5000
1979	63000	20000	6000
1984	52000	30000	21000

المصدر: احمد هني, اقتصاد الجزائر المستقلة, مرجع الأسبق, ص76.(بتصرف)

فالتصاعد في إنتاج مختلف منتوجات المحروقات يظهر مقدار الإعتماد على هذا المصدر في التمويل و في الجدول الموالى يتبين لنا مقدار إعتماد الميزانية العمومية على هذا المصدر كممول حقيقي لنفقات الدولة المختلفة.

الجدول رقم (04) الجباية البترولية 1980/1970 الوحدة

السنة	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80
الجبياية البترولية	619	1.64	3.27	4.11	13.39	13.46	14.23	18.01	17.36	26.51	37.14
إجمالي الإيرادات	6.30	6.91	9.17	11.06	23.43	25.05	28.01	32.47	36.77	46.42	59.59

المصدر: عيه عبد الرحمان, المرجع السابق, ص 22.

من الجدول نجد تزايد إعتماد على الجباية البترولية في تمويل الخزينة خصوصا خلال الفترة 1980/ 1974 والتي كانت تتعدى في اغلب الأحيان نسبة 50 ٪ وهو ما يعبر بوضوح عن تمويل جزء كبير من البرامج التنموية بواسطة عوائد صادرات قطاع النفط, مع العلم انه لم يكن بوسع الحكومات تحديد حصيلة هذه التدفقات نظر لتقلبات الكبيرة للسعر البرميل في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: واقع القطاع الخاص قبل الإصلاح

يشكل القطاع الخاص الدور الريادي في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية, و يمثل الحجر الأساس للنهوض بالتنمية الاقتصادية, و يعد المجال الأنسب لامتصاص البطالة و خلق قيمة مضافة, و تسعى معظم الدول إلى خلق سياسات تدعم هذا القطاع الحيوي لما يترتب عليه من تخفيف عن كاهل الحكومة عبئ نهوض بالاقتصاد بالتدخل المباشر و ذالك عن طريق خلق مؤسسات اقتصادية و تسييرها, و لكن تلعب السياسة الاقتصادية و التوجه الإيديولوجي عاملا مهما في دعم قاطرة القطاع الخاص من عدمه.

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر أدت إلى إقصاء القطاع الخاص من المنظومة الاقتصادية, فسيطرة الدولة على المقومات الاقتصادية و التحكم في الأسعار و احتكار التجارة الخارجية لم تدع للقطاع الخاص متنفس لتقويته و جعله قابلا للتنافسية سواء أما القطاع العمومي أو المنافسة الخارجية.

في نظري أن المآل الذي آل إليه القطاع الخاص من تهميش و إقصاء يعود إلى عاملين أساسيين و هما:

1- معطيات واقع الإستقلال:

إن المعطيات التي تلت إعلان عن الاستقلال كانت سببا مهما في اعتماد الجزائر على القطاع العام دون الخاص, و هذا رجع إلى الإقتصاد المدمر بعد حرب التحرير من جهة و من جهة أخري إخلاء المعمرين للمصانع و القطاعات الإقتصادية الخاصة, وعدم وجود قطاع خاص جزائري قادر على النهوض بالإقتصاد الدولة و لو حتى بالنذر اليسير, مما جعل الدولة تحمل على عتقها النهوض بالاقتصاد, و عدم مراعاة القطاع الخاص الذي لم يكن موجودا أصلا آنذاك.

2- الإرادة السياسية للجزائر المستقلة:

جسد مؤتمر طرابلس سنة 1962 لجبهة التحرير وطني الممثل الرسمي و الوحيد للإرادة الجزائرية التوجه الاقتصادي العام للجزائر, و الذي كان يرمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب, و هذا

التوجه اعتمد على الاشتراكية و التي من أهم مركزاتها الملكية العامة لوسائل الإنتاج, و لم يكن هذا الاختيار بمنئي عن الظروف الدولية من جهة و النزعة التحررية من جهة أخرى, فالنزعة التحررية التي كانت من العوامل المساعدة في اختيار النظام الاشتراكي تتمثل في اعتبار الدول الاستعمارية و التي كانت تمثل المعسكر الرأسمالي السبب في نهب خيرات الشعوب و الدول أقل نموا منها, و من تداعيات هذه النظرة التحررية اعتبار كل الآليات و الأدوات الداعمة للنظام الرأسمالي و على رأسها القطاع الخاص الذي يعد ركيزة الاقتصاد الرأسمالي مشاركا في تعميق هذا المفهوم و المتمثل في نهب خيرات الشعوب, و العامل الثاني المساعد هو صراع الدولي بين معسكرين الاشتراكي و الرأسمالي, و قد وجدت الجزائر كباقي الدول حديثة العهد بالاستقلال الدعم المادي و السياسي من المعسكر الشرقي.

المبحث الثاني:

الإصلاحات الإقتصادية موازية لإصلاحات السياسة المالية

تعتبر السياسة الإقتصادية سياسة متكاملة, فلا يمكن تحقيق أهدافها المسطرة إلا بتضافر جهود مختلف السياسات المتعلقة بها, فلا يمكن الإعتماد على السياسة المالية وحدها بمنئي عن السياسة النقدية مثلا.

من هذا المنطلق إعتنت الجزائر في إصلاحاتها الإقتصادية على الشمولية الإصلاحات في جميع السياسات و الميادين التي رأت الجزائر أن إصلاحها يؤدي بنتائج إجابية و تكون هذه الميادين التي يشملها الإصلاح داعم أساسي للسياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة.

سنتناول في هذا المبحث أهم الإصلاحات المرافقة لإصلاحات السياسة المالية.

المطلب الأول: إصلاح السياسة النقدية

إن الوضعية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في المنتصف الثاني من الثمانينات و الذي ميزه الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات و التي تمثل أكثر من 95 % من إرادات التصدير, فانخفاض أسعار البترول أدي تقريبا إلى إنخفاض50%من معدلات التبادل و إيرادات الميزانية وعجز الميزانية ب13.7% من الناتج الداخلي الخام سنة1988 و ارتفاع معدلات خدمات المديونية من35% إلى 78% بين 1988/1985.

و قد انخفضت عائدات المحروقات من 12.72 مليار دولار إلى 7.26 مليار دولار أي بنسبة 43% مما أثر على ميزان المدفوعات, و ضغط البطالة الذي وصل إلى معدل20.1% سنة 1988

, انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 86 و 87 مسجلا نسبة 5.8% ,7.4% نتيجة انخفاض الإنتاج الحقيقي الذي سجل 1.1% , 2.1% , 2.9% لسنوات 88/87/86, على الترتيب[1].

كل هذه العوامل و أخري أدت إلى إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية الوطنية و بما في ذالك القطاع المصرفي, الذي كان مجرد وسيط للتبادل دون أن يكون له أي دور في استقطاب المدخرات و تمويل الاقتصاد الوطني.

1- أهم الإصلاحات المنظومة النقدية:

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق, أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة 1989-1993 , حيث تهدف إصلاحات هذا القطاع إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة, و تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة إلى المؤسسات العمومية, إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها.

1-1- قانون القرض و البنك سنة 1986: بموجب قانون86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض, تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية, حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي, أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسّير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية و المالية مهما كانت طبيعتها القانونية, و دون الخوض في تفاصيل بنود و مواد هذا القانون, يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية[2]:

- تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية, إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك,

1 مصطفي عبد اللطيف و بلعور سليمان, النظام المصرفي بعد الإصلاحات, الملتقي الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يومي 21/20 أفريل2004 المركز الجامعي بشار,ص51.

2 بالعزوز بن علي ,محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ,طبعة 2006,ديوان المطبوعات الجامعية,ص 183 .

-أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك, و إن كانت هذه المهام تعوزها الآليات و الأدوات التنفيذية, و من ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة,

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية, الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين,

- أعاد القانون للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض, كما سمح للبنوك إمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها, و أصبح أيضا بإمكانها القيام بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها, كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه , و الحد من مخاطره ,خاصة عدم السداد,

- تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة و هيئات استشارية على النظام المصرفي.

1-2- صدور قانون النقد و القرض: انطلاقا من سنة 1988 استلزم برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي و المالي يتماشى و مبادئ الاقتصاد .... الخ, حيث أن هذه الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي بصدور قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض يعتبر منعطفا أساسيا لسلسة الإصلاحات المصرفية التي تتبعها الجزائر لتحقيق الإنتعاش الاقتصادي و كذلك جاء على ضرورة تعديل هذا الجهاز و إعادة النظر في نظام مؤسساته و إحداث تغيير جذري في النظام البنكي.

إن قانون النقد و القرض قد ارتكز على سبعة مبادئ أساسية تسعى إلى تغطية و تسيير العملة و الوظيفة البنكية و هي كالتالي:[1]

- استقرار العملة الوطنية و ذلك من أجل احترام الاتفاقيات الدولية,
- تنظيم و تعديل الجهاز البنكي,
- يوضح مركز البنوك و الوكالات المالية,
- حماية المودعين و المقترضين,

1أحمد هني, **المرجع الأسبق** , ص68.

- تمديد الهيكلة, التنظيم و عمليات البنك المركزي,
- تنظيم السوق النقدي و حركات الأموال,
- وضع و تطبيق القوانين و العقوبات عند حالات التجاوز.

جاء قانون 10/90 من أجل أن يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية و تركز السلطة النقدية في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة سواء محلية أو فروع لبنوك أجنبية و إعادة النظر في العلاقات التقليدية التي تربط البنك المركزي بالبنوك الجزائرية, حيث أصبحت أكثر صرامة و فعالية, و دائما في نفس القانون السابق ذكره نلاحظ أن البنك المركز يحاول التنسيق ما بين البنوك و المتعاملين معها, و ذلك من خلال مصلحة تسمى مصلحة المخاطرة و هذا ما عالجته (المادة 160), بالإضافة إلى:

- إصلاح أدوات السياسية النقدية و إنشاء السوق النقدي مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة إلى حدود ,% 20 حيث نشير في هذا الصدد إلى أن مرحلة التخطيط المركزي تميزت بنسب معدلات فائدة على الودائع تراوحت بين % 2.9 -2.6%, و معدلات فائدة على القروض تراوحت بين 6% – 4% ,
- رفع سعر إعادة الخصم الذي لم يتجاوز نسبة % 2.75 خلال الفترة 1972_1986 إلى % 10.5سنة 1991, ثم إلى % 11.5 سنة 1992[1] .

2- إستقلالية المؤسسات 1988 المالية :

و لقد بدأ التمهيد لذلك منذ سنة 1988, و ذلك بصدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408, الموافق ل12 جانفي1988, و يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية, حيث نص هذا القانون في المادة 07 منه على تمتع المؤسسة العمومية

1 Abdelouahab Keramane, l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché , Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 95, p7.

الاقتصادية بالأهلية القانونية الكاملة, فتشترط و تلتزم و تتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض.

كما نجد أيضا القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي يعدل و يتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.[1]

الذي أدخل تعديلات مختلفة منها الاستقلالية المالية للبنك المركزي و مؤسسات القرض و اعتبرهما مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية.[2]

و يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- أصبح نشاط البنك يخضع إلى قواعد المتاجرة, و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية, و عليه أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه,
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه,
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل, كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

3- سعر الصرف:

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف نذكر منها ما يلي:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي[3].

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 12, لـ 13 جانفي 1988.

2 المادة 02 من القانون 88-06.

3 شمعون شمعون , **البورصة (بورصة الجزائر)**, دار الأطلس للنشر والتوزيع, 1994 ,ص 139.

و يمكن تعريف سعر الصرف على أنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات[1].

3-1- الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف: على مستوى سعر صرف الدينار بالخصوص, يظهرها الجدول أدناه.

الجدول رقم (05) تطور سعر الصرف الرسمي 1994/1989

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
السعر الرسمي	1.5	1.8	3.75	4.36	4.2	10.5

المصدر:

إن تسوية سعر الصرف هو من أحد المعايير الأساسية لبرامج التعديل الهيكلي, و قبل ذلك فإن البحث عن التوازن الخارجي تطلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 و 40.17 % في أفريل من نفس السنة, حيث أن البرنامج حدد الأهداف التالية[2]:

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة 1992, و متابعة تحرير الصرف للوصول إلى تمويل الدينار على كل المعاملات الجارية, على السلع التي جرت استثناء على شراء السيارات الفردية النفعية, كما أصبح من الممكن استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم و الصحة,

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها, كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من جانفي 1996, و ذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم الصرف,

- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة ابتداء من ديسمبر 1996,

1 محمود حميدات , **مدخل للتحليل النقدي** , ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر ,1966 ,ص 105.

2 محمد راتول, **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات-.

– تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي و السعر و الموازي, و يساعد ذلك في تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح في حدود ثلاث فرنكات فرنسية, حيث أن سعر الفرنك الفرنسي يصل إلى 14 دينار جزائري في السوق السوداء, و هو في حدود 11 دج مع أواسط سنة 1999.

المطلب الثاني:إصلاح القطاع الإنتاجي العمومي

تساهم السياسات الهيكلية الرامية إلى إعطاء دفعة للنمو في تيسير تصحيح أوضاع المالية العامة , و مع أن الإصلاحات الهيكلية مرغوبة بشدة, فإنها تستغرق وقتا كي تؤتي ثمارها.

1– إعادة هيكلة المؤسسات: (إعادة هيكلة العضوية و المالية)

إن أهم ما ميز المراحل السابقة في الإقتصاد الموجه هو المركزية في التسيير و من معالم هذه السياسة هو بروز مؤسسات وطنية ذات حجم كبير (تجسيدا لمنطق التسيير المركزي) حيث تتصرف كإدارة للفرع كله محتكرة إنتاج الفرع و تجارته الخارجية و التوزيع الداخلي و تحديد سياسة الفرع, الأمر الذي خلق صعوبة تسييرها, كما أن موقفها الاحتكاري أدى إلى ظهور عدم التوازن في الاستثمارات إضافة إلى قيامها زيادة عن وظائفها الأساسية بوظائف أخرى سياسية و اجتماعية .

1–1– مفهوم إعادة هيكلة العضوية والمالية: الهيكلة العضوية للشركات الوطنية الكبرى تتمثل في تجزئتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم حيث تضاعف عددها عدة مرات و حولت أسماؤها إلى مؤسسات عمومية و ذلك لخلق نوع من التخصص للمؤسسة و تحديد مجالها الجغرافي و الفصل بين المهام داخل كل منها.

أما الهيكلة المالية فهي حل لمشكل ديون المؤسسات السابقة أين تولت الخزينة العمومية بتسديد الديون التي كانت تربط هذه المؤسسات فيما بينها.

1–2– مبادئ إعادة هيكلة العضوية والمالية: و يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط:

– تجزئة المؤسسات العمومية الكبيرة إلى وحدات جهوية يسهل تسييرها,

- الفصل بين وظيفة الإنتاج و وظيفة البيع, مؤسسات الإنتاج تختص فقط بالإنتاج أما تسويق المنتجات به المؤسسات التجارية المنبثقة عن شبكة التوزيع القديمة,
- فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة انجاز الاستثمارات, حيث تتولى مهمة انجاز الاستثمارات مؤسسات متخصصة.

1-3- أهداف إعادة الهيكلة العضوية و المالية: من الأهداف الأساسية التي كانت ترمي إليها عملية إعادة الهيكلة نذكر:

- تحسين الإنتاج كما ونوعا,
- تخفيض أسعار التكلفة,
- التخلص من نموذج تنمية ممركز لمرحلة السبعينات الذي يكلف الدولة مبالغ ضخمة,
- استعادة الانضباط,
- زيادة تحفيز العمال و المسيرين,
- تخفيض تكاليف الخدمات العامة,
- التخفيف من العراقيل البيروقراطية و التبذير,
- تحسين الاتصال.

2- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية:

أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات, تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة , تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير, حرية تحديد أسعار منتوجاتها و أجور عمالها , إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق) , و معاقبتها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير , و هذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد, و يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس, إن

سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية العامة و منذ بداية الثمانينات لم تخرجها من الأزمة التي تتخبط فيها, فمن بين أسباب الاستقلالية نذكر:

2-1- أسباب اقتصادية:

- مختلف المشاكل الناجمة عن إعادة الهيكلة و عجزها عن التحكم في الاقتصاد الوطن,
- المرور من نمو اقتصادي موسع إلى نمو اقتصادي يحتاج إلى التكثيف و كان يتبع هذا تدهور إنتاجية المؤسسات,
- وجود مجموعة من القوانين و الأوامر تجاوزتها الأحداث و التي تتناقض مع القانون الاقتصادي,
- عجز الدولة عن مواكبة هذه المؤسسات ماليا بسبب الأزمة الإقتصادية,
- إعطاء فرصة لهذه المؤسسات من أجل إتخاذ القرار الإقتصادي السليم بعيدا عن الوصاية التي إنتهجت في وقت ما سياسة إجتماعية على حساب مردودية هذه المؤسسات.

2-2- أسباب سياسية و قانونية:

- تداخل مهام الدولة كسلطة سياسية و كقوة اقتصادية,
- الدخول في اقتصاد السوق و فتح مجال المبادرة الفردية.

و لهذا شرع إبتداءا من النصف الثاني لعقد الثمانينات في إيجاد هيكل جديد للمؤسسات القادرة على التأقلم مع المحيط الجديد ومن أهداف استقلالية المؤسسات يتمثل الهدف الأساسي في البحث عن فعالية أحسن للجهاز الاقتصادي و من الأهداف النوعية نجد:

- تخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإتخاذ القرار داخل المؤسسة,
- إعادة الاعتبار للمؤسسة الوطنية لتجديد شخصيتها و أهدافها,
- منح المؤسسة حق إدارة الأعمال بنفسها عبر تنظيم العلاقات الاقتصادية واختيار المتعاملين,
- إعادة الاعتبار لروح المبادرة و الابتكار و خلق نظام تحفيز يتماشى و أهداف المؤسسة.

3- التطهير المالي للمؤسسات:

استفادت المؤسسة الاقتصادية في ظل إصلاح المنظومة المالية المصرفية بامتياز التطهير المالي و ذلك وفقا للإجراءات و المعايير المحددة في القانونين رقم 27 المؤرخ في 16 مارس 1991م و القانون رقم 91-02 المؤرخ في 28 أوت 1991م المحدد لمعايير التطهير المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث جندت البنوك مبلغ 6340 م.د.ج لـ 20 مؤسسة تابعة لصندوق المساهمة, فضلا عن 696.5 م.د.ج لصالح الحسابات الجارية المشتركة المتأتية من مساهمات الدولة في إطار الانتقال إلى الاستقلالية أي بمجموع 7036.5 م.د.ج و المقابل استفادت المؤسسات من تحويل الديون إلى سندات ا لخزينة بقيمة 2816 م.د.ج[1].

كل هذا الإنفاق لم ينعش القطاع العام بل على العكس أدى إلى تفكيك الاقتصاد و تبديد الثروة الوطنية و تم الاستغناء عن الكثير من الإطارات المسيرة , و يبقى أداء المؤسسات العمومية بعيدا عن كل معايير و مبادئ التسيير الفعال و الهادف لتحقيق الربحية و المردودية و إذ نجد أن الاصلاحات التي تمت لحد الآن و لم تتعدى حدود محاولة التخفيض من التكاليف , دون التفكير و الاهتمام بنوعية المنتوج , كيفية تسويقه المنافسة ...إلخ[2].

4- أثار الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية:

بالإضافة إلى التطهير المالي الذي نجم عن الإصلاحات الإقتصادية يمكن أن نلخص مختلف الآثار المترتبة من خلال التطرق إلى أنواع الأخرى التالية[3]:

4-1- الأثر الانتاجي: أن سعي المؤسسة الدؤوب من أجل تحسين الإنتاج و رفع الإنتاجية و تقليل التكاليف المباشرة و غير المباشرة يجعل من البنوك في ظل الإصلاحات الأخيرة فرص متاحة في يد المؤسسة حيث أن عملية تمويل المسار الإنتاجي من مرحلة التموين إلى مرحلة البيع مرورا بالمراحل المختلفة يجعل من الوظيفة الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية أكثر تطورا و عصرنة في

1 عبد اللطيف بلغرسة, **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية..., الملتقى-الوطني-الأول-حول-المؤسسة-الإقتصادية,2003.**

2 SALAAH. Mouhoubi , **L algerie à l épreuve des réformes économiques**, OPU, Alger, 1998, . p53

3 عبد اللطيف بلغرسة, **المرجع الأسبق.**

ظل المنافسة الشرسة للمنتوجات الأجنبية, ذلك أن إصلاح البنوك و تطبيق مفهوم خطر البنكي و الاعتماد على الفعالية الإنتاجية و البحث عن الجدوى الاقتصادية كل ذلك و إن ظهر كشروط قاسية إلا أنه يمثل عوامل تحفيز و عناصر تشجيع للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لكن تحسن من إنتاجها و تجود من إنتاجيتها و ترتفع بمنتوجاتها إلى مستوى المعايير الدولية لكي تنافس مثيلاتها الأجنبية في الداخل و تزاحم منافسيها في الخارج, و لن يكون لها ذلك إلا بعصرنة الجهاز الإنتاجي و تأهيل الطاقم البشري و تأمين المورد المالي, لذلك فإن الإصلاحات المالية المصرفية قد كانت محفزة للمؤسسة الاقتصادية في الجزائرية و لا أدل على ذلك أن استفادت مؤسسات كثيرة جزائرية من شهادة المطابقة الدولية إيزو.

4-2- الأثر التسويقي: إن عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي و الدخول في نظام اقتصاد السوق فرض على المؤسسة المالية و المصرفية العصرنة و التجديد من خلال عملية التوسيع و تطبيق إستراتجية كسر التقليد حيث أصبحت لديها تقنيات تمويل مرحلة ما بعد الإنتاج و هو ما تم فعلا من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتوج و عدم الاحتباس في مفهوم البيعي حيث مولت البنوك الحملات الإشهارية و كذا المعارض و تقنيات ترقية المنتوج إشهاريا و إعلانيا و هذا في الداخل و الخارج, و لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية من ذلك أيما استفادت من خلال إمكانية توفر الفرص لتسويق منتوجاتها محليا و دوليا مما أهلها لتكوين رقم أعمال معتبر و تحقيق مستوى أرباح مرتفع ساعدها على نموها التطور و توسيع رقعة نشاطها, و من أمثلة التقنيات البنكية في هذا الصدد القرض المستندي و القروض التصديرية و قروض الإسناد و التي يرتفع حجمها من سنة إلى أخرى ليصل في سنة 2001م إلى 34% من مجمل القروض البنكية الموجهة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4-3- الأثر الجبائي: إن جباية المؤسسة الاقتصادية تدخل ضمن الإستراتجية العامة للسياسة المالية للدولة و اعتمادا على ذالك فإن الإصلاحات المتعلقة بها قد أثرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

- فالجباية تكون فعاليتها أكبر و مردودها أكثر مما كانت علية في الفترة ما قبل الإصلاحات, فقوة المؤسسة الجزائرية و إرتفاع هامش ربحها يعود بشكل إيجابي على الجباية هذه المؤسسات.

- رفع القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية تطبيقا لبرنامج و استراتجية النمو عن طريق الرفع من الحواجز الجمركية المفروضة على منتوجات المؤسسات الأجنبية المنافسة وتخفيض حواجز عملية التصدير.

- التنويع في الضرائب المباشرة و خاصة الضرائب على المشتريات سواء أكان للحد من الطلب بزيادة هذه الضرائب أو لزيادة الطلب لإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد عن طريق تخفيض الضرائب حيث لا يخفى في هذه الحالة الأثر السلبي و الآخر الإيجابي على برنامج نمو و تطوير و توسيع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

4-4- الأثر التأهيلي: أثرت الإصلاحات المالية و المصرفية على برنامج تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر قصد تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي حيث يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات و إصلاحات داخلية على جميع المستويات و تبعا لهذا: فإن هدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد, الأسواق المالية و التشغيل, و إنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة.

لذلك فإن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة, أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات و حماية المؤسسة التي لها صعوبات.

و عموما فمن وجهة نظر المؤسسات يعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة و بهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث: الخوصصة

الخوصصة هي انتقال الأنشطة و الممتلكات من الدولة إلى القطاع الخاص مع تقليص دور الدولة في خلق الأسواق, و بعبارة أخرى هي تحجيم دور الدولة مقابل توسيع و تفعيل القطاع الخاص سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات[1].

لم تكن الخوصصة الخيار المفضل المطروح على الطاولة في إطار الإصلاحات الإقتصادية, لما يترتب عليه من نتائج سلبية على الصعيد الإجتماعي, إلا أن الوظعية المزرية التي مر بها القطاع العام, كان لا بد من خوصصة بعض مؤسساته التي لم تتمكن الإصلاحات الإقتصادية السابقة من الرفع من قدراته, و الخوصصة ليست هدفا في حد ذاتها, إنما هي وسيلة لتحقيق كفاءة الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية, حيث يتطلب تحسين أداء هذه المؤسسات إحداث تغييرات جذرية عديدة في كافة عناصر المؤسسة سواء كانت تقنية, هيكلية , مادية أو بشرية.

1- تدهور وضعية القطاع العام:

يرجع سبب لجوء الجزائر لخوصصة مؤسساتها العمومية إلى عدم نجاعة و فعالية هذا القطاع, و ظهوره بصفة سلبية بعد إنخفاض أسعار البترول, و تدهور وضعيته مما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة, في الوقت الذي كان فيه من الواجب أن يكون مصدرا للتمويل و تنمية الإقتصاد الوطني.

فلقد تميزت المؤسسات العمومية في بداية الثمانينات بضعف الإنتاج و لم تستطع تغطية نفقاتها, و لم يرتفع الإنتاج الوطني الخام إلا بنسبة 2.3% (خارج المحروقات و الإنتاج الزراعي) مع توقع إرتفاعه بنسبة 6.6% في أواخر الثمانينات و هذا راجع إلى جمود الإنتاج الصناعي, و عدم استعمال المؤسسات العمومية لكل طاقاتها الإنتاجية و التي لم تتعدى نسبة 52%, مما أدى إلى عجزها ماليا, و إضافة إلى رفع أجور المستخدمين بشكل لا تتماشي و القدرات المالية لهذه المؤسسات.

1 أنطوان الناشف, **مفهوم جديد لفكرة الدولة**, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت- لبنان ,2000,ص 74.

من أسباب تدهور وضعية القطاع العام, إنعدام المنافسة, مما يؤدي بها إلى فقدان الفعالية و خاصة و أن الدولة تطبق أسعارا للمنتوجات و الخدمات أقل من تكلفة إنتاجها(أقل من سعر السوق), و كذلك الفائض الموجود في العمالة, الشيء الذي يؤثر على نشاط المؤسسة فيعرضها إلى خسائر مستمرة مما يستدعي الدولة لتمويل هذه الخسائر, و نظرا لمحدودية قدراتها على التمويل فإنه يعرض ميزانية الدولة إلى العجز, الشيء الذي يجعل الدولة تلجأ إلى الاستدانة الأجنبية أو الإصدار النقدي لتغطية هذا العجز.

2- خوصصة المؤسسات العمومية:

بفعل المرسوم الرئاسي رقم 95/22 و المتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية , بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 , حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة التي يعمل معظمها في قطاع الخدمات, في نهاية عام 1996 تسارعت عملية حل الشركات و خوصصتها بعد انشاء 5 شركات جهوية قابضة, حيث تم خوصصت أو حل أكثر من 800 مؤسسة محلية و هذا في شهر أفريل 1998, كما اعتمد برنامج ثاني للخوصصة في نهاية 1997 يركز على المؤسسات العامة الكبرى , يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة 1999/1998.

و لإعطاء دفعة جديدة لمسيرة الخوصصة, تم اتخاذ العديد من الإجراءات و منها تخفيف الضوابط على الاستثمار الخاص, والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في معظم القطاعات الاقتصادية بما في ذلك التعدين و الاتصال, فيما جري الإعداد لفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة و الهيدروكربونيات, و لإعطاء دفع جديد لمواصلة عمل التنظيم و تسير خوصصة المؤسسات العمومية, تم تأسيس جهاز جديد بمقتضى الأمر رقم01-04 الصادر في20 أوت 2001, دخل حيز التنفيذ سنة 2002, و من بين أهدافه في إطار الجهاز الجديد[1]:

- تحديد إطار قانون و تنظيم موحد لتسير خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية,

1 برحومة عبد الحميد, **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ1988...**, مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد06, 2006

- المساهمة في تحرير الاقتصاد و تدعيمه باللجوء لآليأت السوق كوسيلة ضبط,
- استفادة الدولة من كامل حقوق ملكية المؤسسات العموميةٌ من خلال مجلس مساهمات الدولة.

من خلال هذه الأهداف, تسعى الدولة لجعل الخوصصة محور تنموي و بمثابة استثمار يحٌتاج الدعم و التشجيع.

المطلب الرابع: إصلاح مناخ الإستثماري لقطاع الخاص

لقد بدأت السلطات في تجسيدٌ برنامج الإصلاحات من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم 11/88, ثم قانون 25/88 و المتعلق بتوجيه الإستثمارات الخاصة, القانونان يعٌتبران بمثابة بادرة لظهور الاستثمار الخاص بأسس جديدٌة تتلاءم و المتغيرات الداخلية و الخارجية, كما تم إصدار القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض حيث يسمح للمستثمرين المقيمين بحرية تنقل رؤوس الأموال من و إلى الخارج لتمويلٌ مختلف النشاطات, إلا أن هذه الجهود في بداية الأمر أدت إلى نتائج متواضعة, في بدايةٌ التسعينيات بقي الاقتصاد الجزائري يعٌاني من ركود حاد ناتج أساسا عن عدم وجود انطلاقة فعليةٌ للبرامج, و كذا استمرار التدني في المداخيلٌ البترولية و ارتفاع معدلات خدمة المديونية و الإختلالات في الميزٌانية و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الوضع الأمنيً , أمام هذه الوضعيةٌ صدر المرسوم التشريعٌ رقم 93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتضمن ترقيةٌ الاستثمار و الذي أعٌتبر نقطة تحول و إرادة حقيقٌيةٌ للانفتاح الاقتصادي حيث نص على ما يلٌي[1]:

- منح امتيأٌزات مالية و جبائية للقطاع الخاص المحلي و الأجنبي,
- إنشاء وكالة دعم و متابعة الاستثمار, تابعة لرئاسة الحكومة تهدف لخلق مناخ استثماري و تجنب الإجراءات البيرٌوقراطية,
- حق رؤوس الأموال المستثمرة في الاستفادة من العملة الصعبة القابلة للتحويل.

1 برحومة عبد الحميد,**المرجع الأسبق**,ص 122.

هذه الإجراءات التشريعية سرعان ما تجسدت في الميدٌان, حيثٌ تم تسجيلٌ17736 مشروعا على مستوى وكالة سمح بخلق 916736 منصب عمل, كما تم تسجيلٌ 247 مشروع في إطار الشراكة مع الدول الأوروبية و أمريكا بتكلفة إجمالية تقدر86 مليار دينار.

المبحث الثالث:

الإصلاحات في السياسة المالية

عمدت الجزائر بعد الاستقلال إلى إنشاء برنامج ضخم لبناء إقتصاد قوي, و اعتمدت سياسة الصناعات المصنعة و برامج المخططات التنموية, و جعلت من إيرادات المحروقات وقود هذه البرامج من حيث التمويل, و لتغليب السياسة الإجتماعية على الجانب الإقتصادي من خلال التوظيف الغير مدروس, أهملت الجزائر جانب مهم و هو قدرة المؤسسات الإنتاجية على التنافس و اعتمادها على نفسها و جعلت السياسة الاقتصادية لهذه المؤسسات هي الأخرى مرهونة بدعم الدولة, و بالتالي لم تصبح هذه المؤسسات تحقق أرباحا, و فوتت الجزائر على نفسها مصدرا بديلا من مصادر الإيرادات, أثبتت الأزمة البترولية سنة 1986 غياب التنوع في الإيرادات الدولة التي امتدت إلى أزمة إقتصادية و إجتماعية و حتى سياسية, و مما سبق إنتهجت الجزائر سياسات إصلاحية مست جميع القطاعات الإقتصادية و على رأسها إصلاحات في السياسة المالية , و الجدير بالذكر أن تصدر الجزائر لهذه الإصلاحات لم يكن إختياريا إراديا بل كان خيارا صعبا دفعت إليه الجزائر في ظل أزمة إقتصادية خانقة نجم عنها تداعيات إجتماعية و سياسية كبيرة.

المطلب الأول: الإصلاح الضريبي

1- أهداف و محتوى الإصلاح الضريبي لسنة 1991:

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف, يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- تحقيق نمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي, مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات, الناجم عن تعدد الضرائب من جهة و ارتفاع معدلاتها من جهة أخرى,
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات, لكون هذه الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار,
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم, بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك,
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية و الاقتصادية للبلاد, إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي, و تباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق و جهات البلاد,
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته, و مكوناته بشكل يسهل التحكم فيه, بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

2- تشخيص الإصلاحات الضريبية:

يرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي [2]:

الضريبة على الدخل الاجمالي, الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على القيمة المضافة.

1 قدي عبد المجيد, الملتقى الوطني. **الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**. البليدة: 20-21 ماي 2002

2 ناصر مراد, **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**,مجلة الباحث,العدد الثاني,ص25-26.

2-1- الضريبة على الدخل الإجمالي: لقد أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 , و تنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي : تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل, و تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة, و تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية.

2-2- الضريبة على أرباح الشركات: إن من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة , 1988 يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة و إخضاعها لمنطق و قواعد السوق, و لتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991, حيث تنص المادة رقم (135) من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة على ما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة , 136 و تسمى هذه الضريبة, الضريبة على أرباح الشركات .

2-3- الرسم على القيمة المضافة: أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 , بالمقابل ألغي النظام السابق المتشكل من الرسم (TUGP), الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGPS) و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات وذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده و عدم ملائمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني, و حسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة (TVA) إن هذا الرسم المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية و التجارية, و تتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الإستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات, كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي.

الجدول الموالي يبين حجم ضرائب على الدخل, و الأرباح, و الأرباح الرأسمالية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) .

جدول رقم (06) الوحدة: مليار دينار

السنة	المبالغ	السنة	المبالغ
1994	265	**2003**	125
1995	389.7	**2004**	144.6
1996	563.5	**2005**	167
1997	646.6	**2006**	2257
1998	466.6	**2007**	960
1999	632	**2008**	3011
2000	1255	**2009**	2231
2001	1054	**2010**	2622
2002	1055	**2011**	3550

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الجدول الموالى يبين تطور الإيرادات بشقيها البترولي و الغير بترولية

الجدول رقم (07) **الوحدة** بمليون دينار

السنوات	نوع الإيرادات			مجموع الإيرادات
	الجبائية	منها البترولية	غير الجبائية	
1990	147 300	76 200	5 200	152 500
1991	244 200	161 500	4 700	248 900
1992	302 664	193 800	9 200	311 864
1993	300 687	179 218	13 262	313 949
1994	398 350	222 176	78 831	477 181
1995	578 140	336 148	33 591	611 731
1996	786 600	495 997	38 557	825 157
1997	878 778	564 765	47 890	926 668

774 511	66 127	378 556	708 384	**1998**
950 496	75 608	560 121	874 888	**1999**
1 578 161	55 422	1 173 237	1 522 739	**2000**
1 505 526	150 899	956 389	1 354 627	**2001**
1 603 188	177 388	942 904	1 425 800	**2002**
1 974 466	164 566	1 284 975	1 809 900	**2003**
2 229 899	163 789	1 485 699	2 066 110	**2004**
3 082 828	174 520	2 267 836	2 908 308	**2005**
3 639 925	205 041	2 714 000	3 434 884	**2006**
3 687 900	209 300	2 711 850	3 478 600	**2007**
2 902 448	221 759	1 715 400	2 680 689	**2008**
3 275 362	201 750	1 927 000	3 073 612	**2009**
3 074 644	275 000	1 501 700	2 799 644	**2010**
3 403 108	424 810	1 529 400	2 978 298	**2011**
3 469100	298 300	1 519 000	3 170 700	**2012**
3 820 000	372 700	1 615 900	3 447 300	**2013**

المصادر: وزارة المالية/ الديوان الوطني للإحصاءONS.

الشكل الموالى يبين تطور حجم الجباية العامة في الجزائر

الشكل رقم (14) تطور الفرق بين الجباية البترولية و الجباية الغير بترولية

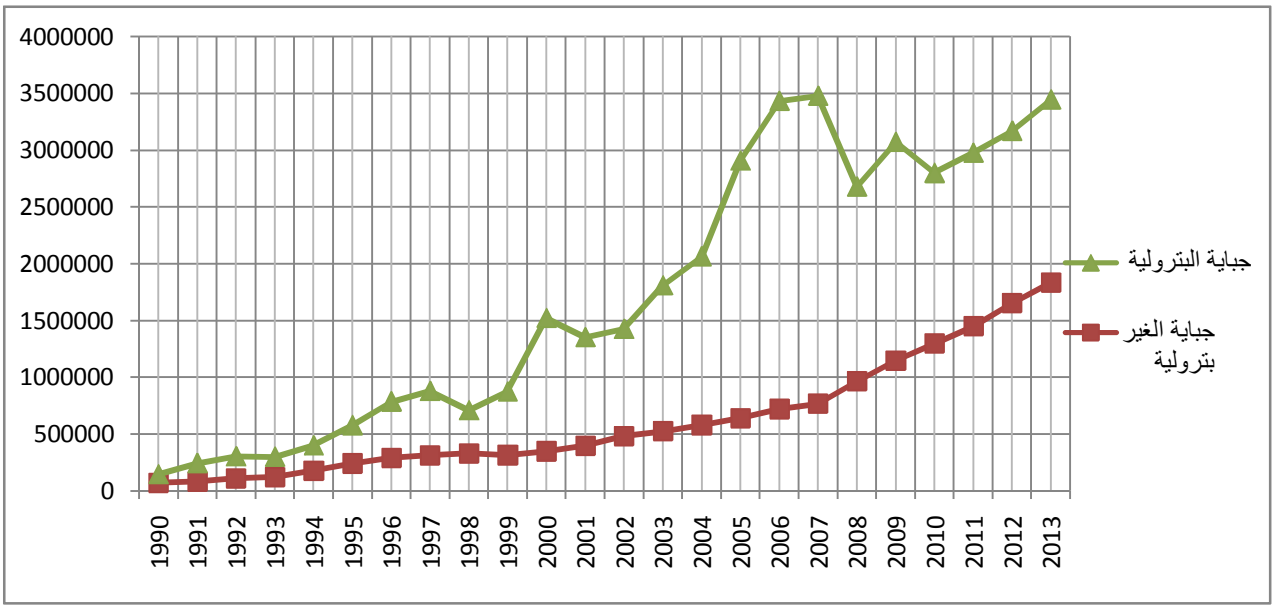

المصدر: إعداد الباحث

إن عدم إستقرار الجباية البترولية راجع بالدرجة الأولى إلى إرتباطها بالسوق الدولية فقد سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاع مستمر فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008 كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007 , و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008 كذلك , حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية و جيوسياسية , و مضاربة, و يمكن تجزئتها إلى مرحلتين, الأولى: 2005-2007 , و الثانية 2008 , فخلال المرحلة الأولى تسبب في ارتفاع الأسعار و بدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي 80 مليون برميل في اليوم سنة 2004 استجابة لتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية, كالهند , و البرازيل , و الصين التي حققت نمو بلغ13٪ سنة 2007 , في ظل ازدهار و تجدد الصناعة البترولية , و كذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط , و لعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 و الحرب اللبنانية الإسرائيلية , و

الاحتقان الإيراني- الغربي بسبب برنامج إيران النووي , و كذا الاضطرابات التي شهدتها كلا من فنزويلا و منطقة القبائل في نيجيريا, أما بالنسبة للمرحلة الثانية فكان السبب المباشر لارتفاع سعر النفط اشتداد المضاربة , جراء زيادة تدفق الأموال المضاربة إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذ لاستقبال استثمارات متزايدة من المؤسسات المالية , نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم و السندات , و تجنبا لتداول السندات الملوثة , في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة عادتا إلى ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية, حيث يتم تداول100 مليون برميل يوميا في الأسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ 86 مليون برميل[1].

من الملاحظ من الشكل البياني التقلبات التي إتسمت بها الجباية البترولية و هذا راجع إلى إرتباطها بالمتغيرات الخارجية, الطفرة النوعية في زيادة الأسعار خلال الفترة2002 إلى غاية 2008.في حين نلاحظ تناسب في الجباية الكلية لإرتباطها إرتباط كبير بالجباية البترولية منذ بداية الإصلاحات و هذا راجع إلى عدم مرونة الإقتصاد نحو التغيرات الجباية, و ضعف البنية الإقتصادية خصوصا خلال الأزمة في فترة التسعينيات, و بحلول 2007 شهدت الجباية العادية ميل حاد نحو التصاعد و هذا راجع إلى برامج الإقتصادية المقدمة من طرف الدولة و التي سمحت للقطاع الإقتصادي بالنمو كبرنامج الإنعاش الإقتصادي و برنامج دعم النمو الإقتصادي, مما أدى إلى زيادة المردودية في الجباية العادية. و بالرغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لم نلاحظ تطورا كبيرة لإيرادات الجزائر خارج المحروقات و مازال الإقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار المحروقات, و من ملاحظ أنه رغم الإصلاحات الضريبية التي أحدثتها الجزائر إلا أن الإيرادات لا تزال مرهونة بمداخيل المحروقات و التي أصبحت تشكل نسب عالية في الإيرادات الموازنة العامة فعلى سبيل المثال شكلت المحروقات في سنة 1998 حوالي 53% من إجمالي الإيرادات الجبائية لترتفع في سنة 2006 إلى

1 عيه عبد الرحمان, **المرجع الأسبق**, ص 25.

79%, فغياب قطاع إنتاجي فعال يكون بديلا عن المحروقات يرسخ التبعية الموازنة العامة للتقلبات العالمية التي تأثر على أسعار المحروقات.

المطلب الثاني: التسديد المسبق للديون الخارجية

أصبحت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية المدينة و من بينها الجزائر في مسارها الإقتصادي كأحد أبرز المشاكل التي أصبحت تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان, بل أصبحت لبعضها أزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي بشكل مباشر, و هو ما يتطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة, و يعتبر الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال و حتى نهاية التسعينات, و قد تمثل ذلك في الأحجام الضخمة من القروض الخارجية التي حصلت عليها الجزائر من أجل تطبيق سياساتها الإقتصادية المنتهجة و التي إحتاجت إلى تمويل كبير من مختلف المصادر خلال هذه الفترة .

1- أسباب المديونية الخارجية الجزائرية:

هناك عدة أسباب ساهمت في إنشاء و تفاقم أزمة المديونية الخارجية الجزائرية أهمها:

1-1- تقلبات قطاع المحروقات: اعتمدت الجزائر اعتمادا مطلقا على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, و لتحقيق ذلك قامت بتكثيف إنتاج المحروقات و تتطلب ذلك إنفاق استثمارات ضخمة في القطاع البترولي, غير أن تعرض هذا القطاع إلى تقلبات كبرى و تذبذب في الأسعار أثر بشكل مباشر على تفاقم أزمة المديونية فخلال الصدمتين البتروليتن سنتي 1973 و1979 ارتفاع سعر النفط مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات, و كنتيجة لهذا اتبعت الجزائر سياسة الاقتراض معتمدتا على تكهنات ارتفاع أسعار النفط للفترات اللاحقة لكن حدث العكس إذ انخفض سعر البترول سنة 1986 مما أدى إلى تقليص

عائدات صادرات المحروقات, و من ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات و عدم القدرة على تسديد الديون تسبب هذا الانخفاض في خسائر للجزائر قدرها 9 مليار دولار.

1-2- ضخامة الجهود الاستثمارية: اعتمدت الجزائر منذ السبعينات سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي يتطلب استثمارات ضخمة فائقة لإمكانيات التمويل المحلية مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية نظرا لاعتقاد راسم السياسة الاقتصادية الجزائرية أنه لا يمكن تجوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة, غير أن تمويل هذه الاستثمارات عن طريق القروض الخارجية جعل من الجهاز الإنتاجي جهازا تابعا للخارج, إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية و السلع الوسيطة.

1-3- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي: تمثل نتائج الاستثمار التي تحققت إلى حد الآن في مختلف قطاعات و فروع الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية كانت في مجملها نتائج ضعيفة و غير مشجعة, إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي, و زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج و التصدير.

إن ضعف هذه النتائج المحققة قد ترتب عنها ضعف في حصيلة الصادرات, و يزداد هذا الضعف في هذه الحصيلة إذا ما استبعدنا حصيلة صادرات قطاع المحروقات, و هو ما جعل تلك الحصيلة لا تكفي لتغطية الواردات من السلع و الخدمات, و تسديد خدمات المديونية الخارجية لتغطية النقص الحاصل في الموارد المحلية و معالجة الصعوبات المالية التي تواجهها.

و مما زاد من عدم فعالية الجهاز الإنتاجي السياسة الإجتماعية منتهجة من الدولة و التي غلبت الجانب الإجتماعي على الجانب الإقتصادي في المؤسسة الجزائرية.

1-4- غياب السياسة السليمة للاقتراض: هناك عدة معايير يمكن من خلالها الحكم على غياب السياسة السليمة للإقراض في الجزائر و من أهمها:

- عدم وجود تناسب بين تركيبة العملات الأجنبية المكونة للدين الخارجي و بين نمط التجارة الخارجية, حيث أن صادرات الجزائر تتم بصورة شبه كلية بالدولار الأمريكي و مع انخفاض قيمة الدولار مع ثبات العملات الأخرى يفاقم حجم الدين الخارجي.
- ارتفاع حصة القروض قصيرة الأجل من إجمالي القروض و ما تبعها من شروط قاسية خاصة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة فيها.
- عدم المصداقية في تسيير القروض حيث استعملت نسبة كبيرة منها في تمويل الواردات من السلع الكمالية.
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج التي حققتها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.

2- الجزائر و المؤسسات المالية الدولية:

إن الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر و المتمثلة بانهيار أسعر البترول, دفعت الجزائر غلى اللجوء إلى المنظمات الدولية, و قد بدأ دور الصندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989, الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا, و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية, و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف, كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص[1].

و قد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 , و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة و على ضوء ذالك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى

1 بطاهر على, **سياسات التحرير و الإصلاح في الجزائر** ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الأول, ص181.

خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي , و إنهاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية , كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف , و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية .

أما ثاني إتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كان في جوان 1991 , و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات , كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

و عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 و الذي أنبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1افريل 1994 إلى31 مارس 1995 , و إتفاق أخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 – 1أفريل 1998) , كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء إتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين[1] .

3- تطور المديونية في الجزائر:

نظرا للأزمة التي مرت بها الجزائر تطورت الإستدانة في بداية التسعينيات لتشهد أعلى مستوياتها , و الجدول الموالي يبين تطور الديون بأنواعها الطويلة و المتوسطة وقصيرة الأجل.

1 بطاهر على, **المرجع السابق**, ص 183.

جدول رقم (08) تطور الديون الخارجية الوحدة مليار دولار أمريكي

نوع القرض / السنوات	قروض متوسطة و طويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	المجموع
1990	26,588	1,791	28,379
1991	26,636	1,239	27,875
1992	25,886	0,792	26,678
1993	25,024	0,7	25,724
1994	28,85	0,636	29,486
1995	31,317	0,256	31,573
1996	33,194	0,421	33,615
1997	31,06	0,162	31,222
1998	30,261	0,212	30,473
1999	28,14	0,175	28,315
2000	25,088	0,173	25,261
2001	22,311	0,260	22,571
2002	22, 540	0,102	22,642
2003	23,203	0,150	23,353
2004	21,411	0,41	21,821
2005	16,485	0,707	17,192
2006	5,062	0,55	5,612
2007	4,889	0,717	5,606
2008	4,282	1,304	5,586
2009	4,356	1,331	5,687
2010	3,268	1,778	5,046
2011	2,489	1,142	3,631
2012	2,068	1,205	3,273
2013	3,758	1,328	5,086

المصدر: بنك الجزائر

الشكل الموالي يبين تطور حجم الديون منذ سنة 1990 إلى غاية 2013.

الشكل رقم (15) حجم الديون عبر السنوات

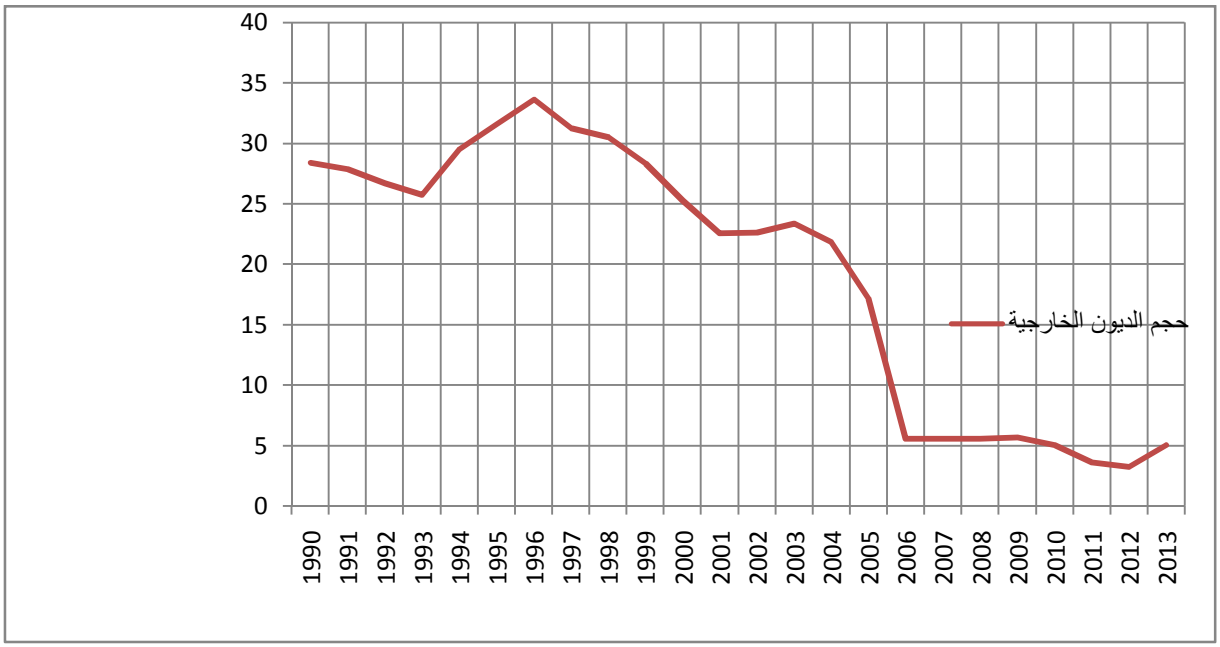

المصدر: إعداد الباحث

شهدت المديونية الإجمالية للجزائر إرتفاعا ملحوظا ما بين سنتي 1993 إلى غاية 1998 و هذا راجع على لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية و طلب دعمها في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية, إلا أنه و مع نهاية التسعينات و بداية الألفية الثانية إنخفظ مجموع الديون نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات التي شكلت تحولا في المديونية الخارجية, و اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية , مما سمح باستقرار الدين الخارجي .

4- التسديد المسبق للديون:

لجأت الجزائر إلى تحديد رزنامة مع نادي باريس لتسديد ديونها قبل التاريخ المحدد لذلك و استفادت بالمقابل من إجراءات تسهيلية , و قد ساهم في ذالك أن ارتفاع أسعار المحروقات على مستوى البورصات العالمية, يعتبر عامل مهم و دافع قوي للمضي قدما في هذا الإتجاه, الأمر الذي جعل المشاريع الاستثمارية الداخلية في منأى عن التأثر بتسديد الديون, حيث أن السلطات العمومية

أنفقت خلال البرنامج الخماسي 2005/ 2009 غلافا ماليا بلغ 90 مليار دولار. وتنعكس تصفية الديون الخارجية أيضا على القرارات و التدابير الاقتصادية الداخلية و تجعل الجزائر في أريحية إتجاه تعاملات المالية الدولية.

4-1- مراحل التسديد المسبق : إن البحبوحة التي شهدتها الجزائر حيث ارتفعت أسعار النفط لمستويات غير منتظرة الشيء الذي ضاعف عائدات المحروقات و التي انتقلت من 20مليار دولار سنة 2000 لتبلغ 45 مليار دولار سنة 2005 و 56 مليار دولار سنة 2010 و63 مليار دولار سنة 2013 .كما بلغت احتياطات الصرف مبالغ هامة بلغت ما يقارب 200 مليار دولار سنة 2013, هذه المبالغ الهامة كان لها دورا في تغطية المبالغ المستعملة في تسديد الديون بكل راحة ,و أعطت القدرة للحكومة لتتحلي بالشجاعة الكافية لتشهر رغبتها في تنفيذ عملية التسديد المسبق لديونها الخارجية ,و فعلا اتخذت الحكومة الجزائرية سنة 2004 قرار التوقف عن الإقتراض , كما سارعت إلى إجراء محادثات و اتفاقيات مع الهيئات الدائنة منها نادي باريس الذي وافق على مبدأ التسديد المسبق للديون الجزائرية عقب الطلب الذي تقدمت به الحكومة رسميا ,حيث تم تسديد 8 مليار دولار من مجمل الديون الخارجية والمقدر ب15.5 مليار دولار في فيفري 2006 و على صعيد آخر شرعت في إبرام اتفاقيات مع الدول الدائنة لتصفية ديونها,كما تمكنت الجزائر من إقناع دائنيها بتحويل ديونهم إلى استثمارات أجنبية مباشرة بناءا على اتفاقيات أبرمت سنة 2002 مع عدة دول على رأسها فرنسا و اسبانيا و ايطاليا ,حيث تم تحويل ما يقارب 200 مليون أورو إلى استثمارات مشتركة مما جعل الديون الخارجية تعرف انخفاضا ملموسا, و عليه أصبحت الفترة 2006/2004 فترة هامة في تاريخ الإقتصاد الجزائري حدث فيها انخفاض هام في حجم الدين الخارجي الذي انتقل من 21.82 مليار دولار سنة 2004 إلى 5.7 مليار دولار سنة 2006 و ما يزيد من أهمية هذه المرحلة بالنسبة للاقتصاد الوطني ,هو الاستقرار المالي العالي الذي أصبح يتمتع بها في ظل سياق عالمي يعاني من بوادر الأزمة المالية العالمية .

4-2- أهمية التسديد المسبق للديون: يعد التسديد المسبق للديون في حد ذاته أمرا بالغ الأهمية لعدة أسباب منها[1]:

- التقليل من الأثر السلبي للديون على أداء الإقتصادي,
- تحسين مستوى الأمن المالي و الإقتصادي الوطني, أي إستعادة إستقلالية القرار الوطني الذي تأثر تأثرا سلبيا كبيرا نتيجة الأزمة و اللجوء الإضطراري للمؤسسات النقدية و المالية الدولية التي أصبحت بذالك تشارك في إدارة الإقتصاد الوطني, و هو عادة ما ترفضه الدول,
- توفير هامش من المناورة اللازم للقيام بالإصلاحات المالية و الإقتصادية الضرورية و ذالك بعيدا عن كل الضغوط الأجنبية.

المطلب الثالث: تحرير التجارة الخارجية

إن العولمة الإقتصادية التي شهدها العالم, و التي امتدت أثارها إلى الدول النامية و خصوصا التي إنتهجت في سياستها الإقتصادية النظام الاشتراكي, فرضت تحولات جذرية على إقتصاديات هذه الدول و من بينها الجزائر, مما توجب عليها مسايرة الركب الإقتصادي في العالم بالعمل على الإنفتاح على الخارج, الأمر الذي أوجب على الجزائر تعديل جذري في سياستها الإقتصادية الخارجية, و ذالك بتحرير التجارة الخارجية و فتح المجال أما الخواص, لتخفيض العبء على ميزانية الدولة المنهكة أصلا بتدهور أسعار النفط في العالم.

1- أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن الوضعية الإقتصادية للجزائر لم تكن تختلف عن باقي الدول النامية, و التي تعاني من هشاشة البنية الإقتصادية و ضعفها, ناهيك عن أن الجزائر من الدول الريعية, و إعتمادها الأساسي هو على صادرات البترولية, و مرتبطة إرتباطا كبيرا بالتقلبات أسواق النفط, مما يجعل تجارتها الخارجية

1 مجيطنة مسعود , **التسديد المسبق للديون الخارجية حالة الجزائر**,مجلة الدراسات في الإقتصاد و التجارة الدولية,مجلد 01,سنة 2012, ص 103.

أكثر حساسية للهزات الإقتصادية, في غياب قطاع إنتاجي تنافسي يمكن الإعتماد عليه في خلق التوازن في التجارة الخارجية.

و مما سبق فإن السعي لتحرير التجارة الخارجية كان نتيجة أسباب كثيرة أهمها:

1-1- أزمة المديونية: أن الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر جراء إنهيار أسعار النفط في سنة 1986 كانت من الأسباب الرئيسية لإرتفاع نسب المديونية في الجزائر, إلا أنها لم تكن الوحيدة فالسياسة الإقتصادية المنتهجة في الفترة الممتد ما بين 1965 و 1988 و المتمثلة في النظام الإشتراكي ساهمت في زيادة الأعباء على الدولة في دعمها للمؤسسات الإقتصادية التي بدورها لم تكن تنتهج سياسة إقتصادية بقدر ما كانت تنتهج سياسة إجتماعية, في ظل ضمان التمويل من الدولة لهذه المؤسسات, بالإضافة إلى النتائج السلبية للديون الخارجية و المتمثلة في خدمة الدين التي كانت هي الأخرى تشكل عبئا على عاتق الدولة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة, و يجب علينا عدم إغفال الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر في بداية التسعينيات,و التي لم توفر المناخ الإقتصادي الجيد لجلب الإستثمارات الأجنبية.

1-2- ميزان المدفوعات: إن طبيعة الإقتصاد الجزائري و إرتباطه الوثيق بأسعار المحروقات كانت سببا في العجز المسجل في الميزان المدفوعات, بالإضافة إلى الصعوبات التي كان يواجهها القطاع الصناعي و عدم توفره على الكفاءة الإقتصادية للمنافسة المنتوجات الأجنبية , و تحجيم القطاع الصناعي بالقوانين الإقتصادية التي تعيق تقدم المؤسسة الجزائرية , و إحتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل كل ذالك سببا في العجز في ميزان المدفوعات المرتبط أساسا بالصادرات البترولية.

تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994).

جدول رقم (09) **الوحدة** : مليار دولار أمريكي

البيان / السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات	9.6	12.9	12.4	11.5	10.4	8.9
الواردات	9.5	9.8	7.8	8.3	8.0	9.2
الرصيد	0.1	3.1	4.2	3.2	2.4	0.3-

المصدر: بطاهر علي, رسالة دكتوراه, إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية,2006/2005. جامعة الجزائر.

2- مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

يمكن تتبُع سياسة تحرير التجارة في الجزائر من خلال أربعة مراحل[1]:

2-1- مرحلة التحرير المقيّد 1990: و تبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 – و الذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر, تلاه في نفس السنة إصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990, حيث في المادة الواحد و الأربعون منه يقرر و لأول مرة و منذ إقامة و تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين, إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي[2].

2-2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (90-1991): في ظل التشريعات السابقة و نظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام, و بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في

1 عبد الغفار غطاس و أخرون,**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**, مجلة الباحث, العدد2015/15, ص 285-286.

2 بلقاسم زايري, **أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر**, الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, 2004, ص09.

13 فيفري1991, الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية و يكرّس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات, كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد و التصدير.

2-3- مرحلة العودة إلى التقيّيد و المراقبة للتجارة الخارجية 1992: نظراً لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية, أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات و سيادة أنواع البيروقراطية, و استمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة, و التي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

2-4- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: بدأت هذه المرحلة سنة 1994 و هي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما, التي كانت في أفريل 1994 و تم خلالها إعادة جدولة الديون, و فيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية, إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة, و هذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات و تسريع عملية الانفتاح التجاري, من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي, ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات, بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

3- الإنظمام إلى التكتلات الدولية:

3-1- منظمة التجارة الدولية: جاءت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد انتهاء جولة الأورجواي في أول جانفي 1995, أما فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية فقد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات, حيث أعدت الحكومة الأمريكية في عام 1945 مشروعا لإنشاء هذه المنظمة بالإضافة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي و

البنك العالمي في إطار اتفاقية بريتين وودز, إلا أن هذا المشروع لم ير النور بسبب اعتراض الكونجرس الأمريكي عليه, ولكن نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين, برزت أهمية إيجاد منظمة التجارة العالمية من جديد و بدأت المطالبة بإحياء هذه الفكرة خلال جولة الأورجواي التي بدأت عام 1986 , و بعد مناقشتها و الاتفاق عليها تم الإعلان عن المنظمة العالمية للتجارة في مراكش بالمغرب عام 1994 لتبدأ العمل في أول جانفي 1995.[1]

3-1-1- مراحل الإنضمام: لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة, حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987, في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998 منذ تأسيسه سنة 1995, عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012. ويصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أفريل 2013 أثناء هذه الفترات, قام بدراسة النظام التجاري الجزائري, و قد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 و تمت مراجعته في 2008, من جهة أخرى, تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا, فنزويلا, البرازيل, كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد, العوائق التقنية للتجارة, وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية, تطبيق الرسوم الداخلية, المؤسسات العمومية و الخصخصة, الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة, أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر

1 الجوزي جميلة, **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**,أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر , , 2007 ص 97 .

(13) دولة, سجل فيها تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول. لأروغواي, سويسرا و الأرجنتين.

3-2- الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل, تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ,تعاون اقتصادي و مالي ,تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

3-2-1 مراحل الإنضمام: تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية, و دخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في01 سبتمبر2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير و متابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر2004.

و قد اتخذت إجراءات لحماية المنتوجات الوطنية و ذلك عبر:

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع (المادة22),
- إجراءات تعويضية (المادة 23),
- إجراءات حمائية (المادة 24),
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها (المادة11).

إنّ شروط و كيفيات تطبيق الإجراءات الحمائية و التعويضية و المضادة لإغراق الأسواق تمّ تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان2005 .

المطلب الرابع: السياسة المالية المنتهجة خلال2013/1990

عرفت الجزائر خلال فترة الإصلاحات و ما تلاها نوعين من السياسة المالية و ذالك مرهون بالوضعية الإقتصادية السائدة, و نلخصها في ما يلى:

1- سياسة مالية تقشفية:

هذه السياسة كانت مفروضة على الإقتصاد الجزائري و كان من أسبابها الإنهيار في أسعار المحروقات و التي كانت الجزائر تعتمد عليه في إدارتها للإقتصاد الوطني و الذي كانت الجزائر موجهة له و تتدخل في جميع جزئياته من توظيف و حجم الإنتاج و تحديد الأسعار, و جاءت الصدمة البترولية لتبين فشل هذا التوجه و ضرورة تعديل مسار الإقتصاد الوطني.

و في غياب الموارد الضرورية إضطرت الجزائر إلى إتخاذ إجراءات تقشفية و من بينها تقليص الإنفاق العام و رفع الدعم عن المواد الإستهلاكية و تعديل النظام الضريبي بما يسمح من خلق مصدر للتمويل الموازنة العامة بعيدا عن المحروقات, و ترتبت على هذه السياسة نتائج إجتماعية و إقتصادية سلبية, و لا يمكن إغفال الضغوطات المؤسسات الدولية و شروطها لتمويل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر, و مطالبتها بهذه الإجراءات التقشفية مقابل القروض الممنوحة, و امتدت هذه المرحلة إلى نهاية التسعينيات.

2- سياسة مالية توسعية

2-1 تطور النفقات العامة في الجزائر 2013/1990 تميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار في قطاع الصناعة واعتباره القطاع القادر على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة, و خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر, كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية, الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, و وسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية, و شهدت النفقات تقلبات راجعة لارتباطها بإيرادات النفطية.

و الجدول الموالى يبين تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (10) الوحدة مليون دينار

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1990	136 500	**2002**	1 550 646
1991	212 100	**2003**	1 639 265
1992	420 131	**2004**	1 888 930
1993	476 627	**2005**	2 052 037
1994	566 329	**2006**	2 453 014
1995	759 617	**2007**	3 108 669
1996	724 609	**2008**	4 191 053
1997	845 196	**2009**	4 246 334
1998	875 739	**2010**	4 466 940
1999	961 682	**2011**	5 731 407
2000	1 178 122	**2012**	6 844 100
2001	1 321 028	**2013**	6 879 800

المصادر: وزارة المالية/ الديوان الوطني للإحصاءONS

الشكل رقم (16) تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة

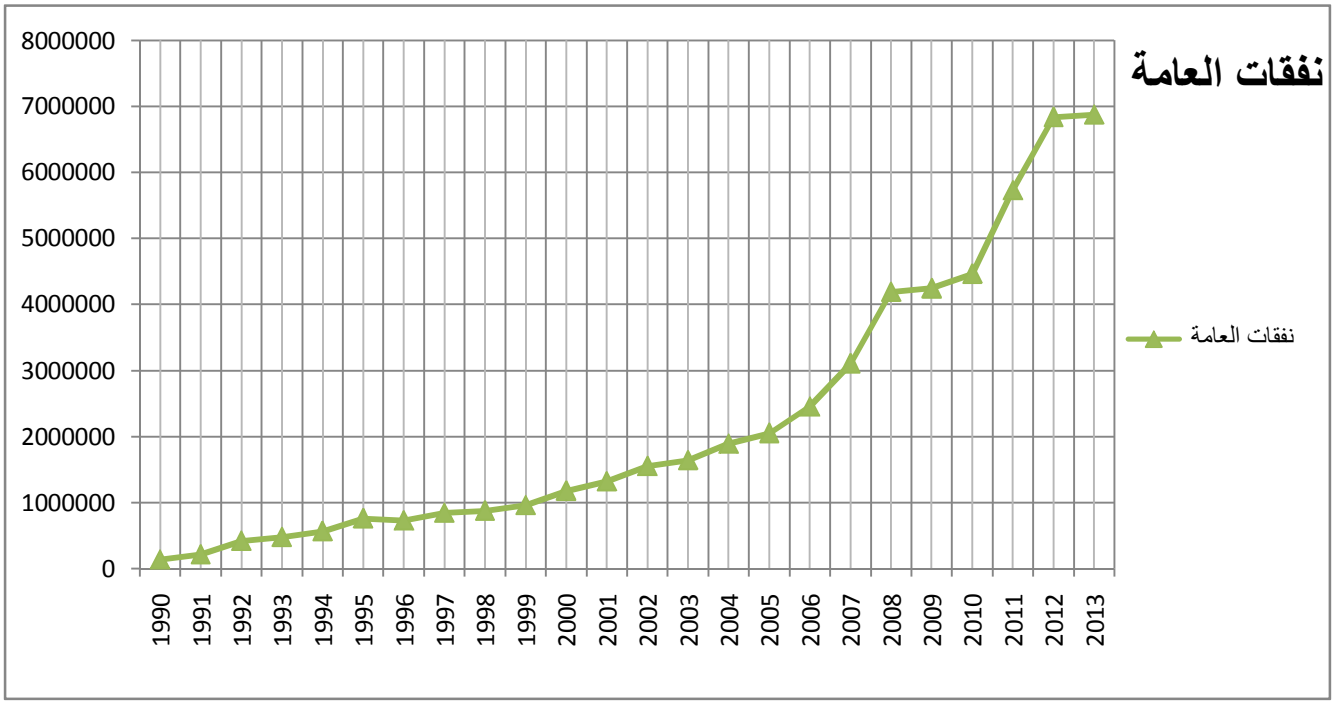

المصدر:من إعداد الباحث.

لقد سبق لنا في السابق الإشارة إلى السياسة المالية التقشفية التي انتهجتها الجزائر أثناء الأزمة و التي نلاحظها جليا في الجدول السابق من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999, و بسبب تحسن في أسعار المحروقات اتجهت الجزائر إلى السياسة المالية التوسعية لاستدراك النقص المسجل في سنوات الأزمة, و نلاحظ من الشكل السابق الميل الحاد للإنفاق العام إبتداءا من سنة 2000, فعمدت الجزائر إلى الزيادة في حجم الإنفاق بوتيرة متسارعة و ذالك عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي و سياسات التشغيل المعتمد للقضاء على البطالة و من أهمها دعم القطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و لقد شهدت أسعار النفط تحسنا ملحوظا مما جعل الجزائر تتبنى سياسة مالية توسعية لدعم الإقتصاد, و الخروج من حالة الركود السابقة و من بين مظاهر التوسعية في الإنفاق برامج الإنعاش الإقتصادي و المتمثل في[1]:

2-1-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: سنة 2004/2001 أو المخطط الثلاثي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 ملايير دولار أمريكي, قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار, بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

جدول رقم (11) توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

برامج	دعم الإصلاحات الإقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	65	113	210	90
نسبة مؤوية	%8.95	%12.38	%21.52	%40	%17.17

المصدر : قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الوحدة : المبالغ بمليارات دج

1 محمد مسعي, **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**, مجلة الباحث – عدد10 لسنة 2010.

2-1-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو: أو المخطط الخماسي الأول2005 /2009 الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار حوالي 114 مليار دولار (بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار) و مختلف البرامج الإضافية, لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا, و البرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش, و البرامج التكميلية المحلية, أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009فقد قدر بـ9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار, بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3-1-2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي: أو المخطط الخماسي الثاني2010 / 2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار, (بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار.

2-2- أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي: إن الهدف الأساسي لهذه السياسة هو رفع النمو في قطاعات خارج المحروقات و يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي و لو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا, إذ تراوح معدله بين % 4.7 في 2005 أدنى نسبة و% 9.3 في 2009 أعلى نسبة, و بمتوسط 6.1% لكل فترة الدراسة, و بذلك يمكن القول, مبدئيا, إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة, إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا, وأن معدله لم يتزل تحت 5% إلا في سنة , 2005 وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة , 2006 ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال الموسم 2009/2008 بـــ 6.2 مليون قنطار[1].

1 محمد مسعى, **المرجع الأسبق**, ص 153.

و فقا للوثيقة التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلى[1]:

- تنشيط الطلب الكلي,
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في مؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة,
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدلات النمو الإقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

1 نبيل بوفليح, **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر**, مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية, العدد 9 /2013

خلاصة الفصل:

إن السياسة الإصلاحية التي سعت في تحقيقها الجزائر ساهمت في إرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية, و لقد شملت الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية, فعدم الاكتفاء بالإصلاحات في السياسة المالية و تعديها إلى السياسة النقدية و القطاعات الإنتاجية, ساعد في خلق مناخ اقتصادي يساعد على المضي قدما في التنمية المتكاملة.

قد حقق الاقتصاد الكلي الجزائري أداء قويا في العشر سنوات الماضية, فمع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الكلية, و السياسة المالية التوسعية و المتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي و تضخم محدود و تخفيض حاد في الدين العام الخارجي, و استطاعت أيضا تحويل قدر كبير من الاحتياطيات الخارجية و موارد الموازنة إلى صندوق مخصص لضبط إيرادات النفط, مما ساعد على حماية البلاد و خلق نوع من الثقة في الاقتصاد في حالة انخفاض أسعار المحروقات الدولية, و مع ذلك لا تزال هناك تحديات باقية, فالآثار السلبية التي ترتبت على الإصلاحات و الشروط المؤسسات الدولية لا تزال مطروحة و أهمها البطالة, التي لا تزال مرتفعة, و خاصة بين الشباب, و ذالك رغم الإصلاحات المنجزة و الجهود الكبيرة لإعادة التوازنات الكلية في الاقتصاد.

لكن هذا الجهد يستغرق وقتا حتى يثمر, و التبعية للمحروقات لا تزال كبيرة و صادرات الجزائر اليوم هي الأقل تنوعا في العالم, حتى إذا ما قورنت بغيرها من البلدان المنتجة للنفط, و سوف يعتمد مستقبل الاقتصاد في المدى الطويل على نجاح الحكومة في تحسين مناخ الأعمال بما يتيح للمشروعات الجديدة أن تظهر و تنمو و تستفيد من هذه البنية التحتية و الاستثمارات الاجتماعية الضخمة.

فالمبادرة في الإصلاحات لا تكفي بل ينبغي أن تواصل السلطات الجزائرية مراجعة إستراتيجيتها الإقتصادية من أجل إتاحة الفرصة لظهور قطاع خاص أقوى وأكبر, و تطوير القطاع المالي مطلب أساسي أيضا, و ما زلنا نجد أن القطاع المالي الجزائري لا تزال تسيطر عليه البنوك العامة, و هناك احتياج واضح لمزيد من التحديث و التعميق للقطاع المالي حتى يتيسر الحصول على الائتمان.

إذا ظل الاقتصاد شديد الاعتماد على المحروقات بعيدا عن التنويع, فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط و لن يتمكن من إنشاء فرص العمل الكافية, و قد تكونت موارد مالية كبيرة في العشر سنوات الماضية بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة, و قد تساعد هذه الموارد في تخفيف هذا الخطر.

الجدير بالإشارة أنه وضع إستراتيجية تنموية كونها قادرة على خلق بديل حقيقي للمحروقات أصبحت حتمية ضرورية, و خصوصا أن الجزائر ذاقت النتائج السلبية لغياب هذا البديل.

الفصل الخامس:
السياسة المالية و
التوازنات الكلية في
الجزائر
دراسة قياسية

بعد دراسة السياسة المالية و أدواتها التي تستخدمها في إيجاد التوازن الإقتصادي على المستوي الكلي, سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لبيان دور السياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة على التوازنات الكلية في الإقتصاد.

فالإصلاحات التي انتهجتها الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية اعتمدت على تغير الجذري في سياسة المالية السائدة في ما قبل, و مما سبق فالإصلاحات كانت تهدف إلى خلق التوازن في المجمعات الاقتصادية الوطنية, و اخترنا عناصر محدد من المجمعات الكلية كمعيار في الدراسة على إعتبار أنها المؤشرات أكثر شمولية لملاحظة التغيرات التي أحدثتها التغييرات في السياسة المالية.

قد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسين الأول نتناول فيه واقع المجمعات الإقتصادية الكلية في ظل الإصلاحات الإقتصادية و من بين أهم هذه المؤشرات النمو الإقتصادي , التضخم ,البطالة , الصادرات خارج المحروقات.

أما المبحث الثاني فطبقنا فيه إختبارات التكامل المشترك على المؤشرات الكلية و مدى العلاقتها بالتغيرات في السياسة المالية, و خصصنا فترة دراسة ممتدة من سنة 1990 إلى 2013.

المبحث الأول:

المؤشرات كلية للتوازن الإقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات

شهدت حقبة الثمانينات و التسعينات تطورات اقتصادية إيجابية من شأنها دفع عجلة التنمية الإقتصادية و النمو بالجزائر, و تتمثل هذه التطورات في مسارين إثنين و هما الإصلاح الإقتصادي و الهيكلي الذي تقوم الدولة جاهدة لجني ثماره و إنتشال القطاع الإنتاجي من عجزه في مواكبة التطورات العالمية و الإنفتاح الإقتصادي, و في تحسين مناخ الإستثمار في ظل الإصلاح الإقتصادي بإصدار تشريعات مناسبة لتشجيع الإستثمار و ترسيخ الإستقرار المالي و سعر الصرف و بقية الإجراءات التي تساعد على تخفيف القيود و زيادة الإطمئنان أمام الإستثمارات الأجنبية, و الثاني في التحرير السياسة الإقتصادية الخارجية سواء بالنسبة للتجارة أو الصرف أو الأسعار فقد سارعت الجزائر إلى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي بإشراف المؤسسات المالية الدولية.

من المهم الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات كانت لها نتائج سلبية على الصعيد الإجتماعي خصوصا في العقد الأول من الإصلاحات, و لقد عمل واقع السياسي و الأمني الذي شهدته الجزائر خلال فترة الإصلاحات عاملا ساهم في عرقلة مسيرة الإصلاحات.

و في هذا المبحث سنعرج على أهم المؤشرات الإقتصادية و واقعها في ظل هذه الإصلاحات و ما ألت إليه , و مدى إستجابتها للتحولات الإقتصادية الإصلاحية و أهمها إصلاحات السياسة المالية.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي

سبق لنا التطرق في الفصل الأول إلى أهداف السياسة الإقتصادية و من بين أهم أهدافها هو النمو الإقتصادي, فالنمو الإقتصادي تسعى إلية جميع الدول على إختلاف مشاربها الإقتصادية, و الجزائر بحكم مراحل الإقتصادية التي مرت بها سعت جاهدة لتحقيق هذا الهدف, و شاهدنا تبنيها للإقتصاد الموجه بعد الإستقلال رغبة منها لتحقيق هذا الهدف و التحول الجذري في سياستها الإقتصادية بالاتجاه إلى إقتصاد السوق بعد الخلل الهيكلى في إقتصادها.

و إختارت الجزائر هذا التحول بعد أزمتها الإقتصادية نظرا للتجارب الإيجابية للدول الرأسمالية في تحقيق نسب عالية من النمو الإقتصادي في بلدانها.

1- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2013/1990:

تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة و المتعلقة أساسا بأسعار المحروقات, فالجزائر تعتمد على إقتصاد ريعي و معتمد على المحروقات, و حتى الإصلاحات التي سعت لها الجزائر و أنجزتها لم تخرجها من التبعية للمحروقات, الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم (12) تطورات معدلات النمو الاقتصادي

السنوات	نسبة النمو	السنوات	نسبة النمو
1990	%0.8	**2002**	%5.6
1991	%1.2-	**2003**	%7.2
1992	%1.8	**2004**	%4.3
1993	%2.1-	**2005**	%5.9
1994	%09-	**2006**	%1.7
1995	%3.8	**2007**	%3.4
1996	%4.1	**2008**	%2
1997	%1.1	**2009**	%1.6

1998	%5.1	**2010**	%3.6
1999	%3.2	**2011**	%2.8
2000	%2.2	**2012**	%3.3
2001	%4.61	**2013**	%2.8

المصدر: البنك العالمي.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى و كذا من سنة لأخرى و ذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول.

رغم كون النمو الاقتصادي موجب إلا أنه لم يتحقق إلا بفضل العوامل الخارجية, بينما تظل إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة في الجزائر منذ 20 سنة, إذ حسب دراسة لصندوق النقد الدولي في تقريره لشهر مارس 2003, أن المشكل لا يكمن في نقص الاستثمار المادي والرأس المال البشري و اللذان تطورا أكثر من تطور الإنتاج, و يبقى تفسير واحد هو النمو السالب للإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بسبب الاستعمال غير الفعال لعوامل الإنتاج[1].

بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بمعطيات خارجية متعلقة أساسا بأسعار المحروقات, وقد أكد الصندوق النقد الدولي أن الجزائر تحتاج إلى تحقيق نمو في غير قطاع المحروقات بمعدل لا يقل عن 5% سنويا.

المطلب الثاني: التوازن ميزان المدفوعات

إن التحولات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر و ذالك في ظل الإصلاحات الإقتصادية, كان لها الأثر الكبير في تحول إهتمام الجزائر من الإعتماد على المحروقات كمورد أساسي و ممول للإقتصاد الوطني حيت تشكل نسبة كبيرة من الصادرات إلى خلق قطاع توازي أهميته أهمية المحروقات, فعمدت الجزائر بتسخير سياستها المالية إلى دعم القطاعات الإنتاجية سواء أكانت خاصة أو ترجع ملكيتها للقطاع العام, و ذالك بهدف رفع الكفاءة التصديرية لهذه المؤسسات الإنتاجية, فأحاطتها

1 عبد الله بلوناس, **المرجع الأسبق**.

بمنظومة قانونية و تسهيلات جمركية كبيرة بالإضافة إلى مرافقة هذه المؤسسات في الميدان, و خلق فضائات لتصدير هذه المنتجات في الأسواق الدولية.

و تراهن الجزائر على الصادرات خارج المحروقات و ذالك بهدف خلق توازن في نوعية الصادرات الجالبة للعملة الصعبة, و تفاديا لتقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية و تحقيق الإستقرار في ميزان المدفوعات

1- ميزان المدفوعات:

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن ذكر منها ما يلي:

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات على أّنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى, أو بسبب هجرة الأفراد, و كذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها اتجاه بقية دول[1], و يعرف ميزان المدفوعات على أنه ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[2], و ميزان المدفوعات تسجل فيه كافة المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي سواء معاملات منظورة (سلع) أو معاملات غير منظورة (خدمات) أو تحويلات و حركة العمالة أو حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج[3].

و لميزان المدفوعات أهمية في تقييم الحالة الاقتصادية في دولة ما حيث أنه:

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة و اقتصاديات العالم الخارجي , فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني والتحولات الهيكلية للمعاملات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الوطني محل الدراسة[4],

---

1 محمود يونس, **اقتصاديات دولية**, الدار الجامعية, مصر, 1999 , ص 166

2 Josette PEYRARD, **Gestion financière internationale**, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999, p40

3 عبد المطلب عبد الحميد , **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**, مجموعة النيل العربية للنشر , الطبعة الأولى , القاهرة ,2003 , ص 156

4 سامي عفيفي حاتم ,**دراسات في الإقتصاد الدولي** , الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت , 1995 , ص 91.

- يقدّم المساعدة للدول لتحسين وضعها الاقتصادي,
- يساهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدول,
- يساعد على توقع الأسعار الخاصة بالصرف, يوفر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.

2- مؤشر الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحكم الدولة في توازناتها الخارجية, و يعرف على أنه بيان إحصائي يسجل إجمالي القيمة النقدية لتدفقات السلع التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما و بقية العالم, و يتم التمييز بين الصادرات من جهة و الواردات من جهة أخرى.

بما أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات المحروقات و التي تشكل أو تفوق 97% من إجمالي الصادرات, و على إعتبار أن التغير في صادرات النفطية مرتبط إرتباطا كليا بمتغيرات خارجية, و تحكمها إتفاقيات و إلتزامات دولية كإلتزام بنظام الحصص في منظمة الدولية لمصدري البترول, فإننا سوف نعتمد في دراستنا للميزان التجاري على الصادرات خارج المحروقات و التي عملت الجزائر جهودا كبيرة لترقيتها علما منها بضرورة خلق مصدر بديل لعائدات المحروقات, و التي تشهد تذبذبا كبيرا في الأسواق الدولية, و من ذالك تم تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996, حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير, يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

و هناك خمس مجالات إعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية,
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج,
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية,
- تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع بالموانئ الجزائرية و الموجهة للتصدير,
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

الجدول الموالي يبين تطور الصادرات من غير المحروقات خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (13) الوحدة:مليون دينار

السنوات	صادرات خارج المحروقات	السنوات	صادرات خارج المحروقات
1990	3679	**2002**	59320,3
1991	6789	**2003**	51985,8
1992	11465	**2004**	51138,5
1993	11432	**2005**	66548,3
1994	12976	**2006**	83264,7
1995	25387	**2007**	92372,7
1996	58672	**2008**	124994,6
1997	29057,9	**2009**	77408,5
1998	22259,5	**2010**	113481,4
1999	29250	**2011**	150294,5
2000	45242	**2012**	169585
2001	51367,7	**2013**	158 429

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل الموالي يبين تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

الشكل رقم (17)

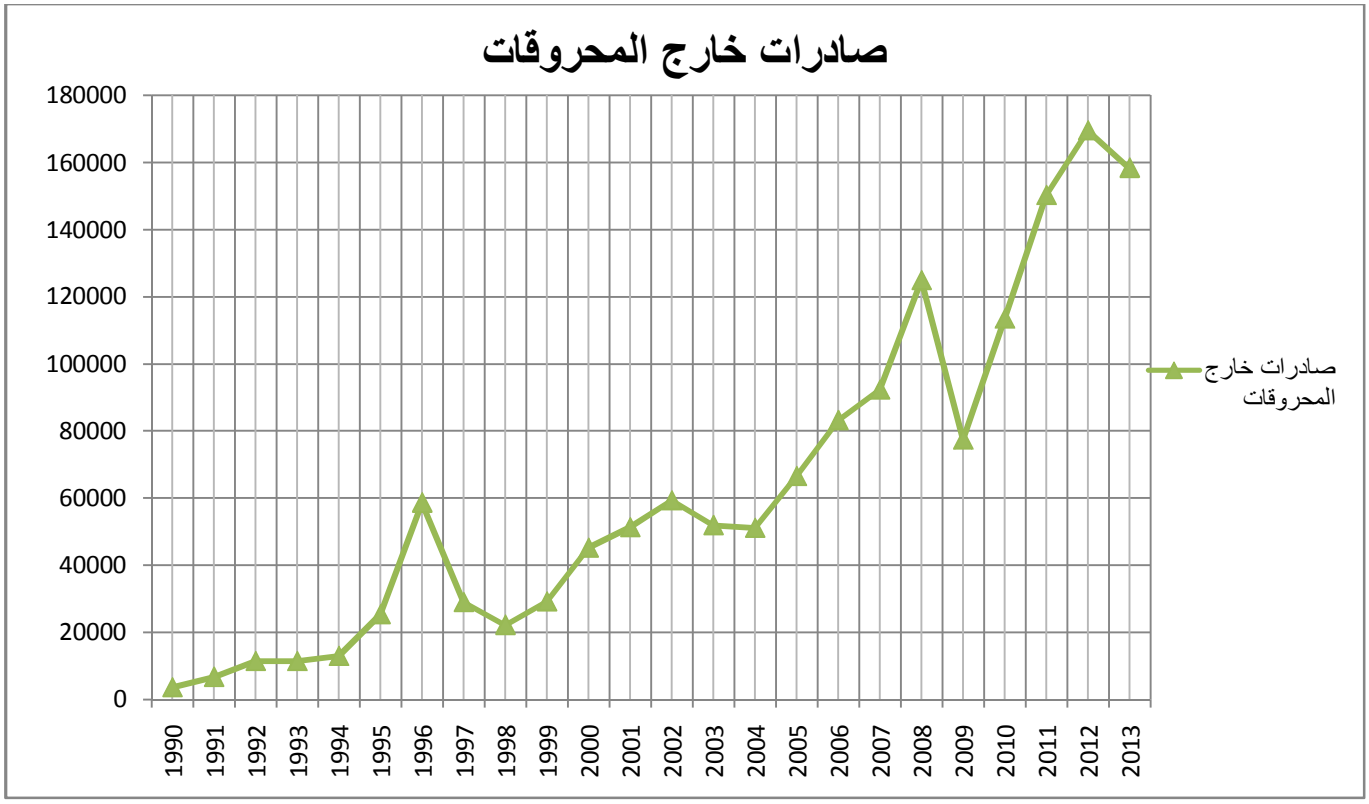

المصدر :من إعداد الباحث.

شكلت تطور الصادرات خارج المحروقات تذبذبا و حالة من غير الإستقرار كما هو موضح في الشكل السابق, و لكن الملاحظ أنه إبتداءا من توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي شهد منحي الصادرات خارج المحروقات ميلا نحو الإرتفاع و قد بلغت نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي 66.89 % من مجموع صادراتها خارج المحروقات خلال 2007, و تمثل المنتوجات الصناعية المصدرة و المعفية كليا من الحقوق الجمركية نسبة 70,93% من مجموع صادراتنا باتجاه الاتحاد الأوروبي مسجلة بذلك ارتفاعا ب64,23% خلال 2007 مقارنة ب2006 وأهم المواد المصدرة في 2007 هي مشتقات المحروقات و المواد المنجمية و النفايات الحديدية و غير الحديدية.

إلا أنه رغم إرتفاع المسجل في الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لا تشكل إلا جزء يسير جدا من إجمالي الصادرات الكلية و لا تغطي إحتياجات الإقتصاد الوطني في حالة تعرض أسواق الدولية للمحروقات لضربة شديدة قد تؤدي فيما بعد إلى أثار سلبية.

المطلب الثالث:التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري على قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار, أي استخدام الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بمؤشر سعر المستهلك (CPI), المؤشر الرئيسي للتضخم, أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين. تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك (CPI) التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات و الخدمات التي يشتريها الجمهور عادة, و يسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة, و تقوم على استخدام سنة معينة للمقارنة تسمى بسنة الأساس, حيث يتم مقارنة التطورات في النقود و الأسعار بسنة الأساس, كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

الجدول رقم (14) نسبة التضخم % 2013/1990

السنوات	نسبة التضخم %	السنوات	نسبة التضخم %
1990	16.6	**2002**	1,4
1991	25,9	**2003**	4,3
1992	31,7	**2004**	4,0
1993	20,5	**2005**	1,4
1994	29,0	**2006**	2,3
1995	29,8	**2007**	3,7
1996	18,7	**2008**	4,9
1997	5,7	**2009**	5,7
1998	5,0	**2010**	3,9
1999	2,6	**2011**	4,5

8,9	**2012**	0,3	**2000**
3,3	**2013**	4,2	**2001**

المصدر: البنك العالمي.

الشكل الموالي يبين تمثيل بياني لمعدل المضخم

الشكل رقم (18)

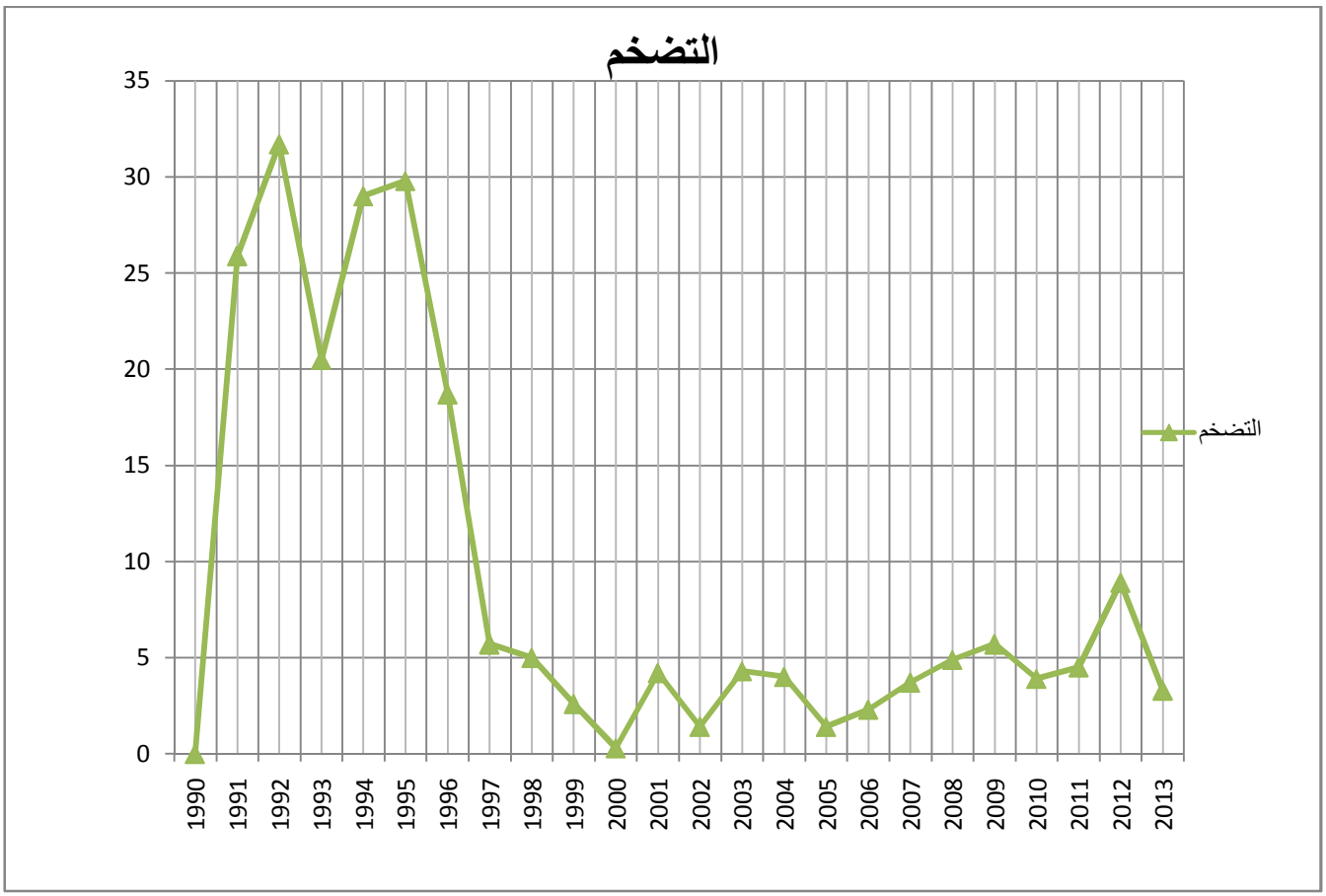

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل السابق نلاحظ المعدلات الكبيرة للتضخم في الجزائر في فترة التسعينيات و التي تميزت بالإصلاحات الإقتصادية, فمعدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992 ,حيث بلغ أكثر من 31 %, و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة, و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. و من خلال ملاحظة معدل التضخم خلال الفترة 1996-2013 يتبين لنا وصول معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000 و هو معدل قياسي كأدنى حد تعرفه الجزائر منذ سنة 1990, و تفسر أسباب

هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الجزائر في إطار برنامج الإقتصادي و ذالك بتقليص الموازنة العامة, و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية, و بداية العشرية الثانية من الإصلاحات شهدت نسب التضخم ارتفاعا و هذا راجع لسببين, الأول و هو الإرتفاع الذي شهدته مواد الغذائية في الإسواق الدولية و الذي أثر سلبا على الرقم القياسي للإستهلاك , و الثاني السياسة المالية التوسعية من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي لتصل إلى أعلى مستوي لها سنة 2012 إلى 8.9%.

المطلب الرابع:البطالة في الجزائر

لفهم معظلة البطالة كظاهرة إقتصادية و إجتماعية يجب علينا فهم البطالة و ما هي تقسيماتها المختلفة و ذالك لتشخيص البطالة التي تعاني منها الجزائر و العمل على إيجاد حلول لها, فتعرف البطالة على سبيل الإجمال الخلل الذي يواجه سوق العمل و ذالك في حالة وجود عرض على العمل أكبر من الطلب العمل و تنقسم البطالة إلى :

1- أنواع البطالة:

1-1- البطالة الاحتكاكية: و هي مشتقة من إسمها, فهي راجعة أساسا إلى غياب التواصل بين طالبي العمل و العارضين له و ذالك إما لغياب الإحتكاك بين الطرفين أو لعجز ألية التوظيف في السوق في التوفيق بينهما, ففي الجزائر مثلا رغم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل و التي تمثل صلة وصل بين طالبي العمل و العارضين له إلا أن معظم طالبي العمل يتجاوزون هذه الألية و بالمقابل نجد العارضين لقوة العمل لا تتوفر عندهم الثقة بهذه الألية فنري العديد من الشباب البطال و العارض للعمل لا يتقرب من هذه الوكالة.

1-2- البطالة الهيكلية: و سببها الأساسي هو هيكل الإقتصاد في حد ذاته فأي تغيير يمس هيكل الإقتصاد قد يتسبب في البطالة, فمثلا في الجزائر أدت إعادة النظر في هيكلية الإقتصاد إلى حدوث البطالة, فالإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق, و خوصصة المؤسسات و تحرير التجارة الخارجية أما المنافسة في السوق المحلية , أدت جميعها إلى حدوث بطالة هيكلية .

1-3- البطالة الدورية: و هي بطالة ناجمة عن التغير في الأوضاع الإقتصادية نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع و الخدمات, و منه الطلب الكلي على العمل, مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض, و جاءت هذه التسمية لارتباطها بالتقلبات الدورية من ركود و الانكماش التي يعرفها النشاط التجاري و الاقتصادي, و من مظاهرها[1]:

- هبوط مشتريات السلع الاستهلاكية, و زيادة حجم المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة, و بالتالي يخفض رجال الأعمال إنتاجهم, فينخفض معه الدخل الوطني و مستوى الإنفاق الاستثماري,
- انخفاض الطلب على العمالة بداية من خفض ساعات العمل ثم عملية التسريح, و منه ارتفاع معدل البطالة,
- هبوط حجم الإنتاج يدفع إلى هبوط الطلب على المواد الخام و السلع الوسيطة, و ستنخفض نتيجة لذلك أسعار الكثير من السلع,
- تدهور معدلات الأرباح بسرعة في قطاع الأعمال في بداية الكساد, و تهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية, و يسيطر التشاؤم عل قرارات المستثمرين, و ينخفض الطلب على القرض و تنخفض معه أسعار الفائدة.

بإعتبار أن هذه البطالة توصف بالبطالة الكينزية لاهتمام كينز بها, فان السياسات الملائمة لعلاجها هي السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي (زيادة الإنفاق العام, خفض الضرائب, زيادة معدلات توظيف اليد العاملة.....).

و توجد علاقة بين البطالة الدورية و البطالة الهيكلية, إذ يمكن أن تؤدي بعض التغيرات الهيكلية إلى تخفيض الطلب الكلي.

لقد عانت الجزائر من مشكلة البطالة مثلها مثل باقي دول العالم, و لكن ما يميز البطالة في الجزائر مرورها بتراكم للأزمات في مختلف الميادين, فلم تكن البطالة نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي مضت

1 عبد الله بلوناس, **المرجع الأسبق**.

فيها الجزائر و إن كانت أحد مسببات في إرتفاعها في منتصف التسعينيات بل إمتدت جذور البطالة لسنوات بداية الأزمة الإقتصادية و المتمثلة في إنهيار أسعار البترول سنة 1986, حيث إرتفعت نسبة من 16.9 % سنة 1985 إلى 17.4 % سنة 1986, ثم إلى 19 % سنة 1989,

2- أسباب البطالة:

و يمكن أن نجمل أسباب البطالة في الجزائر في ما يلي:

1-2 الأزمة الإقتصادية سنة 1986 و النتائج المترتبة عنها و أهمها في تلك الفترة عجز المؤسسات الإقتصادية عن تغطية التكاليف العمالة, نتيجة لعجز الدولة و التي إنتهجت كما ذكرنا سابقا سياسة إجتماعية دون مراعات الجانب الإقتصادي لهذه المؤسسات, فبمجرد إنهيار أسعار البترول سنة1986 أصبحت هذه المؤسسات في طريقها نحو الإفلاس.

2-2 أحد الأسباب المهمة و التي فاقمت الأزمة و هي البطالة التدهور في الوضع السياسي و ما ترتب عنه من تدهور كبير للوضع الأمني و ما أعقبه من تدمير للمؤسسات العمومية و ممتلكات الدولة, و ما نجم عنه من التخلي نسبة كبيرة من العمالة عن قطاع مهم و هو القطاع الزراعي و الذي كان يمتص حجم هائل من اليد العملة, مما تسبب في النزوح الريف بشكل غير طبيعي و التخلي عن ألاف الهكتارات الفلاحية, الذين أصبح أصحابها عاطلين في المدن.

3-2 ساهمت الإصلاحات الإقتصادية في تفاقم أزمة البطالة في بدايات الإصلاح و ذالك نتيجة برامج متعدد أدت إلى حل المؤسسات الإقتصادية و خوصصتها, ففي سنة 1995 بلغت نسبة البطالة حوالي % 29,8 .

4-2 العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة, فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 65/62 إلى 3.11 % سنة 1985, لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990, ثم إلى2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996, ورغم هذا التحسن, فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا), أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة, و50 % أقل من 20

سنة), و هذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا, و هو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 ب 260.000 طلب إضافي, و سنة 1996 ب300.000 طلب, وقدرت خلال العشرية 1998/1987 ب257.000 في المتوسط سنويا. و إذا أخذنا سنة 1996 كمثال, فإن الإقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 96/95, وهذا يبيّن أعداد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط) [1].

3- جهود الدولة لمكافحة الأزمة:

يمكن أن نلخص مجهودات الدولة في القضاء على الأزمة في مستويين الأول على المستوى السياسات و الثاني على المستوي الإجراءات.

3-1- على المستوي السياسات إنتهجت الجزائر و منذ بداية الأزمة سياسات إقتصادية كلية ساهمت في التقليص من حجم البطالة و من بين هذه السياسات فتح المجال للقطاع الخاص و المستثمرين الخواص من أجل مساهمتهم قي التقليل من حجم البطالة و ذالك من خلال إصلاح القانوني لفائدة المستثمرين, و كذالك عمدت الجزائر في إصلاحها إلى الإهتمام بالقطاعات المحرك للإقتصاد الكلى و من بينها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنتهاج سياسة مالية توسعية جعلت من الجزائر ورشة إمتصت من خلالها حجم الهائل من البطالين و ذالك إبتداءا من سنة 2000, و من ذالك أيضا الإنفتاح على العالم الخارجي و خلق شراكات مع المتعامل الأجني لإنشاء مؤسسات إقتصادية تمتص اليد العاملة.

3-2- أما على مستوى الإجراءات فقد خلقت الجزائر مؤسسات مرافقة للبطال لتمكينه من خلق مؤسسته الخاصة به أو توظيفه بصفة مؤقتة و نذكر منها :

1 أحمين شفير, **الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل " حالة الجزائر"**, رسالة الماجستير,2001/2000, جامعة الجزائر.

3-2-1- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات :شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد, خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار, و تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات,
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج,
- ترقية الفرص و الإمكانات الإقليمية,
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع,
- دعم المستثمرين و مساعدتهم و مرافقتهم,
- الإعلام و التحسيس في لقاءات الأعمال,
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني, و تقييمها و إعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

3-2-2- الوكالة الوطنية للتشغيل: تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي تعمل تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي, تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض و طلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها, كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني و تطوره, تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل,كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل و محاربة البطالة, و تقوم بقيادة برامج التشغيل المؤقتة المختلفة: و نذكر منها برنامج الإدماج المهني , و يهدف إلى تشجيع و تسهيل إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل.

3-2-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : (ANSEJ) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب,هي هيئة عمومية ,أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع و دعم و المرافقة على إنشاء المؤسسات , هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات, يضمن الجهاز عملية المرافقة لمراحل خلق المؤسسة و توسيعها و يُعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار.

و الجدول الموالي يبين تطور نسب البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (15)

السنوات	نسبة البطالة%	السنوات	نسبة البطالة%
1990	19.7	**2002**	25.7
1991	21.2	**2003**	23.7
1992	23.8	**2004**	17.7
1993	23.2	**2005**	15.3
1994	24.4	**2006**	12.3
1995	28.10	**2007**	13.8
1996	25.9	**2008**	11.3
1997	26.41	**2009**	10.2
1998	28	**2010**	10
1999	30	**2011**	10
2000	28.89	**2012**	11
2001	27.30	**2013**	9.8

المصدر: ديوان الوطني للإحصائيات.

بنك الجزائر تقرير السنوي 2013.

من الجدول السابق نلاحظ ميل البطالة نحو الإرتفاع في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 1999 و هذا راجع أساسا إلى الإصلاحات الهيكلية التي إنتهجتها الجزائر و قد بلغت البطالة ذروتها في ستة 1999 لتصل إلى غاية 30% إلا أنه و بعد إنتعاش أسعار المحروقات في السوق الدولية و

إنتهاج الجزائر لسياسة مالية توسعية و تدعيمها لمجموعة من السياسات التشغيل كدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحريك عجلة الإقتصاد من خلال برامج تنموية و مشاريع بني تحتية, و من ذالك برامج النمو الإقتصادي ساهمت في إمتصاص القوة العاملة البطالة و هذا ما نلاحظه في ميل التنازلي لمعدل البطالة إبتداءا من سنة 2000 لتصل البطالة إلى أقل مستوى لها في فترة الدراسة بنسبة 9.8%.

المبحث الثاني:

أدوات السياسة المالية و المجمعات الكلية

دراسة قياسية

أصبحت الدراسات التطبيقية متطلب أساسي في الدراسات الإقتصادية, و ذالك لأهميتها في بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية و توضيح شكل العلاقة بينها, و قد أسهمت البحوث و الدراسات في إثراء هذا الميدان بمجموعة من الإختبارات تسهل لنا تحديد العلاقة بيت المتغيرات و إزالة العوامل المؤثرة على نتائجها.

في هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة وجود علاقة بين المجمعات الكلية و إصلاحات السياسة المالية على المدى الطويل من خلال إختبار وجود علاقة تكامل من عدمه, دون التعرض للعلاقة القياسية التي تفسر طبيعة العلاقة بين المتغيرات و التي تتطلب أدوات قياسية معقدة على غرار المعادلات الآنية خصوصا لما يتعلق الأمر بالإقتصاد الجزائري.

كما نحاول التعرض لطبيعة العلاقة السببية لأدوات السياسية المالية و المتمثلة أساسا في الإيرادات العامة و النفقات العامة على باقي المؤشرات الكلية في الإقتصاد و المتعلقة بالنمو الإقتصادي , التضخم , البطالة , الصادرات خارج المحروقات.

الجدير بالذكر أن أغلب الدراسات السابقة إكتفت بدراسة مدى وجود علاقة بين أدوات السياسة المالية أو أحد أدواتها على المتغيرات الاقتصاد الكلي كل متغير على حدة و علية يتم إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى, و بالتالي تجاهل تأثير تلك المتغيرات الأخرى على المتغير محل الدراسة , لما فيه

من تزييف للنتائج المحصلة عليها, و سنعتمد على دراسة التكامل المشترك بما يتطلبه من دراسة لإستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة, و ذالك بالإعتماد على مخرجات برنامج Eview8 .

فيما يلي أهم خطوات تطبيق منهجية التكامل المشترك لإختبار وجود العلاقة الطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للتكامل المتزامن

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية, و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما, هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن و للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار و ذلك اختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ[1], و بمعنى أخر حتى و لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب, فإنه توجد قوى تعيدها إلى هذه القيم, و تضمن تحقيق هذه العلاقة في المدى الطويل, إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين X,Y فمع أن المتغيرات متزايدة عبر الزمن إلا انه سيكون هناك متجه مشترك يربطها معا.

التكامل المتزامن أصبح متطلب أساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة, إذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك لدينا مشكلة الانحدار الزائف و العمل القياسي يكون بلا معنى.

1 الشارف عتو, **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر, في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, العدد ,2009.06 , ص131.

1- خطوات التكامل المتزامن:

إختبار التكامل المتزامن يمر بمرحلتين:

1-1- المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات, فأحد الشروط الأساسية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة, و إلا فانه لا يمكن أن تكون بينها علاقة تكامل متزامن.

في هذه المرحلة نستعمل اختبار دكاي فيلر(Dickey Fuller) (ADF) للجذور الوحدوية(roots Unit).

1-2- المرحلة الثانية: تقدير علاقات المدى الطويل, فبعد تحقق الشرط الأول, نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2- إستقرارية السلاسل الزمنية:

نقول عن سلسلة ما أنها مستقرة في حالة ما إذا كانت لا تحتوي لا على مركبة الاتجاه العام و لا على المركبة الفصلية, و بصفة عامة في حالة عدم احتوائها على أي عامل يتغير عبر الزمن.

و من الخصائص الإحصائية الإستقرارية السلسلة أن تكون سلسلة زمنية ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها, تبايناتها, و تبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي إذ[1]:

- متوسط حسابي ثابت عبر الزمن,
- ثبات التباين عبر الزمن.

2-1- السلاسل الزمنية الغير مستقرة: إن اغلب السلاسل الزمنية في الواقع العملي و التطبيقي تكون غير مستقرة و قد نفشل في إثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الإحصائية, فعلى سبيل المثال نجد أن المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام, لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها[2].

---

1 صالح تومي, **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزء الثاني, الجزائر, , 1999 ص173

2 فاضل عباس الطائي, **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**,المجلة العراقية للعلوم الإحصائية العدد17 لسنة 2010,ص 297.

بصفة عامة السلسلة الزمنية الغير مستقرة قد تحتاج إلى أخذ الفروق أكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة, إذا كانت السلسة الزمنية A تصبح مستقرة بعد عدد d من الفروق يقال أنها متكاملة من الدرجة d.

2-2- جذر الوحدة: جذر الوحدة هو سمة من سمات العمليات التي تتطور عبر الزمن التي يمكن أن تسبب مشاكل في الاستدلال الإحصائي التي تنطوي على نماذج السلاسل الزمنية.

2-3- إختبارات الإستقرارية سلاسل الزمنية.

تعتبر إختبار الإستقرارية مرحلة مهمة و ضرورية لدراسة علاقة التكامل في المدى الطويل, و على هذا الأساس سنقوم ببيان إختبارات الإستقلالية المتغيرات.

و لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على نموذجين إثنين و هما:

2-3-1- إختبار ديكي فولر و ديكي فولر الموسع Augmented-(ADF) Dickey-Fuller : يعتبر اختبار ADF من أهم الاختبارات المستخدمة و اكثرها شيوعا لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها, الصيغة المقدرة للمعادلة اعلاه تتوقف على تكون الفرضيات في اختبارADF كالأتي:

$$H_0 : \delta = 1$$
$$H_1 : \delta < 1$$

فاذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية t المحسوبة اقل من القيمة المطلقة لاحصائية t الجدولية عند مستوى معنوية فلا ترفض فرضية العدم القائلة بأن Y_t غير مستقرة في مستواه أي أن السلسة الزمنية ل Y_t تحتوي على جذر الوحده, أما إذا كانت القيمة المطلقة لاحصائية t المحسوبة اكبر من القيمة المطلقة لاحصائية t الجدولية فيتم رفض فرضية العدم و من ثم تكون السلسلة الزمنية ل Y_t خالية من جذر الوحدة, و عندئذ تكون هذه السلسلة متكاملة من الدرجة صفر[1] , أي I(0), يتم اجراء اختبارADF على ثلاث نماذج, الأول بدون ثابت و بدون إتجاه عام ,الثاني بتقدير انحدار دكي

1 حيدر عباس, **أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة(1970- 2014)**, مجلة المثني للعلوم الإدارية و الإقتصادية, العدد الثاني سبتمبر 2016.

فولر الذي يحتوي على حد ثابت (intercept) فقط, و الثالث بوجود حد ثابت واتجاة عام (Trend,Intercept).

2-3-2- إختبار Phillips-Perron: إن اختبار Phillips-Perron له قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا, و في حالة تضارب و عدم انسجام نتائج فالأفضل الإعتماد على نتائج Phillips-Perron.[1]

إن إختبار ديك فولر وديكي فولر الموسع مبني الافتراضات أن حد الخطأ مستقل إحصائيا و يتضمن تباين ثابت, لذلك عند استخدام طريقة ديكي فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وانه يتضمن تباين ثابت, فيليب و بيرون (1988) طورا تعميم لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ, إن طريقة فيليب بيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ.

3- طريقة انجل – جرانجر لتحليل التكامل المشترك:

تستلزم هذه الطريقة المرور بخطوتين, الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على البواقي من هذا التقدير, الثانية اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى .فإذا كانت البواقي ساكنة عند المستوى دلّ ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة و غير مضللة, أما إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة السابقة مضللة و لا يمكن الركون إليها[2].

1 عابد العبدلي, **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**, مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد, الإسلامي, العدد , 32 جامعة الأزهر, , 2007 ص20

2 بشير عبدالله بّلق, العلاقة بين الإستثمارو الإدخار في الإقتصاد الليبي, المجلة الجامعة – العدد الخامس عشر – المجلد الثاني 2013.

4- اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك , نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم, و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين, و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا, أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة, وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك, حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد, فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل[1].

5- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

فهو يتميز عن نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير, كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة, وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988), و لاختبار لمدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I_{(0)}$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$, أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة , و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية[2], و لا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

1 عابد العبدلي, المرجع الأسبق, ص 05.

2 William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

المطلب الثاني:تطبيق التكامل المشترك على متغيرات الدراسة

1- دراسة إستقرارية الإيرادات العامة:

الشكل رقم (19) تطور السلسلة الزمنية للإيرادات العامة

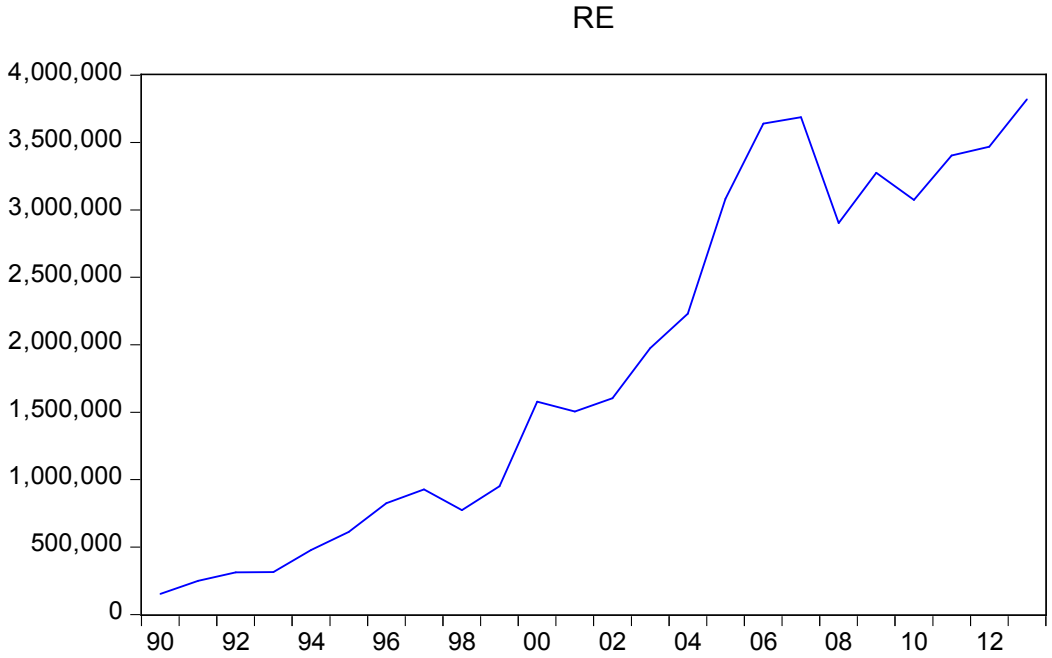

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع

الجدول رقم (16) اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية الإيرادات العامة

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	1.655150	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	-0.349238	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.241622	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الشكل رقم (19) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة و مع ذالك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك, لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخل الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (17) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات لسلسلة الإيرادات العامة

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-3.701022	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-4.477460	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-4.371426	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, ما عدا في النموذج الثالث عند درجة حرية 1 %, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى, و بالتالي نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

الجدول رقم (18) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	1.655150	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	-0.349238	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.330041	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في فيليب بيرو بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (19) اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-3.687759	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-4.477063	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-4.371139	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, ما عدا في النموذج

الثالث عند درجة حرية 1 %, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى, و بالتالي نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد الجمع بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

2- دراسة إستقرارية النفقات العامة:

الشكل رقم (20) تطور السلسلة الزمنية النفقات العامة

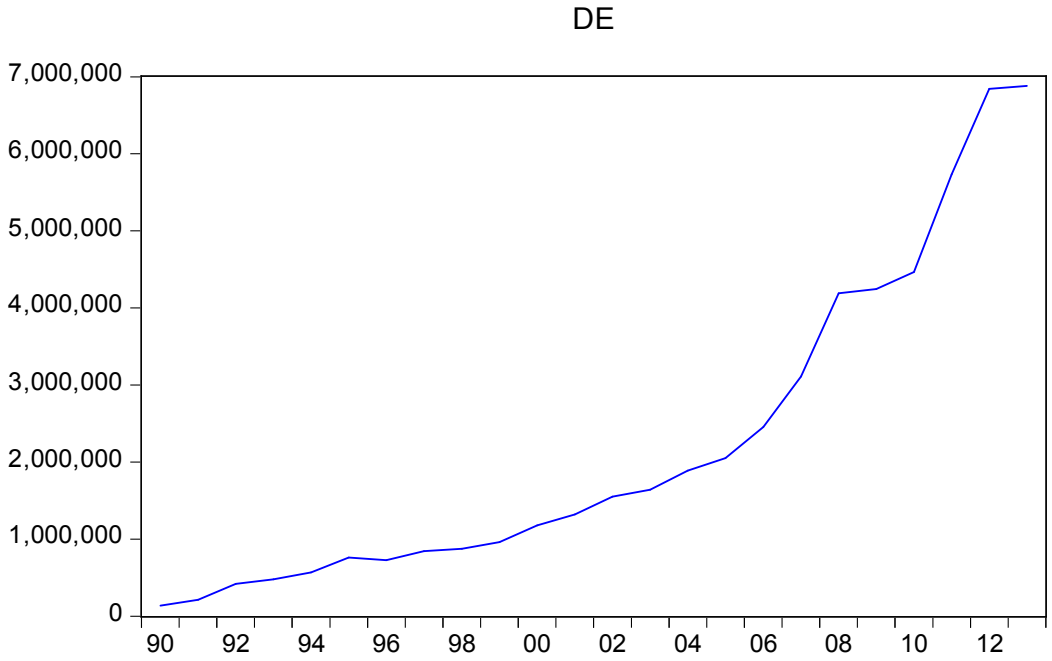

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للنفقات العامة

الجدول رقم (20) اختبار ديكي فولر الموسع لإستقرارية النفقات العامة

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	5.931718	-2.679735	-1.958088	-1.607830	غير مستقرة
النموذج الثاني	4.793690	-3.788030	-3.012363	-2.646119	غير مستقرة
النموذج الثالث	1.871906	-4.467895	-3.644963	-3.261452	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الشكل رقم (20) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة و مع ذالك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك, لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفريةأي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخل الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (21) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	1.538382	-2.692358	-1.960171	-1.607051	غير مستقرة
النموذج الثاني	0.441158	-3.831511	-3.029970	-2.655194	غير مستقرة
النموذج الثالث	-6.154634	-4.467895	-3.644963	-3.261452	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الثالث بوجود إتجاه عام و ثابت عند درجات الحرية كلا من 1%.5%.10%, المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

جدول رقم (22) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	8.644352	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	5.809004	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	1.616502	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في فيليب بيرو بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدو رقم (23) اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-2.382201	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-3.171775	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-4.889071	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الثالث بوجود إتجاه عام و ثابت عند درجات الحرية كلا من 1%.5%.10%,و أما بالنسبة للنموذج الأول و الثاني فإن T حسابية أصغر من القيم الجدولية في الدرجات الحرية 10%.5%, المبينة في الجدول أعلاه, و بعد

الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد الجمع بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

3- دراسة إستقرارية البطالة:

الشكل رقم (21) تطور السلسلة الزمنية البطالة

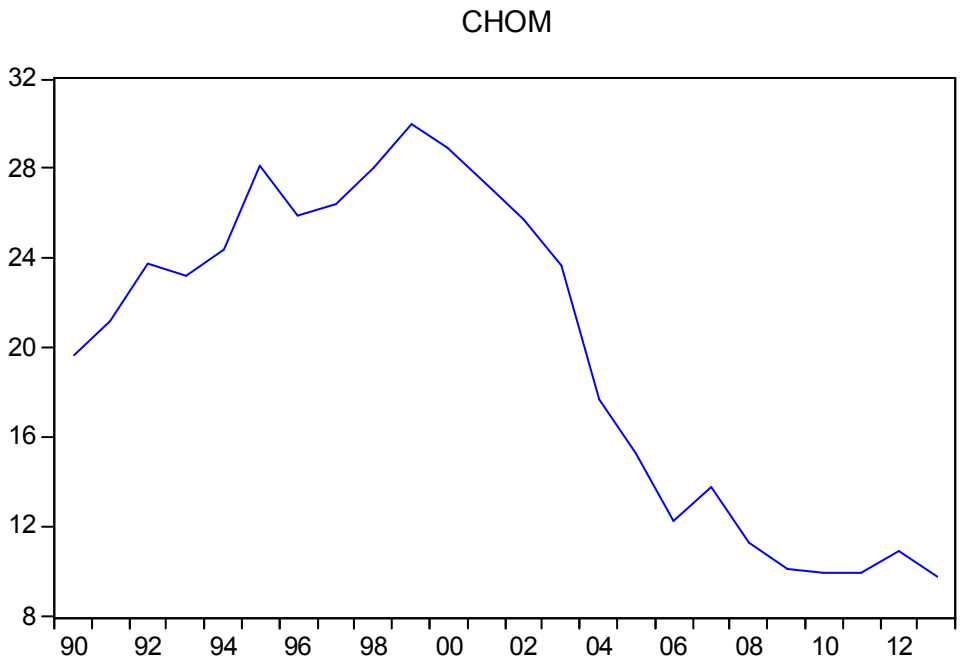

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للبطالة

الجدول رقم (24) اختبار ديكي فولر الموسع للبطالة

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-0.888863	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	0.009093	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.163180	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الشكل رقم (21) نلاحظ بان السلسلة غير مستقرة ومع ذالك فإننا لا نستطيع الحكم نهائيا على ذلك, لهذا نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول

السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخل الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (25) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-3.348906	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-3.432865	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-3.659453	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الأول بدون إتجاه عام و بدون ثابت عند درجات الحرية كلا من 1%.5%.10%, المبينة في الجدول أعلاه, و أصغر من T الجدولية في النموذج الثاني و الثالث عند درجة حرية 5%.10%, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

جدول رقم (26) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-0.818960	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	-0.306277	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.135799	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول رقم (27) إختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-3.295706	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-3.381742	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-3.642234	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الأول بدون إتجاه عام و بدون ثابت عند درجات الحرية كلا من 1%.5%.10%, المبينة في الجدول أعلاه, و أصغر من T الجدولية في النموذج الثاني و

الثالث عند درجة حرية 5%.10%, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد الجمع بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

4- دراسة إستقرارية الصادرات خارج المحروقات:

الشكل رقم (22) تطور السلسلة الزمنية للصادرات خارج المحروقات

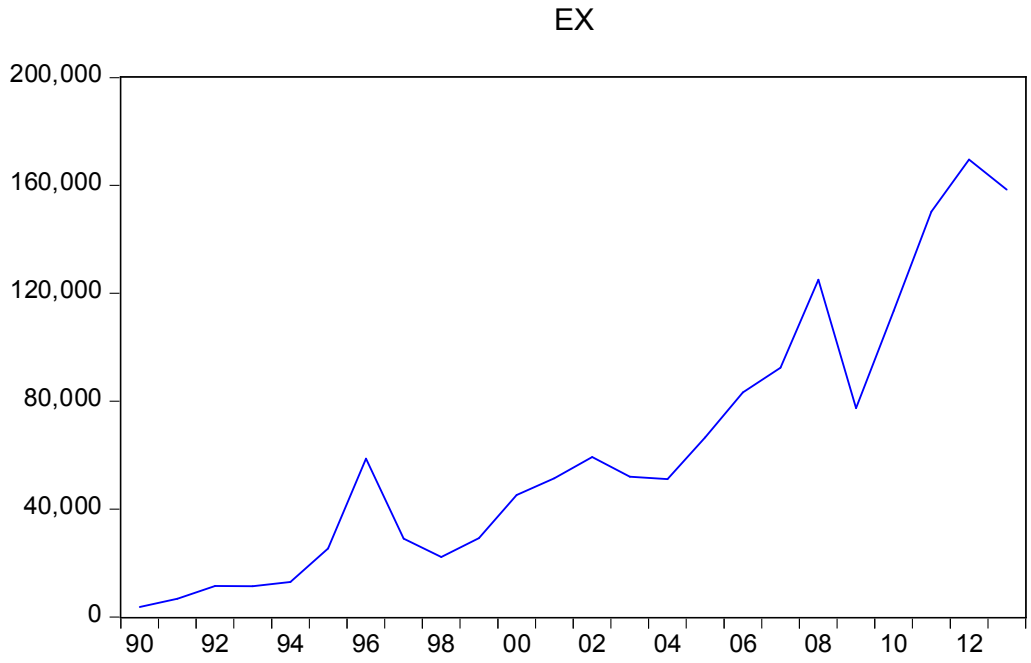

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للصادرات خارج المحروقات

الجدول رقم (28) اختبار ديكي فولر الموسع للصادرات خارج المحروقات

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	3.393796	-2.685718	-1.959071	-1.607456	غير مستقرة

النموذج الثاني	2.675418	-3.857386	-3.040391	-2.660551	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.667718	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخال الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (29) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	**t-Statistic**	**T الجدولية عند درجة حرية**			**النتائج**
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-5.018896	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-5.643835	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-3.262964	-4.571559	-3.690814	-3.286909	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الأول و الثاني عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و أصغر من T الجدولية في النموذج الثالث عند درجة حرية 10%, و بعد الفروقات من الدرجة

الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

الجدول رقم (30) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	2.181811	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	0.436707	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-2.613195	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول رقم (31) اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-5.038342	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-6.908997	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-13.66825	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيث أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النماذج الثلاثة عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفريةأي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد الجمع بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

5- دراسة إستقرارية التضخم:

الشكل رقم (23) تطور السلسلة الزمنية للتضخم

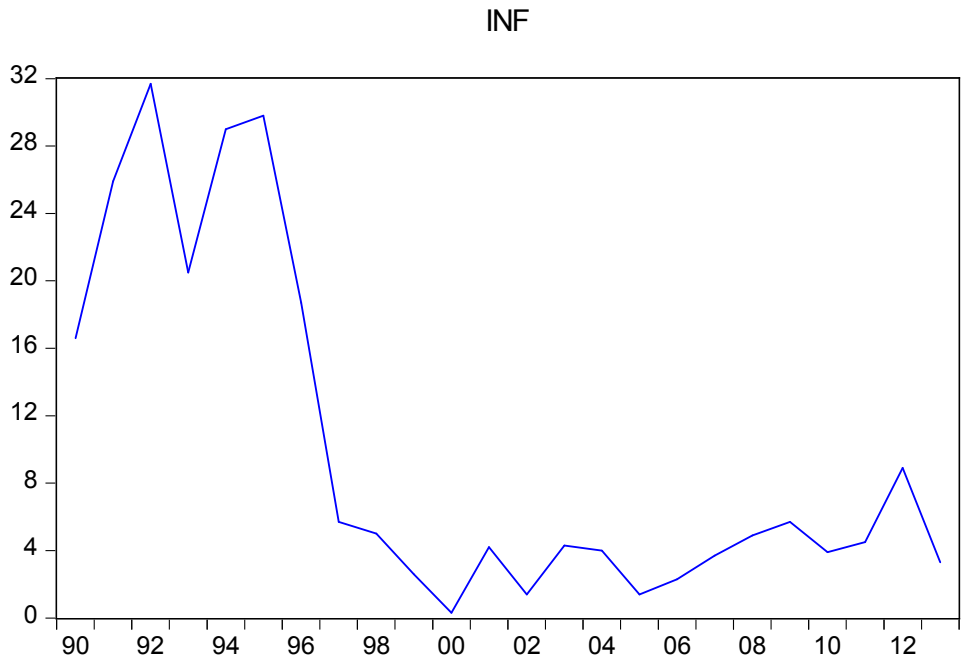

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للتضخم

الجدول رقم (32) اختبار ديكي فولر الموسع للتضخم

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-1.293736	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة

النموذج الثاني	-1.310098	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-1.878643	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخل الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (33) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	**t-Statistic**	**T الجدولية عند درجة حرية**			**النتائج**
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-4.769307	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-4.787734	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-4.763101	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النماذج الثلاث عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفريةأي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

جدول رقم (34) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند مستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-1.280021	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة
النموذج الثاني	-1.303503	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-1.878643	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفريةأي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول رقم (35) اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-4.807757	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-4.869529	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-5.006077	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النماذج الثلاثة عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد الجمع بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

6- دراسة إستقرارية للنمو الإقتصادي: نستخدم الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عنه

الشكل رقم (24) تطور السلسلة الزمنية للنمو الإقتصادي

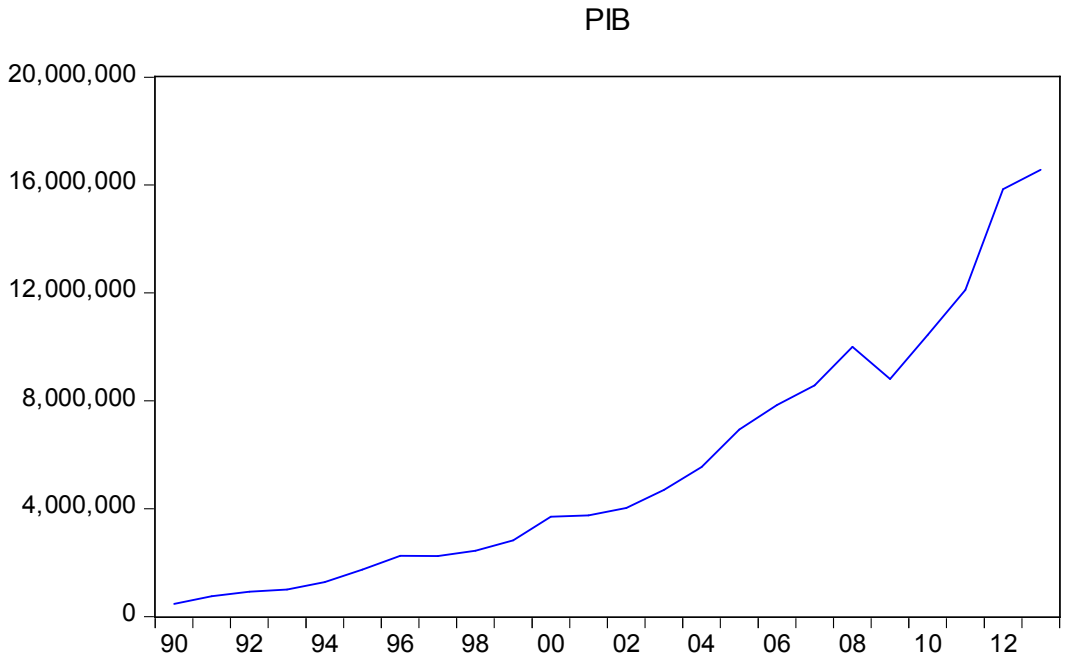

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع للنمو الإقتصادي

الجدول رقم (36) اختبار ديكي فولر الموسع للنمو الإقتصادي

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	4.501187	-2.685718	-1.959071	-1.607456	غير مستقرة
النموذج الثاني	3.600756	-3.808546	-3.020686	-2.650413	غير مستقرة
النموذج الثالث	0.770193	-4.532598	-3.673616	-3.277364	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

نقوم بتقدير النماذج الثلاث لـــ ديكي فولر الموسع , و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار ديكي فولر الموسع بإدخل الفرق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (37) اختبار ديكي فولر الموسع بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-0.562983	-2.679735	-1.958088	-1.607830	غير مستقرة
النموذج الثاني	-3.866484	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-3.378240	-4.532598	-3.673616	-3.277364	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النموذج الثاني و الثالث عند درجة الحرية 10%, المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

و للمزيد من التحقق من الإختبار الأول نقوم بإختبار الثاني و هم إختبار فيليب بيرو.

الجدول الموالي يبين نتائج إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو.

الجدول رقم (38) إختبارات النماذج الثلاثة في إختبار فيليب بيرو عند المستوى

النموذج	t-Statistic	T الجدولية عند درجة حرية			النتائج
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	7.795805	-2.669359	-1.956406	-1.608495	غير مستقرة

النموذج الثاني	3.152764	-3.752946	-2.998064	-2.638752	غير مستقرة
النموذج الثالث	-0.039620	-4.416345	-3.622033	-3.248592	غير مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة غير مستقرة حيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أكبر من T الجدولية عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, وبالتالي نقبل فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة , و أحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

الجدول رقم (39) اختبار فيليب بيرو بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى

النموذج	**t-Statistic**	**T الجدولية عند درجة حرية**			**النتائج**
		1%	5%	10%	
النموذج الأول	-2.723157	-2.674290	-1.957204	-1.608175	مستقرة
النموذج الثاني	-3.894388	-3.769597	-3.004861	-2.642242	مستقرة
النموذج الثالث	-5.147041	-4.440739	-3.632896	-3.254671	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

و من خلال الجدول السابق نتحصل على أن السلسلة مستقرة بحيت أن T حسابية بدون قيمة مطلقة أصغر من T الجدولية في النماذج الثلاثة عند درجات الحرية المبينة في الجدول أعلاه, و بعد الفروقات من الدرجة الأولى نرفض فرضية الصفرية أي عدم وجود جذر الوحدة و عليه السلسلة مستقرة من الشكل $y_t \sim I(1)$.

مما سبق و بعد المقارنة بين الإختبارين السابقين نجد شبه تطابق بين النتائج الدراسة و منه تبين أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى $y_t \sim I(1)$.

بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المتزامن لJohansen .

7- تحديد فترات الإبطاء

قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P و نقوم بإختيار إختبارين إثنين وهما طريقة اختيارSchwarz وAkaike , فترة الابطاء المثلى P هي الفترة الزمنية التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي و التي يتم الحصول عليها بتطبيق الاختبار الذي يعطي أقل قيمه لمعياري Akaike, Schwarz[1].

نقوم بتحديد درجة التأخير "P" من خلال "Correlogram "وذلك للفروقات من الدرجة الأولى, بالاستعانة ببرنامج " Eviews 8 " وجدنا التأخيرات كما يلى:

الجدول رقم (40) تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB CHOM RE DE INF EX
Exogenous variables: C
Date: 08/03/17 Time: 13:17
Sample: 1990 2013
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1357.351	NA	2.71e+46	123.9410	124.2386	124.0111
1	-1252.018	143.6362*	5.68e+43	117.6380	**119.7209***	118.1287
2	-1198.721	43.60682	2.96e+43*	**116.0655***	119.9338	116.9768*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

من خلال الجدول و بأخذ الإختبارين AIC, SC, فإننا نجد فترات الإبطاء للنموذج P=2 و P=1 على التوالى, لكن بعد إجراء الاختبارات على التأخيرات من: P=2 إلى P=1, استنتجنا أن التأخير P=2 ليس له دلالة إحصائية, أما التأخير P=1 له دلالة إحصائية .

1 حيدر عباس, **المرجع الأسبق**.

8- إختبار التكامل المشترك (جوهانسن):

بعد التحقق من إستقرارية متغيرات الدراسة, ننتقل إلى الخطوة الموالية و هي الكشف عن مدى إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج , حيث سنكتفي بعرض أحدا الإختبارين المعروفة في هذا الخصوص والمتمثل في اختبار الأثر كما هو موضح في الجدول الموالى:

الجدول رقم (41) إختبار التكامل المشترك (جوهانسن)

Date: 08/03/17 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CHOM DE EX INF PIB RE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.918868	137.8528	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.762474	82.59587	69.81889	0.0034
At most 2 *	0.677108	50.97135	47.85613	0.0248
At most 3	0.527886	26.10170	29.79707	0.1257
At most 4	0.331726	9.589932	15.49471	0.3136
At most 5	0.032315	0.722672	3.841466	0.3953

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضيات العدمية و التي تنص على:

عدم و جود تكامل متزامن $r=0$

وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المتزامن $r\leq 1$

وجود علاقتين على الأكثر $r\leq 2$

و ذالك لأن القيم الإحصائية الأثر عند هذه الفرضيات أكبر من القيم الحرجة للإختبار عند مستوى معنوية 5% .

في حين يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة للتكامل المشترك ($r \leq 3$) و ذلك لأن قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 26.10170 و هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 29.79707 عند مستوى معنوية 5% ، و بالتالي يظهر اختباري الأثر بوجود على الأقل ثلاث علاقات للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

9- السببية:

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كلا المتغيرين يسبب تغير الآخر, وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

الجدول رقم (42) علاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/13/17 Time: 12:07
Sample: 1990 2013
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RE does not Granger Cause CHOM	23	10.9214	0.0035
CHOM does not Granger Cause RE		0.00669	0.9356
EX does not Granger Cause DE	23	0.53626	0.4725
DE does not Granger Cause EX		6.85196	0.0165
RE does not Granger Cause DE	23	4.80255	0.0404
DE does not Granger Cause RE		0.33576	0.5688
RE does not Granger Cause EX	23	7.41967	0.0131
EX does not Granger Cause RE		0.58054	0.4550

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (Eviews8)

- في حالة التغيير في الإيرادات, يسبب التغيير في معدلات البطالة فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5% ،أي ما يعادل 0.0035, و هذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في معدلات البطالة ، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من5% ، أي ما يعادل 0.9356 أي أن التغيير في معدلات البطالة لا يسبب التغير في الأيرادات ، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

- في حالة التغيير في النفقات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5% , أي ما يعادل 0.0165, و هذا يعني أن التغيير في النفقات يسبب تغيير في الصادرات خارج المحروقات ، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من5% ، أي ما يعادل 0.4725 أي أن التغيير في الصادرات خارج المحروقات لا يسبب التغير في النفقات ، و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.
- في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في النفقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5% , أي ما يعادل 0.0404, و هذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في النفقات، أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من5% , أي ما يعادل 0.5688 أي أن التغيير في النفقات لا يسبب التغير في الإيرادات, و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.
- في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5% , أي ما يعادل 0.0131, و هذا يعني أن التغيير في الإيرادات يسبب تغيير في الصادرات خارج المحروقات, أما في حالة العكسية فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من5% ، أي ما يعادل 0.4550 أي أن التغيير في الصادرات خارج المحروقات لا يسبب التغير في النفقات, و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد.

10- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

من خلال جدول VECMنلاحظ أن المتغيرات المستقلة ذات تأثير في المدى الطويل على المتغير التابع و المتمثل في الدخل الوطني و هو ما تبينه الإشارة السالبة, إلا أن التمثيل عوامل الدراسة دون المتوسط, و أن هناك متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في هذا النموذج و هو ما يمثله معامل التحديد بنسبة 0.45, و هو ما تفسره النظرية الكنزية, حيث إن الزيادة في الأنفاق العام تحفز الطلب الكلي

الفعال مما يؤدي إلى مساعدة في تحريك العجلة الإقتصادية, و هو ما تبينة معادلة VECM للمتغير التابع و هو النمو الإقتصادي حيت أنه زيادة وحدة واحدة من الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 1.57, أما في العلاقة التأثيرية طويلة الأجل للإيرادات العامة فهذا أمر متوقع بالنسبة لإقتصاد ريعي كإقتصاد الجزائر حيث تمثل الجباية البترولية العمود الأساسي للإيرادات العامة, و التي بدورها توجه للإنفاق العام, فالزيادة في الإيرادات لا يعتبر في حقيقتة إمتصاص للموارد الإقتصاد الوطني بل هو ناجم عن متغير خارجي ألا و هو صادرات المحروقات, أما على المدى القصير فأنه لاتوجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أما بالنسبة للمتغير التابع و المتمثل في الصادرات خارج المحروقات فلإشارة السالبة تدل على وجود تأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة, مع و جود دلالة إحصائية جيد للمتغيرات الدراسة الممثلة للمتغير التابع بنسبة 0.69, فمما سبق ذكره في الجانب النظري للدراسة أن الجزائر أعطت أولوية في سياستها المالية للمنتوج المحلى, و لقد لعبت الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عامل مساعد في زيادة الصادرات خارج المحروقات, أما على المدى القصير فأنه لا توجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

بالنسبة للمتغير التابع و المتمثل في التضخم فلإشارة السالبة تدل على وجود تأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة, مع عدم و جود دلالة إحصائية جيد للمتغيرات الدراسة الممثلة للمتغير التابع بنسبة 0.20, وهذا راجع إلى أن المتغيرات الأكتر تأثيرا على المتغير التابع تتمثل أساسا في السياسة النقدية و التي لم يتم أخدها في الدراسة, أما على المدى القصير فأنه لا توجد علاقة تأثيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية و تطورها في الفترة محل الدراسة و شاهدنا الإختلالات التي واجهت الإقتصاد الوطني خلال فترة التسعينيات و ذالك بسبب النتائج السلبية للأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر إبتداءا من سنة 1986 و مارفقها من أزمات إجتماعية و سياسية و أمنية على حد سواء, و تسببت هذه الأزمات في التسريع من العملية الإصلاحية و التي دفعت إليها الجزائر, و تميزت فترة الدراسة بشقين أساسيين و هما سياسة مالية تقشفية خلال فترة التسعينيات لنقص الموارد المالية لتمويل المشاريع من جهة و الأزمة الإقتصادية من جهة أخري و رغم مباشرة الجزائر الإصلاحات الإقتصادية مبكرا إلا أن الوضع السياسي ساهم في التأخير من درجة المرونة الإقتصاد للإستجابة للإصلاحات, حيث أن البطالة وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1999 بنسبة 30% و نسبة التضخم بنسبة 31.7 سنة 1992, و الشق الثاني هو إنتهاج سياسة مالية توسعية إبتداءا من سنة 2000 و هذا راجع إلى التحسن في عائدات المحروقات بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني.

النتيجة المحصل عليها من الدراسة التطبيقية شاهدنا وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة و ذالك بناءا على معطيات إختبار جوهانسن , و الملاحظ من نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية كبيرة لمتغيرات الدراسة خاصة بالنسبة للتضخم و هذا راجع للمتغيرات المفسرة و التي لم يتم إدراجها في النموذج و من بينها السياسة النقدية.

الخاتمة العامة

إن الهدف من هذا البحث هو محاولة مدى علاقة السياسة المالية بالتوازنات الكلية في الإقتصاد الجزائري و الذي مر بتجربة إقتصادية أصبحت فيها السياسة المالية الركيزة الأساسية للخروج من هذه الأزمة, و قد إعتمدت عليها في التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق, و لمعالجة هذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى مجموعة من الفصول نختبر من خلالها الإشكالية المطروحة في بداية البحث و التساؤلات الفرعية.

حيث عالجنا في الفصل الأول أهم المفاهيم الأساسية للسياسة الإقتصادية و الأهداف المنوط بها, بالإضافة إلى التعريف بالسياسة المالية و محدداتها و العلاقة التي تربطها بباقي السياسات الأخرى و على رأسها الساسة النقدية, و خلصنا فيه إلى أنه يجب أن تتضافر جملة من السياسات ممثلة بالسياسة الاقتصادية الكلية من أجل ضمان إتزانها و تحقيق معدلات إيجابية بها, فالإعتماد على سياسة واحدة دون الأخرى لا تؤدي إلى النتائج المرجوة.

الفصل الثاني تعمقنا أكثر في السياسة المالية و تناولنا في هذا الفصل الأدوات المنتهجة من طرف هذه السياسة, فتطرقنا إلى الإيرادات العامة و أفردنا الضرائب بمبحث مستقل لأهميتها بالإضافة إلى النفقات العامة و الموازنة العامة, و يتبين لنا مدى فعالية السياسة المالية و ذالك لتنوع أدواتها المستخدمة و مرونتها بالنظر لباقي السياسات الأخرى.

الفصل الثالث ربطنا فيه بين السياسة المالية و التوازن الإقتصادي مع الإشارة إلى التوازن في الفكر الإقتصادي, و كيفية الإستفادة من أدوات السياسة المالية في حالات الإختلال الممكنة, توصلنا إلى شرح مفهوم التوازن في المدارس الإقتصادية حيث يعتبر التحليل الكينزي أن التوازن الكلي يتم عندما يتحقق توازن سوقي السلع و الخدمات و النقد في آن واحد أي بشكل متزامن, و قد خلصنا إلى أهمية السياسة المالية كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي, و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات.

أما في الفصل الرابع فقد تطرقنا فيه إلى دراسة تطبيقية بحيث أدرجنا فيه أهم الإصلاحات الإقتصادية, و ذالك عن طريق ذكر كل قطاع و أهم الإصلاحات التي تمت فيه, بالإضافة إلى

الإصلاحات الموازية للسياسة المالية كإصلاحات في السياسة النقدية و القطاع الإنتاجي...، و مما يمكن ملاحظته أنه إذا بقيت الجزائر في ظل إقتصاد شديد الاعتماد على المحروقات بعيدا عن التنويع، فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط و لن يتمكن من إنشاء فرص العمل الكافية، و قد تكونت موارد مالية كبيرة في العشر سنوات الماضية بفضل السياسة الاقتصادية الرشيدة، وقد ساعدت هذه الموارد في تخفيف هذا الخطر.

في الفصل الخامس و الأخير قمنا بدراسة قياسية للمتغيرات الكلية في الجزائر و مدي العلاقة السياسة المالية مع المجمعات الكلية، و إعتمدنا على علاقة التكامل المشترك كوسيلة لمعرفة هذه العلاقة، و النتيجة المحصل عليها من الدراسة التطبيقية شاهدنا وجود ثلاث علاقات تكامل مشترك طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة و ذالك بناءا على معطيات إختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

و مما سبق من الفصول توصلنا لنتائج تم التوصل لها من خلال معالجة الإشكالية الكلية و يمكن سرد أهمها على النحو الموالى:

- إن السياسة الاقتصادية بوسائلها المختلفة في ظل اقتصاد السوق و انهيار مفهوم الدولة الحارسة، و كذا قانون " اليد الخفية في تحقيق التوازن " جعل من تدخل الدولة من الأولويات في الحياة الاقتصادية من أجل الحفاظ على المؤثرات الاقتصادية المتعددة سواء كانت خارجية أو داخلية.
- تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى و مرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية، و رغم ذالك لا يمكن إغفال دور السياسات الإقتصادية الأخرى التي توكل إليها مهمة تحقيق التوازن الكلى في الإقتصاد، و ضرورة أن تكون هذه السياسات متكاملة فيما بينها.
- المبادرة في الإصلاحات لا تكفي بل ينبغي أن تواصل السلطات الجزائرية مراجعة إستراتيجيتها الإقتصادية من أجل إتاحة الفرصة لظهور قطاع خاص أقوى و أكبر، و تطوير القطاع المالي مطلب أساسي أيضا، و ما زلنا نجد أن القطاع المالي الجزائري لا تزال تسيطر عليه البنوك

العامة, وهناك احتياج واضح لمزيد من التحديث و التعميق للقطاع المالي حتى يتيسر الحصول على الائتمان.

- قد حقق الاقتصاد الكلي الجزائري أداء قويا في العشر سنوات الماضية, فمع اقتران أسعار النفط المرتفعة نسبيا بالسياسات الإصلاحية الكلية, و السياسة المالية التوسعية و المتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي تمكنت الجزائر من تحقيق نمو قوي وتضخم محدود و تخفيض حاد في الدين العام الخارجي.

و قد خلصنا في هذا البحث و ذالك في الدراسة القياسية إلى أنه يوجد تكامل مشترك بين السياسة المالية و المتمثلة في أدواتها (الإيرادات , النفقات) و المؤشرات الكلية و ذالك على المدى الطويل, أما في إطار تحليل السببية ففي حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في معدلات البطالة و أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد, بالإضافة إلى أنه في حالة التغيير في النفقات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات, و هذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد, أما في حالة التغيير في الإيرادات يسبب التغيير في الصادرات خارج المحروقات, وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد, و الملاحظ كذالك من نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية كبيرة لمتغيرات الدراسة خاصة بالنسبة للتضخم و هذا راجع للمتغيرات المفسرة و التي لم يتم إدراجها في النموذج و من بينها السياسة النقدية.

أفاق الدراسة

يعتبر موضوع السياسة الإقتصادية موضوع خصب للباحثين لما تحمله من أهمية كبيرة على الصعيد العالمي و إهتمام الدول به, و يبقي المجال مفتوح للدراسات في السياسة المالية خصوصا في الجزائر لحداثة تجربتها نسبيا, و توسيع الدراسة القياسية لتشمل متغيرات أخري لها تأثير أكبر في النموذج لم يتم إدراجها في هذا البحث.

قائمة المراجع

أولا :باللغة العربية :

أ- الكتب :

1- صالح تومي, **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزء الثاني, الجزائر, 1999 .

2- محمود يونس, **اقتصاديات دولية**, الدار الجامعية, مصر, 1999 .

3- عبد المطلب عبد الحميد , **السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي**, مجموعة النيل العربية للنشر , الطبعة الأولى , القاهرة ,2003 .

4- سامي عفيفي حاتم ,**دراسات في الإقتصاد الدولي** , الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت , 1995.

5- أنطوان الناشف, **مفهوم جديد لفكرة الدولة**, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت- لبنان ,2000.

6- شمعون شمعون , **البورصة (بورصة الجزائر)**, دار الأطلس للنشر والتوزيع, 1994.

7- محمود حميدات , **مدخل للتحليل النقدي** , ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر ,1966 .

8- بالعزوز بن علي ,**محاضرات في النظريات والسياسات النقدية** ,طبعة 2006,ديوان المطبوعات الجامعية.

9- بن جامين ستورا, **تاريخ الجزائر بعد الإستقلال**, ترجمة صباح ممدوح كعدان, منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب,دمشق 2012.

10-أحمد هني, **اقتصاد الجزائر المستقلة**, الجزائر: د.م.ج, 1993.

11-نبيل الروبي, **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**, مصر, مؤسسة الثقافة العربية, دون تاريخ نشر.

12- مجدي عبد الفتاح سليمان, **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 2002.

13–خالد واصف الوزيني, أحمد حسين الرفاعي, **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**,دار وائل للنشر, عمان, 2000.

14–عبد المنعم السيد علي, **اقتصادات النقود والمصارف**, الأكاديمية للنشر, المفرق, الأردن 1999.

15–عبد المجيد قدي , **مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الثانية 2005.

16–حودة عبد الخالق, **الاقتصاد الدولي**, دار النهضة, القاهرة, , 1983 .

17–السيد عطية عبد الواحد , **دور السياسة المالية في تحقيق**, دار النهظة العربية ,الطبعة الأولى.

18–كنعان علي, **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**, الطبعة الأولى, منشورات دار الحسنين, دمشق, 1998.

19–وجدي حسين, **المالية الحكومية والاقتصاد العام**, الإسكندرية, , 1988 .

20–منذر قحف , **دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي**, دار النشر لا يوجد.

21–الروبي نبيل, **نظرية التضخم**, الطبعة الثانية, الإسكندرية, مؤسسة الثقافة الجامعية, 1984 م

22–زكي رمزي, **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**, القاهرة, الهيئة المصرية العامة للكتاب,1980 م.

23–خالد واصف الوزني ,أحمد حسين رفاعي ,**مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**,الطبعة الثالثة دار وائل للنشر, سنة 2007.

24–هيفاء غدير,**السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الإقتصاد السوري**,مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب,2010.

25–حربي محمد, موسى عريقات, **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**, دار وائل للنشر, ط 1, عمان, , 2006 .

26–احمد فريد مصطفى, سهير محمد السيد حسن, **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**, مؤسسة شباب الجامعة,, الإسكندرية, , 2000 .

27–مصطفى سلمان وآخرون, **مبادئ الاقتصاد الكلي**, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط 1,عمان,2000 .

28–أحمد الاشقر, **الإقتصاد الكلي** ,دار الثقافة ,2007.

29–عبد المنعم راضي, **النقود و البنوك**, مكتبة عين شمس – القاهرة , 1998.

30–مروان عطون, **أسعار صرف العملات؛ أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية**, دار الهدى, عين مليلة, الجزائر, 1992.

31–ضياء مجيد الموسوي, **الاقتصاد النقدي**, دار الفكر, الجزائر, 1993.

32–محمود حسن صوان, **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**, دار وائل للنشر, الطبعة الثانية 2008.

33–محمد حلمي مراد . **مالية الدولة** , دار النشر لا توجد .

34–عبد المنعم فوزي, **المالية العامة والسياسة المالية**, منشأة المعارف بالإسكندرية, 1965.

35–يسرى أبو العلا, و أخرون..., **المالية العامة و التشريع الضريبي**, جامعة بنها, دار النشر لا يوجد, نسخة رقمية.

36–نعمت عبد اللطيف مشهور, **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة: مطبعة العمرانية, 1988.

37–محرزي محمدعباس , **إقتصاديات المالية العامة** ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الطبعة الخامسة.

38–أحمد حمدي العناني , **إقتصاديات المالية العامة و نظام السوق** , دار المعرفة البنانية . 1992

39–سوزي عدلي ناشد, **الوجيز في المالية العامة**, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية .2000

40–السيد عبد المولى, **المالية العامة**, دار النهضة العربية, بيروت.

41–أحمد عبد العزيز الشرقاوي ,**السياسة الضريبية والعدالة في مصر** ,معهد التخطيط القومي , جوان 1981.

42–عمر صخري , **تحليل إقتصاد كلي** ,ديوان المطبوعات الجامعية.طبعة 2005.

43–ضياء مجيد موسوي, **النظرية الإقتصادية** ,ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الرابعة.

44–نعمت الله نجيب إبراهيم, **أسس علم الاقتصاد, للتحليل الجمعي** – جامعة الإسكندرية–, .2000

45–دانيال أرلوند, **تحليل الأزمات الإقتصادية**, ترجمة عبد الأمير شمس الدين, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1992.

ب– مجلات علمية:

01–مسعود دراوسي, **مفهوم التوازن و الإستقرار**...., مجلة علوم الإقتصادية و التسيير و التجارة, جامعة الجزائر.

02–كربالي بغداد, **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**, مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثامن.

03–عيه عبد الرحمان, **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية**,مجلة دفاتر سياسة و قانون, العدد 5, جوان 2011

04–برحومة عبد الحميد, **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ1988**...., مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, العدد06, 2006

05–ناصر مراد, **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**,مجلة الباحث,العدد الثاني.

06-بطاهر على, **سياسات التحرير و الإصلاح في الجزائر**,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد الأول.

07-مجيطنة مسعود , **التسديد المسبق للديون الخارجية حالة الجزائر**,مجلة الدراسات في الإقتصاد و التجارة الدولية,مجلد 01,سنة 2012.

08-عبد الغفار غطاس و أخرون,**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)**, مجلة الباحث, العدد2015/15.

09-محمد مسعي, **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**, مجلة الباحث – عدد10 لسنة 2010.

10-علي سيف علي المزروعي, **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي** , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28- العدد الأول-2012.

11-نبيل بوفليح, **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر**, مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية, العدد 9 /2013.

12-الشارف عتو, **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر, في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, العدد ,2009.06.

13-فاضل عباس الطائي, **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**,المجلة العراقية للعلوم الإحصائية العدد17 لسنة 2010.

14-حيدر عباس, **أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة(1970- 2014)**, مجلة المثني للعلوم الإدارية و الإقتصادية, العدد الثاني سبتمبر 2016.

15-عابد العبدلي, **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**, مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد, الإسلامي, العدد , 32 جامعة الأزهر, , 2007 .

16–بشير عبدالله بّلق, **العلاقة بين الإستثمارو الإدخار في الإقتصاد الليبي**, المجلة الجامعة – العدد الخامس عشر – المجلد الثاني 2013 .

17–خلف محمد حمد الجبوري, **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية** / العدد 23/ المجلد7 /2011.

18–كماس محمد , دادن عبد الغني , **تحليل تطور النفقات العامة للدولة** , مجلة الباحث العدد 2002/01 .

ت– مداخلات علمية:

2– بلخريصات رشيد .بن سعيد محمد مداخلة بعنوان"**فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية: التشغيل الكامل** "في ملتقي دولي بورقلة , 09–08 مارس 2005.

3– قدي عبد المجيد, الملتقى الوطني. **الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**. البليدة: 20–21 ماي 2002

4– محمد راتول, **تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**, ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية– الواقع و التحديات–.

5– عبد اللطيف بلغرسة, **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية و المصرفية**..., الملتقى–الوطني–الأول–حول–المؤسسة–الإقتصادية,2003.

6– مصطفي عبد اللطيف و بلعور سليمان, **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**, الملتقي الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يومى 21/20 أفريل2004 المركز الجامعي بشار.

7– بلعاطل عياش, نوي مسيحة, **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**, مؤتمر دولي 12/11/ مارس 2013, جامعة سطيف1.

8– محمد خطيب النمر, مسعودي صديقي, **مجموعة محاضرات النظرية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق**, جامعة ورقلة.

9– بلقاسم زايري, **أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر**, الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية, جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, 2004.

10–بلخريصات رشيد , **سلسلة محاضرات غير منشورة**.

ح– رسائل و أطروحات

1– سليمان الناصر, **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2005 .

2– أحمين شفير, **الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل " حالة الجزائر"**, رسالة الماجستير,2001/2000, جامعة الجزائر.

3– الجوزي جميلة, **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**,أطروحة دكتوراه , جامعة الجزائر, , 2007 .

4– جمال بن دعاس , **التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية**, رسالة دكتوراه, جامعة الحاج لخضر . باتنة .2010م.

5– فلآح محمد, **السيٌاسة الجبائية– الأهداف و الأدوات–** , رسالة الدّكتوراه, جامعة الجزائر,سنة 2005 /2006.

6– عبد الله بلوناس, الاقتصاد الجزائري, الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر,2005/2004

7- بوزيدة حميد, **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**, رسالة دكتوراه,2006/2005.

خ- مواقع إلكترونية :

1- الموقع الإلكتروني **الموسوعة العربية** , تاريخ دخول الموقع 2016/02/28 على ساعة 15:20.

د- قوانين:

1- القانون 88-06.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد 12, لـ 13 جانفي 1988.

3- القانون 17/84, المتعلق بقوانين المالية

4- قانون رقم 90 – 30 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

ثانيا: كتب أجنبية

01- William H. Greene, "**Econometric Analysis**", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.

02- Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999.

03- Josette PEYRARD, **Gestion financière internationale**, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999.

04– SALAAH. Mouhoubi , **L algerie à l épreuve des réformes économiques**, OPU, Alger, 1998.

05– Abdelouahab Keramane, **l'expérience algérienne de passage à l'économie de marché** , Media Bank, N°15, Banque d'Algérie, Décembre/Juin 95.

06– Mohamed Liassine, **les stratégies de développement de l'Algérie**, revue informations et Commentaires, paris, 2001.

07– Marc Raffinot et Pierre Jacquemont, **le capitalisme de l'état algérien**, François Maspéro, Paris, 1977.

08– A.Benachenhou, **l'expérience algérienne de planification et de développement** (**1962–1982**), Algérie: opu, 1982.

09– Hamid A.TEMMAR, **l'économie De L'ALGERIE**, **Stratégies De Développement**, OPU, 2015.

10– PIERRE Bel trame, **la fiscalité en France** ,10 aime édition, Hachette supérieur, Paris, 2004.

11–Perre Bel Trame, **La Fiscalite En France**, Hachatte Livre ,6éme Edition, 1998.

1- الملحق الأول: إختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/13/17 Time: 12:07
Sample: 1990 2013
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DE does not Granger Cause CHOM	23	1.93650	0.1793
CHOM does not Granger Cause DE		2.98384	0.0995
EX does not Granger Cause CHOM	23	3.00899	0.0982
CHOM does not Granger Cause EX		1.95827	0.1770
INF does not Granger Cause CHOM	23	4.14008	0.0554
CHOM does not Granger Cause INF		0.46933	0.5012
PIB does not Granger Cause CHOM	23	4.56358	0.0452
CHOM does not Granger Cause PIB		0.30320	0.5880
RE does not Granger Cause CHOM	23	10.9214	0.0035
CHOM does not Granger Cause RE		0.00669	0.9356
EX does not Granger Cause DE	23	0.53626	0.4725
DE does not Granger Cause EX		6.85196	0.0165
INF does not Granger Cause DE	23	0.61838	0.4409
DE does not Granger Cause INF		0.39269	0.5380
PIB does not Granger Cause DE	23	1.06042	0.3154
DE does not Granger Cause PIB		1.45877	0.2412
RE does not Granger Cause DE	23	4.80255	0.0404
DE does not Granger Cause RE		0.33576	0.5688
INF does not Granger Cause EX	23	0.16084	0.6926
EX does not Granger Cause INF		1.04449	0.3190
PIB does not Granger Cause EX	23	9.52991	0.0058
EX does not Granger Cause PIB		0.43735	0.5160
RE does not Granger Cause EX	23	7.41967	0.0131
EX does not Granger Cause RE		0.58054	0.4550
PIB does not Granger Cause INF	23	0.59187	0.4507
INF does not Granger Cause PIB		0.06234	0.8054
RE does not Granger Cause INF	23	0.53518	0.4729
INF does not Granger Cause RE		0.98769	0.3322
RE does not Granger Cause PIB	23	0.69239	0.4152
PIB does not Granger Cause RE		1.25154	0.2765

2- الملحق الثاني: نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

Vector Error Correction Estimates
Date: 08/03/17 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:CointEq1

PIB(-1)	1.000000
RE(-1)	-1.793484 (0.17820) [-10.0643]
DE(-1)	-1.575083 (0.17091) [-9.21582]
CHOM(-1)	21343.74 (22645.4) [0.94252]
EX(-1)	24.77716 (8.20020) [3.02153]
INF(-1)	24088.08 (9840.26) [2.44791]
C	-877824.6

Error Correction:	D(PIB)	D(RE)	D(DE)	D(CHOM)	D(EX)	D(INF)
CointEq1	-0.566332 (0.34868) [-1.62422]	0.123229 (0.12628) [0.97588]	-0.490841 (0.09889) [-4.96328]	6.91E-07 (1.0E-06) [0.67708]	-0.023060 (0.00576) [-4.00090]	-3.31E-06 (2.4E-06) [-1.35282]
D(PIB(-1))	0.194701 (0.44076) [0.44174]	0.134218 (0.15962) [0.84084]	0.271669 (0.12501) [2.17314]	-1.24E-06 (1.3E-06) [-0.95883]	0.015293 (0.00729) [2.09899]	1.50E-06 (3.1E-06) [0.48590]
D(RE(-1))	0.956469 (0.72020) [1.32806]	-0.073859 (0.26082) [-0.28318]	-0.220025 (0.20427) [-1.07714]	-3.45E-08 (2.1E-06) [-0.01637]	0.003553 (0.01191) [0.29847]	-2.02E-06 (5.1E-06) [-0.39976]
D(DE(-1))	1.009300 (0.82175) [1.22824]	-0.426630 (0.29760) [-1.43358]	-0.073069 (0.23307) [-0.31351]	1.04E-06 (2.4E-06) [0.43348]	-0.021948 (0.01358) [-1.61574]	1.59E-06 (5.8E-06) [0.27526]
D(CHOM(-1))	104474.5 (95737.7) [1.09126]	-74222.70 (34671.7) [-2.14073]	62584.32 (27153.7) [2.30482]	0.178007 (0.28035) [0.63495]	5390.783 (1582.56) [3.40637]	-0.110201 (0.67213) [-0.16396]

D(EX(-1))	5.246198	-0.470719	12.36189	7.19E-06	0.125955	6.03E-06
	(12.8189)	(4.64242)	(3.63578)	(3.8E-05)	(0.21190)	(9.0E-05)
	[0.40925]	[-0.10140]	[3.40006]	[0.19152]	[0.59441]	[0.06705]
D(INF(-1))	-11134.00	7661.514	-5237.883	-0.016375	341.4931	-0.046257
	(34332.3)	(12433.5)	(9737.52)	(0.10054)	(567.519)	(0.24103)
	[-0.32430]	[0.61620]	[-0.53791]	[-0.16288]	[0.60173]	[-0.19191]
C	128851.2	186641.7	98417.70	0.044055	3665.729	-2.362452
	(274840.)	(99534.1)	(77951.6)	(0.80482)	(4543.15)	(1.92953)
	[0.46882]	[1.87515]	[1.26255]	[0.05474]	[0.80687]	[-1.22437]
R-squared	0.455347	0.429181	0.732736	0.165900	0.690901	0.204271
Adj. R-squared	0.183021	0.143772	0.599104	-0.251150	0.536351	-0.193594
Sum sq. resids	9.85E+12	1.29E+12	7.92E+11	84.44520	2.69E+09	485.3820
S.E. equation	838700.3	303737.8	237877.0	2.455972	13863.86	5.888135
F-statistic	1.672066	1.503739	5.483237	0.397795	4.470411	0.513417
Log likelihood	-326.3162	-303.9711	-298.5940	-46.01231	-236.0597	-65.24948
Akaike AIC	30.39238	28.36101	27.87218	4.910210	22.18725	6.659043
Schwarz SC	30.78912	28.75775	28.26893	5.306953	22.58399	7.055786
Mean dependent	718941.3	162322.7	303077.3	-0.518182	6892.727	-1.027273
S.D. dependent	927900.5	328249.5	375696.0	2.195679	20360.54	5.389512

Determinant resid covariance (do	5.50E+42
Determinant resid covariance	3.65E+41
Log likelihood	-1240.019
Akaike information criterion	117.6381
Schwarz criterion	120.3161

3– الملحق الثالث: معادلات كلية

D(PIB) = C(1)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(2)*D(PIB(-1)) + C(3)*D(RE(-1)) + C(4)*D(DE(-1)) + C(5)*D(CHOM(-1)) + C(6)*D(EX(-1)) + C(7)*D(INF(-1)) + C(8)

D(RE) = C(9)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(10)*D(PIB(-1)) + C(11)*D(RE(-1)) + C(12)*D(DE(-1)) + C(13)*D(CHOM(-1)) + C(14)*D(EX(-1)) + C(15)*D(INF(-1)) + C(16)

D(DE) = C(17)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(18)*D(PIB(-1)) + C(19)*D(RE(-1)) + C(20)*D(DE(-1)) + C(21)*D(CHOM(-1)) + C(22)*D(EX(-1)) + C(23)*D(INF(-1)) + C(24)

D(CHOM) = C(25)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(26)*D(PIB(-1)) + C(27)*D(RE(-1)) + C(28)*D(DE(-1)) + C(29)*D(CHOM(-1)) + C(30)*D(EX(-1)) + C(31)*D(INF(-1)) + C(32)

D(EX) = C(33)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(34)*D(PIB(-1)) + C(35)*D(RE(-1)) + C(36)*D(DE(-1)) + C(37)*D(CHOM(-1)) + C(38)*D(EX(-1)) + C(39)*D(INF(-1)) + C(40)

D(INF) = C(41)*(PIB(-1) - 1.79348352773*RE(-1) - 1.57508280659*DE(-1) + 21343.7408061*CHOM(-1) + 24.7771642275*EX(-1) + 24088.0760502*INF(-1) - 877824.622644) + C(42)*D(PIB(-1)) + C(43)*D(RE(-1)) + C(44)*D(DE(-1)) + C(45)*D(CHOM(-1)) + C(46)*D(EX(-1)) + C(47)*D(INF(-1)) + C(48)

ملخص باللغة العربية:

لا شك أن الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية كانت منعطفا مهما للخروج من الأزمة لاقتصادية التي كانت تعاني منها جراء انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات من جهة و للولوج في الاقتصاد السوق و الإنتقال من النمط الإشتراكي و الذي تبنته الجزائر منذ الإستقلال من جهة أخرى, و يهتم هذا البحث في تلخيص أهم القطاعات الاقتصادية التي مستها الإصلاحات و الأسباب المؤدية إلى ذالك, مدعما بدراسة قياسية للبحث عن مدى وجود علاقة بين إصلاحات السياسة المالية و المجمعات الإقتصادية الكلية, و سيكون الإطار الزمني للبحث من سنة 1990 إلى سنة 2013.

كلمات مفتاحيه: إصلاحات, سياسة المالية, استقلالية المؤسسات, خوصصة, دراسة قياسية.

ملخص بالفرنسية:

Sans aucun doute, les reformes économiques algériennes étaient un tournant important pour sortir de la crise économique qui a été infligée par l'effondrement des prix du pétrole pendant les années quatre vingt d'une part, et d'autre part, accéder à l'économie du marché et la transition du système socialiste adopté par l'algérie depuis l'indépendance, et cette recherche a pour but étudier les secteurs économiques les plus importants qui ont été touchés par les réformes et les raisons qui y ont conduit, soutenu par une étude sur la recherche d'une relation entre la réforme de la politique financière et les groupements économiques, et le délai de la recherche sera de l'année 1990 au 2013 .

Mots-clés : Les réformes, la politique fiscale, la privatisation, Etude standard.